رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الشاذ عند أعلام النُحاة

تعليله وتأويله والاستدلال به وردّه

الدكتور
محمد عبدو فلفل
أستاذ مشارك بجامعة الإمام بالرياض

مكتبة الرشد
ناشرون

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الشاذ عند أعلام النُحاة

تعليله وتأويله والاستدلال به وردّه

الدكتور

محمد عبدو فلفل

أستاذ مشارك بجامعة الإمام بالرياض

مكتبة الرشد
ناشرون

ⓒ مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فلفل، محمد عبدو

الشاذ عند أعلام النحاة. / محمد عبدو فلفل. ـــ الرياض، ١٤٢٦هـ

١٦٠ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٢-٤٥٩-٠١-٩٩٦٠

١- اللغة العربية - النحو أ - العنوان

ديوي ٤٥١,٥ ١٤٢٦/٢٣٤

ردمك: ٢-٤٥٩-٠١-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٦/٢٣٤

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

مكتبة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية ـ الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ ـ هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ ـ فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com

★ فرع طريق الملك فهد: الرياض - ت: ٢٠٥١٥٠٠ - ف: ٢٠٥٢٢٠١

★ فرع مكة المكرمة: ت: ٥٥٨٥٤٠١ - ف: ٥٥٨٣٥٠٦

★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري - ت: ٨٢٤٠٦٠٠ - ف: ٨٣٨٣٤٢٧

★ فرع جدة: ميدان الطائرة - ت: ٦٧٧٦٢٣١ - ف: ٦٧٧٦٣٥٤

★ فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة - ت: ٣٢٤٢٢١٤ - ف: ٣٢٤١٣٥٨

★ فرع أبها: شارع الملك فيصل - تلفاكس: ٢٢١٧٣٠٧

★ فرع الدمام: شارع الخزان - ت: ٨١٥٠٥٦٦ - ف: ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

★ القاهرة: مكتبة الرشد - ت: ٢٧٤٤٦٠٥

★ بيروت: دار ابن حزم - ت: ٧٠١٩٧٤

★ المغرب: الدار البيضاء - وراقة التوفيق - ت: ٣٠٣١٦٢ - ف: ٣٠٣١٦٧

★ اليمن: صنعاء - دار الآثار - ت: ٦٠٣٧٥٦

★ الأردن: عمان - الدار الأثرية - ت: ٦٥٨٤٠٩٢ - جوال: ٧٩٦٨٤١٢٢١

★ البحرين: مكتبة الغرباء - ت: ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣

★ الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع - ت: ٤٣٣٣٩٩٨ - ف: ٤٣٣٣٧٨٠٠

★ سوريا: دار البشائر - ت: ٢٢١٦٦٦٨

★ قطر: مكتبة ابن القيم - ت: ٤٨٦٣٥٣٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة :

اللغة ظاهرة اجتماعية تتسم بما تتسم به كل ظاهرة اجتماعية من عَدَم الخضوع لقوانين جامعة مانعة تضبط تطورها ؛ وتساعد على وضع قواعد تعليمية لا يخرج عنها شيءٌ من نصوص اللغة . واللغة هي الوسيلة الأساسية لتواصل الناس فيما بينهم إضافة إلى أنّها تنظّم حياتهم العلمية والقانونية والشرعية ، وتحفظ العلوم والمعارف ، وتنقلها من جيل إلى جيل ، لهذا كله كان الناس بحاجة ماسة إلى تجريد قواعد لغاتهم ، وقد اختلف منذ القديم في إمكانية إخضاع اللغة للتقنين والتعقيد ، ومن هذا القبيل اختلاف [1] النحويّين اليونانيّين (أرسترّاكوس ، و كراتيس) فيما نحن بصدد الحديث عنه ، وذلك منذ القرن الثاني قبل الميلاد ، فقد رأى (أرسترّاكوس) أن اللغة نظام مترابط تتحكم به القوانين ، وأنّها كائن طبيعي ، وهي قياسية ومنطقية ، ويمثّل هذا المذهبُ ما يُعرَف بالمدرسة القياسية في موضوع تعقيد اللغات ، وأما (كراتيس) فيمثّل المدرسة الشذوذية في هذا الموضوع ، فهو يرى أن اللغة مليئة بالاستثناءات التي لا تخضع لقوانين معينة ، فهي فطرة إنسانية لا يمكن أن تنظّمها قواعد أو قوانين ثابتة .

ويرى (ماريو باي) أن « مواجهة مشكلة خضوع اللغة إما للقانون ، وإما لحرية الاختيار ينبغي أن تكون على أساس الوصول إلى حَلٍّ وَسَط فعلينا أن نسلّم بوجود اتجاهات تحدّد التطورات اللغوية ، وأن نعترف أيضاً بأن لهذه الاتجاهات استثناءات لا تخضع لأيّة قواعد ، بل تتبع أهواء المتحدّث [2] » .

ولعل هذا الحل الوسط الذي يراه (ماريو باي) هو الذي يمثله الواقع المعمول به في تعقيد اللغات عامةً ، والمتمثّل بوضع قواعد وقوانين للكثير الشائع في الظاهرة اللغوية مع الإقرار بوجود غير قليل من النصوص الخارجة على هذه القوانين ، وتلك القواعد ،

(١ – انظر : لغات البشر : ٢، واللغة العربية ثوابت ومتغيرات ١٣ ، وموجز تاريخ علم اللغة في الغرب ٤٨-٥٢ .

(٢) – لغات البشر : ٤٣

وهذه النصوصُ هي ما يُعْرَف عند المعنيين بالدرس اللغوي التعليمي خاصّةً بالشواذ التي تُعَدُّ ظاهرة مألوفة في اللغات كلّها .

والجدير بالذكر أنّ المادة اللغوية الخارجة على أصول اللغويين – أيّاً كانت تسميتهم لها – كانت مَحَطّ عنايتهم على مَرّ العصور ولعلنا ندرك صحة هذه المقولة إذا ما تتبعنا نشأة الدرس اللغوي عند العرب ، وتطوره وطبيعته ، فمن أسباب نشأة هذا الدرس كما هو معروف تَفَشّي اللحن في الحياة اللغوية مما دعا إلى تجريد القواعد التي تضبط الأمور وتعين على تعلُّم اللغة العربية وتعليمها. بل إن الخلاف النحوي على سعته إنما يقوم في جانب كبير من جوانبه على القليل والشاذ والنادر من كلام العرب . يُضَاف إلى ذلك أن حركة التنقية اللغوية والتثقيف اللغوي أخذت منذ وقتٍ مبكر تظهر بمصنفات مستقلة مثل ((ما تلحن فيه العامة)) للكسائي ، ((وأدب الكاتب)) لابن قتيبة ، وغيرهما . وكلُّ ذلك يجعل تناولنا في هذه الدراسة صنيع نحاة العربية بالشاذ أمراً مألوفاً ومُسَوَّغاً ، بل ربما كان مطلوباً ، وذلك لما سنلاحظه في ثنايا هذا الكتاب من أن معالجة هذه القضية تدعو إلى إعادة النظر في كثير من المقولات التي تردّدتْ عند اللغويين العرب المحدثين في القرن العشرين ، وهو ما سنفصّل القول فيه في مواضعه من هذه الدراسة مكتفين الآن بالإشارة العجلى إلى ذلك في عرضنا التالي لفصول دراستنا هذه عَرْضاً يبيّن معالم مسيرتها العامة كما يبيّن مقولاتها الأساسية ، فقد جاءت هذه الدراسة في هذه المقدمة ، وفي أربعة فصول ، وذلك على النحو الآتي :

● الفصل الأول : تعليل النحاة للشاذ :

تناول هذا الفصل موقف النحاة من تعليل الشاذ كما تناول المرتكزات ، أو الأصول الأساسية التي يقوم عليها تعليلهم له ، وقد تراءى للدارس في هذا الفصل مسألتان ؛ أولاهما أن من أوليات التعليل عند النحاة نظرياً وعملياً تعليل هذا الشاذ ؛ وهذا يخالف كلياً ما تردّد لدى بعض الدارسين قديماً وحديثاً كابن الخباز (٦٣٩ هـ) ورمضان عبد التواب وتمام حسان وغيرهم من أنّ نحاة العربية لم يكونوا يعنون بتعليل الشاذ عن أصولهم .

وثانية هاتين المسألتين اللتين أبرزهما هذا الفصل هي أن المرتكزات أو الأصول التي اعتمدها النحاة في تعليل الشواذ تُبرِزُ الوجه المُشرِقَ للتعليل في الدرس النحوي عند العرب ، مما يدعو إلى التخفُّف من غلواء حَمْلة كثير من اللغويين قديماً وحديثاً على العلة النحوية ، ذلك أن مرتكزات تعليل الشاذ عند النحاة غالباً ما تقوم على منطلقات تنسجم وطبيعة اللغة وممارستها وظيفةً وأداءً، وهذه المنطلقات أو الأصول هي : كثرة الاستعمال والخفة والثقل ، وأمن اللبس والقياس الخاطئ ، أو التوهم .

● الفصل الثاني : استدلال النحاة بالشاذ :

أوضح هذا الفصل أنَّ النحاة يستدلون أحياناً على أصولهم ، وآرائهم وقواعدهم بما أقرُّوا بشذوذه وعدم جواز القياس عليه ، وفي ذلك دعوة صريحة إلى التريُّث في اتهام المحدثين لنحاة العربية بالمغالاة في المعيارية الطاغية على مَنْهَجهم ، فقد اتضح في هذا الفصل أن النحوي على إقراره بشذوذ النص لا يتردد في الاعتماد عليه أحياناً في تقوية أصل ، أو تقرير قاعدة ، أو ترجيح رأي ، مما يعني أن رغبة النحاة في بيان المقيس من غيره أيّاً كانت تسميتهم له لا تعني بالضرورة خللاً منهجياً تمثَّل بالمعيارية الصارخة بقدر ما تعني الاستجابة لضرورات الغرض التعليمي الذي ألقى بظلاله واضحةً على أعمالهم ولو لم تكن تعليمية في المقام الأول .

● الفصل الثالث : تأويل النحاة للشاذ :

يوضِّح هذا الفصل مدى حرص النحاة على تأويل الشاذ مما جعل كثيراً من المحدثين يعيبون عليهم ذلك ، بل تساءل بعضهم كالأستاذ عباس حسن عن جدوى تأويل الشاذ إذا كان لا يفضي إلى إمكانية القياس عليه ، وقد أوضح هذا الفصل أن دواعي التأويل وفلسفته عند النحاة تحولان دون هذا الذي يطالب به الأستاذ عباس حسن ، فمن دواعي التأويل عندهم إبطال حجية هذا النصِّ بجعله مُحتَملاً لغير ما يوحي به ظاهره مما يحول دون إمكانية القياس عليه أو الاعتراض به على قاعدة النحوي ، ذلك أن الحكم أو القاعدة لا يُبنيان عندهم على المحتملات عملاً بالأصل الفلسفي الذي يقول : « إن الدليل إذا دخله الاحتمالُ بطل به الاستدلالُ » وهذا يسوِّغ أصلاً من أصول التأويل عندهم يقضي أيضاً بعدم جواز القياس على ما يؤولونه ، وهو أنَّ النحوي لا يرى مانعاً من تأويل

النص الشاذ على وجه بعيد غير مقيس إذا لم يجد غيره ، وهذا ما نصّ عليه سيبويه وغيره كما سنرى في ثنايا هذا الفصل .

• الفصل الرابع : رَدُّ النحاة للشاذ :

تمثلت معالجة النحاة أحياناً لما شَذّ عن أصولهم بردِّ النصوص التي جاءت به ، وقد تمثل هذا الرد بتلحين قائله حيناً ، وبرد الرواية التي جاءت به حيناً ثانياً ، كما رَدُّوا بعض النصوص بحجة الجهل بقائلها ، وأهمّيّةُ معالجة هذا الجانب عند النحاة – على كونه صنيعاً معيارياً صارخاً – تكمن في كونها رَدّاً صريحاً لاتهام بعض المحدثين كإبراهيم أنيس ورمضان عبد التواب ، وتمام حسان للنحاة عامة بالقول : « بأنّ السليقة اللغوية أمر يرتبط بالجنس ، أو الوراثة أو بما يرضعه العربي من لبان أمه » .فهذه التهمة المتهكمة يردُّها تلحين غير قليل من النحاة لبعض أصحاب النصوص التي خالفت أصولهم مع كونهم من عصور الاحتجاج عندهم ، يُضاف إلى ذلك أنّ بعض النحاة كالزجاجي عبّر بوضوح – كما سنرى – عن أنّ في طبع الإنسان النُّطقَ ، وأن يتكلم بكلامٍ ، فهو يتكلّم بكلام من نشأ بينهم ، وهذا يردُّ بجلاء ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من أن النحاة لم يفطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في امتلاك الإنسان للغته .

أما تناول رَدُّ النحاة للرواية بالرواية ، فأوْضَحَ بجلاء أنْ مقولات بعض النحويين النظرية التي قَدْ تُشتهر عنهم لا تؤيدها أفعالهم فقد ينصُّ النحوي على أن الرواية لا تُرَدُّ بالرواية ، ولكنه قد يفعل ذلك هو نفسه على ما سيتضح في موضوعه من هذا الكتاب .

وما أوَدُّ التنبيه عليه قبل مغادرة هذه المقدمة أمْران اثنان : أولهما :

أن المقصود بالشاذ في هذه الدراسة ما لا يجيز النحوي القياس عليه بغضّ النظر عن تسميته له ، وبغضّ النظر عن مختلف أنواع الشواذ عندهم .

وثاني الأمرين الذين أودُّ التنبيه عليهما هنا : هو أنّ الضرورة الشعرية على كونها ضرباً من الشذوذ – وقد يسميها بعضهم بذلك – لن تَعْرِضَ لها هذه الدراسة ؛ لأن للضرورة عندهم مَفْهُوماً خاصّاً ، وأصولاً ومرتكزاتٍ ودواعيَ خاصةً تحول دون جعلها والشاذّ في قَرَن واحد لدى دراستها عندهم .

والحمد لله من قبل ومن بعد .

وهو من وراء القصد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

تعليل النحاة للشاذ

تعليل النحـاة للشـاذ

من حَقِّ الباحث وواجبه السعي إلى تفسير الظواهر التي تشغله أيّاً كان ميدان بحثه ومع ذلك وُجِد في النصف الأول من القرن العشرين منهج [١] يدعو إلى دراسة اللغة دراسة وصفيةً ، تقتصر على وصف ظواهرها ، وقد جاءت من بَعْدُ [٢] مناهج عابت على هذا المنهج الوصفي رَفضه تعليل ظواهر اللغة وَعَدّت ذلك قصوراً خطيراً في أصوله ، ومع هذا نجد نفراً من الدارسين العرب الذين تلقّوا علومهم في الغرب ينساقون وراء هذا المنهج ، فيعملون بما أصّله من حظر التعليل في البحث اللغوي ، ورأوا في هذا التعليل عامةً إفساداً [٣] لدراسة اللغة ، وعابوا على نحاة العربية كثرة تعليلاتهم . والصحيح أنّ النحاة أسرفوا [٤] في التعليل ، مما أثار عليهم نقمة بعض النحويين، كابن مضاء القرطبي [٥] (٥٩٢هـ) وأبي حيان الأندلسي [٦] (٧٤٥ هـ) ولكن هذين الرجلين مع أخذهما على

---

(١) – انظر : علم اللغة بين القديم والحديث : ٥٦-٥٧ ، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ١٨٥-١٨٦ ، والنحو العربي والدرس الحديث : ٤٣ .

(٢) – انظر : مبادئ اللسانيات العامة : ٢١٤ ، وعلم اللغة في القرن العشرين :١٧٦، والنحو العربي والدرس الحديث : ٤٣ ، والأصول دراسة إبستمولوجية :١٩٤ ، واللسانيات واللغة العربية : ٥٧-٥٨

(٣) – ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (النحو العربي نقد وبناء) : ٨ ، ١٨ -١٩ ، وفي هذا السياق أذكر ما قاله الدكتور تمام حسان لدى حديثه عن التزام العربية تقديم الفاعل وتأخير المفعول عندما يكونان مبنيين عاريين من قرينة تُميِّزُ أحدهما من الآخر . قال : ((مع أنني أنفر من التصدّي لتعليل الظواهر اللغوية أجدني مدفوعاً هنا إلى ملاحظة أنّ عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة عوضاً من العلامة الإعرابية)) . اللغة العربية ومبناها : ٢٠٨ ، وانظر اللغة بين الوصفية والمعيارية : ٤٥ .

(٤) – انظر : النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها : ٥-٦ ، والإيضاح في علل النحو – جـ ، ٣٧-٣٩ .

(٥) – انظر : الرد على النحاة :١٥٢، والنحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها : ١٥٣ -١٥٤

(٦) – انظر : منهج السالك : ٢٢٨-٢٣١ ، والارتشاف :٣/١ ، وسأعرض إلى توضيح ذلك فيما سيأتي

النحاة إسرافهم في التعليل لم يرفضا التعليل رفضاً تاماً ، خلافا لما لاحظناه لدى بعض المحدثين المتأثرين بالمذهب الوصفي ، فقد أبقى ابن مضاء[١] كما هو معروف على العلل الأول ، أو العلل التعليمية ، وأباح أبو حيان تعليل ما لم يطرد من ظواهر اللغة كما سيتضح بعد قليل .

والذي يُرَجِّحُ استجابةً لطبيعة الإنسان ، ولا سيما الإنسان الباحث أنّ من حق دارس اللغة وواجبه أنْ يسعى إلى تفسير ظواهرها ، ولكن بما يلتئم وطبيعة اللغة ، دون إصرار على تعليل كل شيء فيها ، فأنْ نتصوّر لغةً كلُّ شيء فيها مُعَلَّلٌ ضرْبٌ من المحال على حد تعبير[٢] دو سوسير .

ومن البدهي أنْ تحظى الظواهر الشاذة في اللغة بالقسط الأكبر من عناية الدارسين، وتعليلهم ، لأنّ الشيء الذي يخالف ما عليه بابه يلفت الانتباه ويدعو إلى معرفة سبب مخالفته ، وقد عُني أئمة العربية منذ وقت مبكر بتفسير الظواهر الشاذة ، ومع هذا رماهم بعض الدارسين بإهمال ذلك ، فقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أنّ هؤلاء الأئمة على « اجتهادهم في تعريف الشاذ وحَصْر أمثلته لم يذكروا شيئاً عن الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأمثلة الشاذة في اللغة [٣] ». وفي هذا السياق يذكر قول الدكتور تمام حَسّان (غير المطرد يُسْمَعُ ولا يقاس عليه ، ولا يهتم النحاة لتعليله في العادة وإن كان بعضهم يفعل ذلك[٤]). وذهب دارس آخر إلى أن (التعليل تابع للسماع بشرط أن يكون المسموع كافياً لتجريد القاعدة منه ، أما إذا كان المسموع شاذّاً ، أو قليلاً لا يقاس عليه فَيُحفظ، ولا يُقاس عليه ، والأصل عند النحاة تعليل المقيس . لكنهم قَدْ يُعَلِّلون الشاذ والقليل [٥]) . كما يقول الدكتور حَسَن خميس الملخ الذي استلهم مقولته هذه من رأي لابن الخباز يرى فيه أن النحاة « قَلَّما يُعَلِّلون الشّواذ [٦] » وكلُّ هذه المقولات تخالف ما لاحظناه من حرص النحاة منذ وقت مبكر على تعليل الشواذ

(١) – انظر : الرد على النحاة : ١٥٢ .

(٢) – محاضرات في الألسنية العامة : ١٦٠-١٦١ .

(٣) – بحوث ومقالات في اللغة : ٥٧ .

(٤) – الأصول ، دراسة إبستمولوجية : ١٨٨-١٨٩ .

(٥) – نظرية التعليل في النحو العربي : ١١٦ ، وانظر : ١٨٤ .

(٦) – الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ١٠٩/١ .

وهذا واضح في قوله سيبويه : « وليس كل حَرْف يحذف منه شيءٌ ، ويثبت نحو (يَك) و (يكن) ، و(لم أَبلْ) و(أبالِ) ، فقف على هذه الأشياء حَيْثُ وقفوا ، ثُمّ فَسِّر [١] » . فسيبويه لم يطالب فقط بالاقتصار على سَمَاع ما سمع من شاذ الحذف ، بل دعا إلى تفسير هذه الشواذ ، وبيان سبب شذوذها .

وَقَدْ وضّحَ النحاة بعد سيبويه أن الشيء لا يخرج عن أصله إلا لِعِلّة يُسأل عنها . قال الزجاجي : « الشيء له أصل يلزمه ، ونحو يطرد فيه ، ثم يعترض لبعضه عِلّة تخرجه عن جمهوره [٢] » . وقال أيضاً : « لا سؤال فيما جاء على بابه وقياسه لِمَ جاء كذلك ؟ وإنّما السؤال فيما خَرَج عن بابه وقياسه لِمَ صارَ كذلك ؟[٣] » . ومن هذا القبيل قول المبرِّد : « اعلم أنّ الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصيلة ، أو فيها حرف مزيد فإنّ جمعها على مثال تصغيرها في الأصل . فإنْ خَرَج عن ذلك شيءٌ ، فلعله موجبة [٤] » . وسنلاحظ أن المبرِّد عُني بمعرفة علة خروج الشيء عن بابه كما هو الحال عند ابن يعيش الذي قال: « الشيء إذا جاء على أصله فلا عِلّة له ، ولا كلام أكثر من استصحاب الحال . وأما إذا خرج عن أصله فيُسأل عن العلة الموجبة لذلك [٥] » . ونلمس إيحاءَ ابن مالك بضرورة تعليل ما خالف القاعدة في قوله عن الضّمائر : « الأصل ألاّ يُستعمل المنفصل إلا عند تعذُّر المتصل ... وإذا علمتَ هذه القاعدة لزم أن تعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذّر فيه المتصل [٦] » . وذكر أبو حيان الأندلسي ضرورة تعليل الشاذ فقال : « إنّما يُسألُ عَمّا كان يجب أنْ يكون قياساً ، فامتنع[٧] » .

فهذه النقول كلها تؤكد أنّ أئمة العربية يدركون جيداً أنّ الخروج عن الأصل إنّما يكون لعلة توجبه ، كما تؤكد أنّهم كانوا يُعنَونَ ببيان هذه العلة . لهذا نجدهم أحياناً

---

(١) – الكتاب : ٢٦٦/١ .

(٢) – الإيضاح في علل النحو : ٧١ .

(٣) – الإيضاح في علل النحو : ١٢٩ ، وانظر : ٥١ ، ١١٢-١١٣ ، ١٢٩ ، وللمبرد كلام شبيه بذلك ، انظر : المقتضب : ٣٠٩/٣ .

(٤) – المقتضب : ١١٨/١ ، وانظر : ٣٠٩/٣ .

(٥) – شرح المفصّل : ١١٣/١٠ .

(٦) – شواهد التوضيح : ٢٥-٢٦ .

(٧) – الهمع : ٢١/١ .

يحرصون على الإشارة إلى أنّهم عَلّلوا من قبل ، أو أنهم سيعللون فيما بعد ما يعترضهم من الشواذ كما فعل المبرّد في : (باب ما كان من الجمع على [فِعَلَة]) قال : « اعلم أنّ ما كان من هذا الجمع من بنات الياء ، والواو اللتين هما عينان ، فإنّ الياء منه تُجرّى على أصلها ، والواو إنْ ظهرت في واحده ، ظهرت في الجمع ، فأما ما ظهرت فيه ، فقولك : عِوَدٌ ، وعِوَدَةٌ ، وثَوْرٌ ، وثِوَرَةٌ .. فأما قولهم : ثِيرة فَلَه علة أخّرناها لنذكرها في موضعها إنْ شاء الله [١] » . فواضح أنّ المبرد يَعِدُ بأنّه سيعلل فيما بعد شذوذَ الإعلال في (ثِيَرَة) كما فعل بالحذف الشاذ في (تَستَحي) قال: « أمّا (تَستَحي) يريد:(تَستِحيي) فَلَه تفسير بعيد في العربية ، وسنذكره بعد [٢] » . ونظير صنيع المبرد في هذا المثال وسابقه نجده عند ابن السراج في حديثه عَمّا يُجْمَعُ جَمْع مذكرٍ سالماً قال : « هذا الجمع مخصوص به من يعقل ، ولا يجوز أنْ تقول : في (جَمَل)،(جَمَلُون) .. ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل ، فهو شاذ ، ولشذوذه عن القياس عِلّةٌ سنذكرها في موضعها [٣] » . ومما وَعَد فيه ابن عصفور بأنّه سيبيّن عِلّة شذوذه فيما بعد إدخال تاء التأنيث على بعض الأسماء الرباعية المُصَغّرة . قال : « نحو قولهم في (قُدّام) : قُدَيْدِيمة وفي (وَرَاء) : (وُرَيّئة) ، وسنذكر السبب في ذلك في بابه [٤] » .

وبذلك يتبين أنّ النحاة قد يحيلون إلى حيث عَلّلوا ما يعترضهم من الشواذ وكأنّهم يشعرون بأنّهم مطالبون بذلك ، وهذا يؤيده ما لوحظ قبل قليل من نص غير واحد منهم على أنّ الشيء إنّما يشذ عن بابه لعلة ، وإشارتهم إلى ضرورة بيان هذه العلة وهذا كله يؤكد أنّهم أو معظمهم كانوا يُعَنَوْنَ بتعليل ما لم يطرد فيسعون إلى ذلك ما وسعهم الجهد خلافاً لما وصفهم به بعض الدارسين من إهمال لهذا الجانب في دراسة اللغة

ويذكر أنّ العلة النحوية عامة اتسمت بالنسبية ، أو الشخصية ، أي أنّ النحاة كثيراً ما يختلفون في تعليل الظاهرة شاذةً ، أو مطردةً ، وفي ذلك يقول ابن جني: « الخلاف إذَنْ بين العلماء أعَمُّ منه بين العرب ، ذلك أنّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت عليه

---

(١) – المقتضب : ١/١٣٠ .

(٢) – الكامل : ١/٣٨٨ .

(٣) – الأصول في النحو : ١/٤٧ .

(٤) – شرح الجمل : ٢/٢٩٣ ، وانظر : ٢/٣٠١ منه .

العرب ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه ، وكلٌّ ذهب مذهباً [١] ». ومن هذا القبيل قول ابن جني أيضاً : « إنّما هو علم مُنتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة ، فكل مَنْ فُرِقَ له عن عِلّةٍ صحيحة ، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره [٢] ». وابن جني ينسج في ذلك على منوال الخليل الذي لم يَستنكر هو أيضاً أنْ يختلف [٣] النحاة في تعليل الظاهرة الواحدة « إذ من الطبيعي أنّ يتأثّر كل منهم بالطابع الذي غلب عليه من فنون العلم ، فيظهر هذا الطابع جلياً في علله ، وأسلوب عرضها ، والحجاج لها [٤] ». وهذا يعني التنوّعَ الكثير في الأسس والمبادئ التي اعتمدها النحاة في تعليل ما اطرد ، وما لم يطرد من ظواهر اللغة وسأجتزئ ببيان اعتمادهم مبادئ يمكن أنْ تؤكد عنايتهم بتعليل ما لم يطرد من جهة ، كما يمكن أنْ توضّح أنّ كثيراً من تعليلاتهم يدل على أصالةٍ في تفكيرهم اللغوي ، لأنّها قائمة على مبادئ وثيقة الصلة بطبيعة اللغة ووظيفتها ، والآلية البشرية التي تنتجها ، وهذا يمكن تحقيقه بالحديث عن اعتمادهم في تعليل ما لم يطرد على المبادئ التالية :

- **الخفة والثقل .**
- **كثرة الاستعمال .**
- **أمن اللبس .**
- **التوهم .**

• التعليـل بالخفـة والثقـل :

يميل المتكلم بطبعه إلى الاقتصاد في تأديته الكلام ، أي أنّه يحاول بلا شعور منه أنْ يقلل المجهود الذي يبذله ليبلغ غرضه [٥] فـ « هنا كما في كل مجال آخر يخضع السلوك

---

(١) – الخصائص : ١٦٨/١

(٢) – الخصائص : ١٨٩/١ – ١٩٠

(٣) – وذلك في معرض إجابته ، وقد سُئل عن مصادر ما اعتَلّ به في النحو قال : « اعتللتُ أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه ، فإنْ أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمستُ .. فإنْ سنح لغيري علةً لما عللته من النحو هو أليقُ مما ذكرتُه بالمعلول فليأت بها ». الإيضاح في علل النحو : ٦٦ .

(٤) – النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها : ٦٦ ، وانظر ٥-٦ .

(٥) – محاضرات في اللسانيات للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح : ٢٤ عن (ابن يعيش النحوي) : ٢٧٦ – ٢٧٧ .

الإنساني إلى قانون بذل أدنى جهد يمكن ، وطبقا لهذا القانون ، لا ينفق الإنسان إلا القدر الذي يحقق أغراضه [١] » ، ولهذا « كانت قضية الخفة والثقل من المسالك المهمة التي يسلكها النحاة في أثناء تعليلهم [٢] » ، وهو ما أكده ابن جني ، فقد نقل عن ابن السراج أنه قد تكون علة الشيء أشياء كثيرة كما قد يكون الشيء الواحد علة لأشياء كثيرة ، ثم مثّل ابن جني للحال الثاني ، فقال : « أما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخفّ ، والعدول عن المستثقل ، وهو أصل الأصول في هذا الحديث [٣] » . وقد تجلى منذ وقت مبكر شيء من اعتماد الأئمة الخفة والثقل في تعليل أحكامهم ، وبتعليلهم ما خالف أقيستهم من الظواهر .

وأول مَنْ وَقَفتُ لديهم على التعليل بذلك هو الخليل (١٧٥ هـ) كما في قول سيبويه : « سألتُه عن قولهم : على كَمْ جذع بيتُك مبني ؟ فقال القياس : النصب [٤] وهو قول عامة الناس، فأما الذين جَرُّوا ، فكأنّهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها تخفيفا على اللسان [٥] » ومن هذا ما قاله الخليل في تعليل ما أُعمل فيه الجار محذوفا قال : « قولهم : (لاهِ أبوكَ) و (لقيتُه أمسِ) إنّما هو على (لله أبوكَ) و (لقيتُه بالأمس ، ولكنّهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان ، وليس كل جار يضمر ، لأنّ المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، ومن ثم قبح) [٦] ولهذين المثالين نظائر [٧] عَوّل فيها الخليل على مَبْدَأ الخفة والثقل في تعليل ما خالف القياس عنده . واعتمد سيبويه (١٨٨هـ) على مبدأ الخفة والثقل في تعليل بعض ما لم يطرد لديه كما

---

(١) – مبادئ اللسانيات العامة : ١٨٠.

(٢) – أصول التفكير النحوي : ١٧٦ .

(٣) – الخصائص : ١/١٦١-١٦٢. :

(٤) – يريد : أن القياس نصب (جذع)

(٥) – الكتاب : ٢/١٦٠

(٦) – الكتاب : ٢/١٦٢-١٦٣ والملاحظ في هذا النص أن الخليل يقول بإعراب (أمس) وقد استضعف ذلك سيبويه فقال : « ولا يقوى قول الخليل في (أمس) لأنك تقول : ذهب أمس بما فيه » الكتاب : ٢/١٦٤ وفي (الكتاب) ما يفيد أن الخليل يقول ببناء هذه الكلمة فقد علل بناءها قائلا « أمس ليس ها هنا على الحد ، ولكنه لما كثر في كلامهم ، وكان من الظروف تركوه على حال واحدة » الكتاب : ٣/٢٨٣ .

(٧) – انظر:الكتاب :٢/١٦٠، ٣/٣٨٠- ٣٨١ ، ٣٨٨، ٤٠٥، ٤/١٤٦، ١٧٦- ١٧٧ ، ٣٧٧

في قوله : « لا أراهم قالوا طائي ، إلا فراراً من (طيئيٌّ) ، وكان القياس طيئيّاً [١] » . ومعروف أنّ الألف أخف من الياء ، ومما علل فيه سيبويه الشذوذ بالاستخفاف ما جاء لديه في : « باب ما كان شاذا ، مما خفّفوا على ألسنتهم ، وليس بمطرد [٢] » قال : فمن ذلك (سِتٌّ) وإنّما أصلُها (سِدْسٌ) إنّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مِمّا كثر استعماله في كلامهم ، وأنّ السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي ، والحاجز أيضا مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين ، فكرهوا إدّغام الدال فيزداد الحرف سيناً .ولم تكن السين لتدغم في الدال لِمَا ذكرتُ لك فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لئلا يصيروا إلى أثقل مما فرّوا منه إذا أدغموا ، وذلك الحرف التاء ، كأنّه قال : سِدتٌ ، ثم أدغم الدال في التاء » [٣] ومما يظهر فيه تعليل سيبويه الشذوذ بالنفور من الثقل قوله : « ومن الشاذ قولهم : أَحَسْتُ ، وَمَسْتُ ، لما كثر في كلامهم ، كرهوا التضعيف » [٤] ثم قال بعد أنْ عرض نظائر لهذا الحذف الشاذ : « إنما فعلوا هذا لأنّ التضعيف مستثقل في كلامهم[٥] » . فجلي في هذه الأمثلة ، ونظائرها [٦] أن سيبويه قد يعتمد مبدأ الخفة ، والثقل في تعليل ما لم يطرد لديه.

ويظهر اعتماد الفرّاء على مبدأ الاستخفاف في تعليل ما لم يطرد في قوله: « حُدِّثْتُ أنّ بعض القراء قرأ : (على الجودي) [٧] بإرسال الياء ، فإن تكنْ صحيحة ، فهي مِمّا كثر به الكلام عند أهله فَخُفِّفَ » [٨] فواضح في هذا النقل اعتماد الفرّاء مبدأ الاستخفاف في تعليل تخفيف ياء النسب ، وإسكانها ، وهو مما لم يطرد عندهم [٩] . ومما يظهر فيه اعتماد

---

(١) – الكتاب : ٣/٣٧١

(٢) – الكتاب : ٤/٤٨١

(٣) – الكتاب : ٤/٤٨١-٤٨٢ .

(٤) – الكتاب : ٤/٤٨٢

(٥) – الكتاب : ٤/٤٨٤

(٦) – انظر : الكتاب : ١/٢٩٤، ٣/٥٢-٥٤ ، ٤٩٨-٤٩٩ ، ٤/٣٦١ .

(٧) – سورة هود الآية :٤٤ عُزِيَتْ هذه القراءة إلى الأعمش وغيره ، وهي من الشواذ ، انظر : المحتسب : ١/٣٢٣ ، ومعجم القراءات : ٣/١١٤ .

(٨) – معاني القرآن للفراء : ٢/١٦

(٩) – صرّح بذلك الأخفش في (القوافي):٧٦، وأبو علي الفارسي في (المسائل البصريات):١٦ و (الحجة للقراء السبعة) :١/٨٥-٨٦ ، وأبو حيان الأندلسي في (البحر) : ٥/٢٢٩.

الفراء مبدأ الاستخفاف في تعليل ما لم يطرد قوله : « وقالت اليهود عُزَيزُ بن الله [١] قرأها الثقات بالتنوين ، وبطرح التنوين ، والوجه أن يُنوَّن ، لأن الكلام ناقص و (ابن) في موضع خبر لـ (عزيز) فوجه العمل في ذلك أن تُنوِّنَ ما رأيتَ الكلامَ محتاجا إلى (ابن) ، فإذا اكتفيَ دون (ابن) فوجه الكلام ألا يُنوَّنَ .. وربما حُذِفَتْ النون ، وإنْ لم يتم الكلام لسكون الباء من (ابن) وتستثقل النون إذا كانت ساكنة لقيت ساكنا ، فَحُذِفَتْ استثقالاً لتحريكها .. من ذلك قراءة القراء : عُزَيزُ ابن الله » [٢] فواضح أن عدم تنوين (عزيز) في هذه القراءة غير مقيس عند الفراء ، وواضح أيضا أنه عَلَّل خروجه عن الأصل بالاستخفاف ، ولهذا المثال وسابقه نظائر [٣] عَوَّل في تعليل ما فيها مما لم يطرد على مبدأ الخفة والثقل ، و سيتضح أكثر تعويله على هذا المبدأ في ذلك لدى الحديث عن تعويله على كثرة الاستعمال ، ذلك انه كثيرا ما يعلل ما لم يطرد بكثرة الاستعمال ، وغالباً ما يتمثل شذوذ ما يعلله بذلك بالحذف من الكلام الذي يشيع دورانه استخفافا .

ومما عالمه الأخفش (٢٠٨هـ) بمبدأ الخفة الحذف في نحو (أَحَسْتُ) قال : « قالوا : ما أَحَسْتُ منهم أحدا ، فألقوا إحدى السنين استثقالاً [٤] » ، وقال في قوله تعالى : « فَظِلْتم تَفَكَّهون » [٥] : « إنما كُسر أوله ، لأنه يُقال : (ظَلِلتُ) ، فلما ذهب أحد الحرفين استثقالاً حولت حركته على الظاء ، وهذا الحذف ليس بمطرد » [٦] .

واعتمد أبو العباس المبرد (٢٥٨) في تعليل ما لم يطرد على مبدأ الاستخفاف في حديثه عن تغليب المؤنث على المذكر في تثنية (ضَبُع) و (ضَبُعَان) قال : « لأنَّ الأنثى إنما هي الضَّبُع ، ويقال للمذكر الضَّبُعان ، فإذا ثُنِّي ، قيل : ضَبُعَان ، وإنما ثني على التأنيث دون التذكير والباب على خلاف ذلك لأنَّ التأنيث لا زيادة فيه ، وفي التذكير زيادة

---

(١) – سورة التوبة الآية : ٣٠ قرأ بالتنوين عاصم والكسائي ، ويعقوب وقرأ الباقون بغير تنوين ، المبسوط ٢٢٦ .

(٢) – معاني القرآن للفراء : ٤٣١/١

(٣) – انظر : المصدر نفسه : ١٢/١-١٣، ٨٧-٨٨ ، ٣٧١/٢ .

(٤) – معاني القرآن للأخفش : ٤٤٣/١

(٥) – سورة الواقعة الآية : ٦٥

(٦) – معاني القرآن للأخفش : ٤٤٤/١

الألف والنون »[١]، وهو يريد أنّ القياس تغليب المذكر على المؤنث في تثنية مؤنث ومذكر من جنس واحد ، ولكنهم خالفوا هذا القياس في (ضَبْعَان) فغلبوا المؤنث ، لأن (ضَبْعَان) أخف من (ضَبْعَانان) أو (ضَبْعَانين) ، ومما يُظهِرُ اعتمادَ المبرد على مبدأ الخفة والثقل في تعليل الشذوذ قوله : « من المحذوف ما يحذف استخفافا من الشيء لأنّه لا يكون أصلا في بابه، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف ، أو مضارعاً لها ، فمن ذلك قولهم : (لم أَبلْ ، ولم يَـكُ ، ولا أدْرِ)[٢] وقال في باب النسب : « اعلم أنّ أشياء نُسِبَ إليها على غير قياس للبس مرةً ، وللاستثقال أخرى .. والنسب إليها على القياس هو الباب »[٣] ولهذه الأمثلة نظائر[٤] عند المبرد توضح أنّه عَوّل على مبدأ الخفة والثقل في تعليل ما لم يطرد .

وقد بدا لدى الزجاج (٣١٠هـ) شيء من ذلك في قوله : « جاز في اللغة أن تقول : خُذْ وخُذَا ، وأصله أُوْخُذْ ، وكذلك (كُلْ) وأصله (أُوْكُلْ) ، ولكن (خُذْ) و (كُلْ) اجتمع فيهما كثرة الاستعمال ، والتقاء همزتين وضمة ، فحذفت فاء الفعل ، وهي الهمزة التي كانت في (أَخَذَ) و (أَكَلَ) فحذف ، لِمَا وصفنا من كثرة الاستعمال ، واجتماع ما يستثقلون »[٥] . ولهذا المثال نظائر[٦] ، علل فيها الزجاج بعض ما لم يطرد بمبدأ الخفة ، والثقل .

ومن هذا عند ابن السراج (٣١٦هـ) قوله : « قال سيبويه : ومثل (ذهبتُ الشامَ) (دخلتُ البيتَ) يعني أنه قد حُذِفَ حَرْفُ الجر من الكلام ، وكان الأصل عنده (ذَهَبتُ إلى الشام) و (دخلت إلى البيتِ) وهما مستعملان بحروف الجر ،فَحَذَفَ حرف الجر مَنْ حَذَفَه اتساعا ، واستخفافا ، فمتى وَجَدْتَ فِعْلاً حقُّه أنْ يكون غير مُتَعَدٍّ ـ فأعلم أن ذلك اتساع في اللغة ، واستخفاف وأن الأصل فيه أنْ يكون متعدياً بحرف جر ، وإنما حذفوه

---

(١) – الكامل : ١٦٤/١

(٢) – المقتضب : ١٦٧/٣ – ١٦٨

(٣) – المقتضب : ١٤٤/٣

(٤) – انظر:المقتضب : ٢٤٥/١ – ٢٤٧ ، ٢٥١ ، والكامل : ٥٢/١ ، ١٥٧ ، ٢/ ٢١٨

(٥) – معاني القرآن وإعرابه : ١٤٨/١ .

(٦)– انظر: المصدر نفسه : ٢٣/٢ ، ٥٢ – ٥٣ ، ٣٧٥/٣ ، ٢٣٥/٤

استخفافا نحو ما ذكرت لك من (ذَهَبْتُ الشامَ) و (دخلت البيت) [١] ونظير هذا المثال في تعويل ابن السراج على مبدأ الخفة والثقل في تفسير الشذوذ قولهُ في حذف الياء من (استحيت) : « عندي في ذلك أنها حُذِفَتْ استثقالا لَمّا دخلتْ عليها الزوائد السين ،والتاء » [٢] ولهذا المثال نظائر [٣] عَوّل فيها ابن السراج على مبدأ الخفة ، والثقل في تعليل ما لم يطرد .

ومن هذا عند أبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ) قوله : « العرب تقول : وَاد وأودية، ولا يُعْرَفُ فيما عَلِمْتُ (فَاعِل) و (أَفعِلة) سواه والقياس أنْ يُجْمَعَ (وَوَادي) فاستثقلوا الجمع بين واوين » [٤] ومن هذا أيضا عند النحاس حديثه عن قراءة بعضهم : « الحمدِ لِلهِ » [٥] و« الحمدُ لُلهِ » [٦] قال « هاتان لغتان معروفتان وقراءتان موجودتان في كل منهما علة.. فأما اللغة في الكسر فإنّ هذه اللفظة تكثر في كلام الناس والضم ثقيل ، ولاسيما إذا كان بعده كسرة ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، وجعلوهما بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة ، وكذلك الضمة مع الضم ، فلهذا قيل الحمدُ لُله » [٧] ولهذا المثال وسابقه نظائر [٨] عند أبي جعفر النحاس تؤكد أنّه قد يعول على مبدأ الخفة والثقل في تعليل ما لم يطرد .

وهذا ما يلاحظ في حديث الزجاجي (٣٤٠هـ) عن قراءة بعضهم (لكنّا هو الله ربي) [٩] بإطلاق الألف في (لكنا) في الوصل قال : « قراءةُ مَنْ قرأ بإثبات الألف أصله عند العلماء أجمعين (لكن أنا هو الله ربي) فألقيتْ الهمزة تخفيفاً وأدغمت النون الأولى

---

(١) – الأصول : ١/١٧١ .

(٢) – الأصول : ٣/٢٥٠ .

(٣) – انظر : الأصول : ٢/٣٦٤ – ٣٦٥ .

(٤) – إعراب القرآن : ٢/٢٤٠ .

(٥) – سورة الحمد الآية : ١ ، وهذه القراءة شاذة قرأ بها الحسن البصري ، ورؤبة ، انظر : القراءات الشاذة : ١.

(٦) – سورة الحمد الآية : ١ ، وهذه القراءات شاذة أيضاً ، قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة ، انظر : القراءات الشاذة : ١

(٧) – إعراب القرآن : ١/١٦٩ – ١٧٠

(٨) – نفسه : ٣/٧٥ .

(٩) – سورة الكهف الآية : ٣٨ ، وهذه القراءة سبعية ، التيسير : ١٤٣ .

في الثانية »[١] ومما يظهر فيه تعويل أبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) على قضية الخفة والثقل في تعليل ما لم يطرد حديثه عن الأبيات التالية[٢]:

إذا مـا المـرءُ صَمَّ فلـم يُـنَاجَا ... ولـم يَـكُ سَـمْعُه إلا نِـدَايـا
ولاعَـبَ بالعـيش بـني بنـيـه ... كَفِعـلِ الهـرِّ يلـتمس العطايـا
فأبعَـدَه الإلـه ولا يُؤَتَّـى ... ولا يُعطَى مـن المـرض الشِّـفايا

فقد ذكر السيرافي أنّ المبرد طعن في رواية الأبيات على هذا النحو بدعوى أنه لو قيل : إلا نداء ، والعظاءَ والشفاء ، لما انكسر الوزن ثم قال أبو سعيد : « عندي في جوازها .. أنّه لم دخل ألف الإطلاق ، وَقعَتْ الهمزة بين ألفين ، والهمزة تشبه الألف فكأنّه اجتمع ثلاث ألفات ، فاستثقل ذلك ، فقلب من الهمزة ألفا كما فعلوا لك في (خَطَايا) و (مَطَايا) وقد كان (خَطَاء) ، و(مَطَاء) قبل أن تقلب ياء »[٣] ولهذا المثال نظائر[٤] عَلّل السيرافي ما فيها من الشذوذ بمبدأ الخفة والثقل .

كما فعل أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في حديثه عن إسكان حروف الإعراب الصحيحة قال : « كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات ، إنْ كانت للإعراب ، فزعم أبو الحسن أن بعضهم قال : (رُسْلُهم)[٥] ، ونحو هذا ما أنشده سيبويه من قوله :[٦]

إذا عوجّجْنَ قُلتُ صاحبْ قَوِّمِ

فأما حَدُّ المُستَخَفّ ، والمستثقل ، فإنْ جُعِلَ ما زاد على الثلاثة غَيْرَ مُستَخَفّ كان مذهبا وإن جُعِلَ المُستَثقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهبا، وإن لم يُستَخفّ الأربع ، فالخمس أجدرُ بألا تُستَخفّ »[٧] فواضح أنّ الفارسي عَلّل ما لم يطرد من إسكان حرف

---

(١) – اللامات : ١٥٨ .

(٢) – وهي للمستوغر بن ربيعة بن كعب ، انظر : طبقات فحول الشعراء : ٣٣/١ ، والأصول في النحو : ٤٦٨/٣ – ٤٦٩ .

(٣)– شرح كتاب سيبويه : ١٨٥/٢-١٨٦ .

(٤)– انظر : نفسه : ٧٩/٢ ، ١٤٤ .

(٥) – سورة إبراهيم الآية : ١٠ .

(٦) – هذا الرجز لأبي نُخَيْلَة كما في (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي : ١٦٨/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٢٥/٤ .

(٧) – الحجة للقراء السبعة : ٥/٢-٦ .

الإعراب الصحيح بالاستخفاف ولذلك نظائر [١] يتضح فيها اعتماده مبدأ الخفة في تعليل الظواهر غير المطردة .

وقد كثر تعليل ابن جني (٣٩٢هـ) الشواذ بقضية الخفة ، والثقل كقوله : « وكل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف تصغيرها بالهاء نحو (قِدْر) و (قُدَيْرَة) ... إلا أحرفاً شذت ، وهي (قَوْس) ، و(ذَوْدٌ) و (حَرْبٌ) و (عُرْسٌ) لأنها كثرت في كلامهم ، فاستخفوا بطرح الهاء من التصغير » [٢] ومن هذا القبيل قوله : « أما قول مَنْ قال : وَيْلُمِّ بَرّ ، فإنّه أراد : وَيْلٌ لأُمِّ بَرّ وكثرا استعمال هذه الكلمة ، فَحُذِفَ لامُ الجر ، والهمزة تخفيفا » [٣] ونظير ذلك قوله : « إلا أنهّم قد حذفوا في بعض المواضع تخفيفا ، فقالوا : خُذْ وَمُرْ ، وكُلْ ، وقياسه أُوْخُذْ وأُوْمُرْ ، وأوكَلْ » [٤] ولهذه الأمثلة نظائر [٥] كثيرة فَسّر ابن جني ما فيها من الشواذ بمبدأ الخفة ، والثقل .

وبذلك عَلّل الزمخشري (٥٣٨هـ) إسكان الياء المنصوبة حرف [٦] إعراب في قراءة علي (رض) : (لن تغني) [٧] بسكون الياء ، قال : « هذا مِنَ الجَدِّ في استثقال الحركة على حرف اللين » [٨] وبذلك أيضاً فَسّر فتح نون التثنية في قراءة بعضهم : « أتعدانّي » [٩] قال : « كأنه استثقل اجتماع النونين والكسرتين ، والياء ، ففتح الأولى تحرياً للتخفيف » [١٠] ولهذين المثالين نظائر [١] عند الزمخشري فَسّر ما فيها مما لم يطرد بمبدأ

---

(١) - انظر : المسائل المنثورة : ٧٦، ٧٨ ، والمسائل العضديات: ١٨-٢٠ ، ٢٥٧

(٢) - المذكر والمؤنث لابن جني : ٩٨ .

(٣) - التمام : ١٥ .

(٤) - اللمع : ٢٩٠ .

(٥) - انظر : سر الصناعة : ٢٨٧/٢ ، ٦٦٨ - ٦٦٩ ، ٧٣٦ - ٧٣٧ ، ٧٣٩ - ٧٤٠ ، ٧٤١ - ٧٤٤ ، ٧٤٨ ، ٧٥٥ - ٧٥٧ ، ٧٩٢ ، ٨٢٦ ، والمحتسب ١٢٣/١ - ١٢٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والخصائص : ٢٣١/٢ - ٢٣٣ .

(٦) - وهذا مما قصر على ضرورة الشعر عندهم انظر : البحر المحيط : ٣٨٨/٢ ، ٣/ ٤٦٦ - ٤٦٧ ، و المبدع : ٢٠٣-٢٠٤ .

(٧) - سورة آل عمران الآية : ١٠وهذه القراءة شاذة . انظر : القراءات الشاذة : ١٩

(٨) - الكشاف : ٣٣٩/١ .

(٩) - سورة الأحقاف الآية :١٧، وقد عزيت في (القراءات الشاذة) إلى أبي عمرو .

(١٠) - الكشاف ٣٠٤/٤ .

بمبدأ الخفة والثقل . وابن يعيش (٦٤٣هـ) من الذين اعتمدوا بوضوح على هذا المبدأ في تعليل ما لم يطرد كما في حديثه عن إبدال الياء . قال : « القسم الثاني من أقسام إبدالها وهو الشاذ فقد أبدلت من حروف صالحة العدة على غير قياس وإنما تحفظ . ولا يقاس عليها ، وأكثر ما جاء ذلك فيما كان مطلقا مضاعفاً لثقل التضعيف قالوا (دِيَاج) وهو فارسي مُعَرَّب ، وأصله : دِبَّاج لقولهم في تكسيره دَبَابِيجُ .. وقالوا : لا وَرَيْكَ ، يريدون: لا وَرَبِّكَ ، فأبدل من الباء الثانية لثقل التضعيف »[٢] ومن هذا القبيل قول ابن يعيش أيضا « سَوَّغَ الحذف في (يابا فلان)[٣] أمورٌ منها ثقل الهمزة ، وإيثار التخفيف »[٤] ولهذين المثالين نظائر[٥] عَوَّل فيها ابن يعيش على الخفة والثقل في تسويغ ما لم يطرد .

ومما يظهر فيه ذلك لدى ابن الحاجب (٦٤٦هـ) قوله : « القَمَران والعُمَران ، وشبيهُ ذلك تثنيةٌ على خلاف القياس في كل مثنى أن يكونا مشتركين في الاسم ، ومُسمَّيا هذا المثنى لا يشتركان في الاسم ، ووجه خروجه عن القياس كثرة ذكرهما معا ، فاقتضى تخفيف اللفظ بهما »[٦] ونظير ذلك في اعتماد ابن الحاجب على قضية الخفة والثقل في تعليل ما لم يطرد قوله : « أمَّا مَنْ قال : يَئِسَ يَئِسُ ، فقد أجراها مجرى الواو من أجل مجيء الهمزة مستثقلةً معها ، ولا يقولون : (يَسِرُ) في (يَيْسِرُ) إذ لا همزة فيه ، وإن كان الفصيح أيضاً إثبات الياء في مثل (يَئِسَ يَيْأَسُ ، ووجه حَذْفِها ما ذكرتُ »[٧] ولهذين المثالين نظائر[٨] فَسَّر ابن الحاجب ما فيها من الشواذ بمبدأ الخفة والثقل .

---

(١) - انظر : الأحاجي :٥٠ ، ٩٨ ، والمفصل :٣٤٤-٣٤٦ ، والكشاف: ١/٥٤ ، ٦٧٣ ،٢/ ٤٢٢ - ٤٤٣ ، ٥٥٩ ، ٥٩٩ ، ٣/ ٩٠ ، ٦١ ، ٦١٩ ، ٤/ ٨٣ ، ٦٥٠ - ٦٥١ ، ٦٥٦ .

(٢) - شرح الملوكي ٢٤٦ - ٢٤٧

(٣) - يريد : (يا أبا فلان) .

(٤) - شرح الملوكي : ٣٧٠ .

(٥) - انظر : شرح الملوكي : ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣ - ٣٩٥ ، ٤٩٨ - ٤٩٩ ، وشرح المفصل : ١٣٩/٣ - ١٤٠ ، ١٥٧/٥ ، ٦/ ١٠ ، ١١٦/٨ - ١١٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٨/١٠-١١ ، ٤٣ ، ٦٣ ، ١٥٥ .

(٦) - الأمالي النحوية : ٣٣/٤ .

(٧) - الإيضاح في شرح المفصل : ٤٢١/٢ ، وانظر : ٤٢٣/٢ .

(٨) - انظر : نفسه : ٦١٠/١-٦١١ ، ٢٧٨/٢ ، ٣٠٨ ، ٣٣٨ ، ٤٢٦ - ٤٢٧ ، ٥١٦ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ١٨٦٠ ، ٢٢٠ - ٢٢١ ، ٣٤٢ .

كما فعل ابن عصفور (٦٦٣ هـ) في حديثه عن إبدال الطاء من التاء ، قال : « أبدلت بغير اطراد من تاء الضمير بعد الطاء ، والصاد ، فقالوا فحصطُ ، وضَبطّ ، يريدون فَحَصْتُ ، و ضَبطْتُ ، والأكثر التاء ، والعلة في الإبدال كالعلة في افتعل من التباعد الذي بين التاء ، و الطاء وبين الصاد ، فقربوا ليسهل النطق »[١] فواضح أنّ ابن عصفور علل إبدال التاء طاءً ، وصادا في قولهم (خَبطٌ) و (خَبصْطُ) بالنفور من الاستثقال النطقي الناجم عن تباعد التاء عن الصاد ، وعن الطاء ، فأبدلوا هذه التاء طاءً لما يترتب على ذلك من انسجام أو تماثل صوتي مُستَخفّ ، ومما عَوّلَ فيه ابن عصفور أيضا على قضية الخفة والثقل في تعليل ما لم يطرد حديثه عن تغليب المذكر على المؤنث في التثنية قال : « إنْ اتّفقا في اللفظ غُلّبَ اللفظ المذكر على المؤنث نحو (قائم وقائمةٌ) تقول في تثنيتهما: قائمان ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلا في (ضَبُع) للمؤنث ، و(ضَبُعَان) للمذكر ، فإنّك تقول : فيهما : ضَبُعَان ، فتُغَلّبُ لفظ المؤنث على المذكر لأنه أخَفّ منه لقلة حروفه »[٢] ولهذين المثالين [٣] نظائر اعتمد ابن عصفور في تفسير ما فيها من الشذوذ بقضية الخفة والثقل .

ومما عَوّل فيه ابن مالك على مبدأ الخفة والثقل في تعليل ما خالف القياس قوله : « وحذفت الهمزة تخفيفا على غير قياس كما حُذِفَتْ في (يابا فُلان) و(ولابَ لكَ) وفي قراءة ابن محيصن (فجاءته إحداهما)»[٤] [٥] ونظير ذلك قوله في النون علامة رفع الأفعال الخمسة : (حَذفُ نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح: نثره ونظمه ، فمن حذفه في النثر قوله : (لايقرّونا)[٦] وقولهم : (بلغنا أنّكِ تصلّيهما) وقوله : (لِمَ تأذني له) والأصل لا يقرونا ، وتُصلّينهما ، وتأذنين له)[٧] وثمة أمثلة [١]

---

(١) - الممتع : ٣٦/١

(٢) - شرح جمل الزجاجي : ١٤٤/١ - ١٤٥ .

(٣) - انظر : العقرب ٣١٨/١ ، ١٧/٢ ، ١٥٨ ، والممتع : ٣٦٨ - ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٤٣٥ ، ٦٤٠ -٦٤١ ، ٦٥٥ - ٦٥٦ ، ٦٦٠ - ٦٦٢ ، ٧١٥ ، والضرائر : ١١١ ، ١٥٩ .

(٤) - سورة القصص الآية : ٢٥ وهذه القراءة شاذة ، المحتسب : ١٥٠/٢ ، والبحر ١٤٤/٧

(٥) - شواهد التوضيح : ٢٠١- ٢٠٢

(٦) - لم أتمكن من توثيق هذا الحديث والحديثين الآخرين الواردة في هذا النقل .

(٧) - شواهد التوضيح :١٧١ .

أخرى عَلَّل فيها ابن مالك مخالفة الأقيسة والأصول بمبدأ الخفة والثقل . وعَوَّل الرضي على هذا المبدأ في تعليل بعض ما لم يطرد لديه كقوله : « ويُستَغنَى بالضمة عن الواو في الضرورة قال [٢] :

فلو أنّ الأطباء كانُ حولي وكان مع الأطباء الأسَاةُ

استثقالا للواو المضموم : في الأخير »[٣] ومما عَلَّل فيه مخالفة القياس بالاستخفاف حديثه عن قولهم : طائي في النسبة إلى (طيِّىء) قال : « أصله (طيِّئِيٌّ) فحذفت الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار (طيِّئِيّ) بياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير قياس قصداً للتخفيف »[٤] وثمة شواذ [٥] أخرى عَلَّلها الرضي بالاستخفاف والاستثقال .

ومع إباحة أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تعليلَ ما خرج على القياس من الظواهر كما لاحظنا من قبل ، لم يكن مِنْ أنصار التعليل عامةً في دراسة اللغة والنحو ، فقد أكد عدم الجدوى من ذلك ، وعاب على النحاة إسرافهم في هذا الأمر ، فقال : « كثيرا ما شُحِنَت الكتب بالأقيسة الشبيهة ، والعلل القاصرة ... وعلمُ العربية إنّما هو من باب الوضعيات ، ففي الحقيقة لا يُحتَاجُ فيه إلى تعليل .. والوضعيات لا تُعَلَّلُ .. والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح ، لكان أنفع وأجدى »[٦] وربما أشار أبو حيان في تقديمه مصنفاته إلى تخفيفه من التعليل فيها كقوله في مقدمة (الارتشاف) : « رأيتُ أن أجرِّدَ أحكامه عاريةً – إلا في النادر – من الاستدلال والتعليل »[٧] .

---

(١) – انظر : نفسه : ١٨٦–١٨٧ ، والتسهيل : ٢٥٩ ، ٣٠٦ ، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٨٢ – ٦٨٣ ، ٣/ ١٦٤٣ .

(٢) – هذا البيت مجهول النسبة . انظر الخزانة ٥/ ٢٢٩ – ٢٣٢ .

(٣) – شرح الكافية :٨/٢ والشاهد كما هو واضح في قوله (كانُ حولي) والأصل كانوا حولي

(٤) – شرح الشافية : ٣٢/٢

(٥) – انظر : المصدر نفسه : ٢٠٧/١ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٣٥/٢ ، ٤٢/٣ ، ٥٠ ، ٥٩ –٦٠ ، ٢١٠ ، ٦٧/٣ ، ٩١ –٩٢ ، ٢٦٨ ، وشرح الكافية : ٢١٧/١ – ٢١٨

(٦) – منهج السالك : ٢٢٩–٢٣٠ .

(٧) – الارتشاف : ٣/١ .

ومع أن هذه حقيقة موقف أبي حيان من التعليل في دراسة اللغة عامة ، عَلَّلَ كثيراً مما خالف أصوله بمبدأ الخفة والثقل كحديثه عن قوله تعالى : { فَتَوَلَّى عنهم يَوْمَ يَدْعُ الداعِ إلى شيء نُكُرٍ } [١] قال: " حُذِفَتْ الواو من (يَدْعُ) في الرسم إتباعا للنطق ، والياء من (الداعي) تخفيفاً "[٢] وقال :" قرئ (وامرأتان) [٣] بهمزة ساكنة ، هو على غير قياس ، ويمكن أن يكون سَكَّنَها استخفافاً لكثرة توالي الحركات "[٤] ولهذا المثال نظائر [٥] ليست بالقليلة عَلَّلَ أبو حيان ما فيها من الشواذ بمبدأ الخفة والثقل مع ما لوحظ من عدم عنايته بالتعليل في دراسة اللغة عامةً .

مما تقدم تبين بوضوح أنّ مبدأ الخفة والثقل من المبادئ التي اعتمدها أئمة العربية منذ عهد الخليل في تفسير ما لم يطرد ، وإنّ اختلفوا في نسبة شيوع ذلك لديهم ، وغالباً ما يتحكم بذلك عناية النحوي بتعليل أحكامه عامةً . على أنّ ما سبق في هذه الفقرة لا يوضّحُ تماماً مدى اعتماد النحاة قضية الخفة والثقل في تعليل ما لم يطرد ، لأنهم كثيرا ما يفسّرون الشذوذ بكثرة الاستعمال وما تعليلهم بذلك إلا تعبيرٌ غير مباشر عن التعليل بالاستخفاف لأن ما عَلَّلوه بكثرة الاستعمال مما لم يطرد وغيره إنْ هو إلا حذف أو تغيير ألمّ بالمادة اللغوية للتخفيف الذي تستدعيه كثرة استعمالها . وهم كثيرا ما يربطون التخفيف بما يستند من كثرة دوران الحرف على الألسن كما سيتضح في الفقرة التالية .

• التعليل بكثرة الاستعمال :

تَبَيَّنَ فيما تقدم أنّ المتكلم يَسْعَى إلى التخفّفِ في كلامه ما أمكنه الأمْر ، وأكثر ما يكون هذا التخفف في المادة اللغوية التي يكثر دورانها على الألسنة ، لأنّ كثرة استعمالها توُضّح معناها لدى السامع ، وتَستدْعي تخفيفها عند المتكلم ، وقد نبّه النحاة غير مرة على هذه الحقيقة ، كقول ابن جني : " ما يكثر استعماله مُغَيِّرٌ عَمَّا يقل استعماله

---

(١) – سورة القمر الآية : ٦

(٢) – البحر : ١٧٥/٨ .

(٣) – سورة البقرة الآية : ٢٨٢ ، وهي قراءة ، مَت بن عبد الرحمن ، انظر : المحتسب : ١ /١٤٧

(٤) – البحر : ٣٤٦/٢ .

(٥) – انظر : البحر : ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ ، ١٨٦/٢ ، ١٨٨ ، ٢٣٦ – ٢٣٦ ، ٣٨٨ ، ٢٤٧/٣ ، ٣٧٧ ، ٢١٧/٥ ، ٥٢٠ ، ٢٥٦/٦ ، ٢٣٠/٧ ، ٣٧٣ ، ٨/ ٦٢ .

وإنما غيِّر لأمرين ، أحدهما المعرفة بموضعه ، والأخر الميل إلى تخفيفه »[١] ومن المقرر لديهم أنَّ «إذا كثر استعمال الحرف حَسُنَ فيه مالا يحسن في غيره من الحذف والتغيير »[٢] وقد جاء البحث اللغوي الحديث بما يؤكد هذه الحقيقة التي وَضَّحها سلفنا منذ وقت مبكر « فمن الحقائق المقرَّرة عند المحدثين من علماء اللغات أنَّ كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ في معناها ، وتجعلها عُرْضَةً لقص أطرافها »[٣] وفي ذلك يقول فندريس : « كثرةُ الاستعمال تُبْلي الألفاظ في معناها ، وفي صيغتها »[٤] وأشار في موضع آخر[٥] إلى الحذف الذي يلحق الكلمات الطويلة بسبب طولها من جهة ، ووضوح معناها لكثرة استعمالها من جهة ثانية .

والتغيير الذي يُلِمُّ بالمادة اللغوية لكثر استعمالها يظهرها بمظهر الشاذ عَمَّا اطرد في بابها مما لم يكثر استعماله ، وقد نَبَّه على ذلك سيبويه ، فأشار إلى أنَّ العرب « ممن يغيِّرون الأكثر في الكلام عن حال نظائره »[٦] ، وبهدي هذا الأصل نظر النحاة إلى التغييرات اللغوية الناجمة عن كثرة الاستعمال على أنها تغييرات غير قياسية ، قال أبو البركات الأنباري (٥٣٣هـ) « الحَذْفُ لكثرة الاستعمال ليس بقياس »[٧] وعلى مثل ذلك نَصَّ الفراء ،[٨] وابن السراج[٩] ولهذا كله كانت كثرة الاستعمال من المبادئ الأساسية التي عَوَّل عليها النحاة في تعليل ما لم يطرد عندهم .

وأولُ مَنْ وَقفتُ لديهم على تعليل شيء مما لم يطرد بهذا المبدأ هو أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) ، وذلك فيما عزاه إليه سيبويه بقوله : « كان أبو عمرو يقول : هذه

---

(١) - المبهج : ٢٤ - ٢٥ .

(٢) - سر الصناعة : ٣٠٨/١ ، وانظر : المسائل العضديات : ١٤٦ ، والخصائص: ٣٣/٢ ، والأحاجي النحوية : ٩٨ ، وشرح المفصل :١٩/٢ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ٩/ ٩٤ ، والأمالي النحوية : ١٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر : ١/ ٥٧٤ .

(٣) - التطور اللغوي مظاهره وعلله : ٩٥ .

(٤) - اللغة : ٢٧٤ .

(٥) - انظر : اللغة : ٨٩ .

(٦) - الكتاب : ٤١٤/٢ ، وانظر : ٥٠٨/٣ منه .

(٧) - الإنصاف : ٦٤٨/٢ .

(٨) - معاني القران : ٢٨١/١ .

(٩) - الأصول في النحو : ٣٤٣/٣ .

هندُ بنتُ عبد الله فيمن يصرف ، يقول : لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا : لا أدرِ ، ولم يَكُ ، ولم أَبلْ ، وَخُذْ، وَكُلْ »[١] وبكثرة الاستعمال أيضًا عَلَّلَ الخليل الحذف في (لم أَبلْ) و (لم يَكُ) قال سيبويه : « سألته عن قولهم : لم أَبلْ ؟ فقال هي من باب (بالَيْتُ) ولكنَّهم لما أَسكَنُوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا ذلك في الجزم ، لأنَّه مَوضع حذف ، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون (يكن) حين أُسكِنَتْ ، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من(يكن)وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كَثُرا في كلامهم »[٢] ومما فسر الخليل خروجه عن الحد بكثرة الاستعمال البناء في (أَمْسِ) قال : « أَمْسِ) ليس هاهنا على الحد ، وَلكنَّه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف ، تركوه على حال واحدة »[٣] .

وكثرةُ الاستعمال من المبادئ التي اعتمدها سيبويه في تعليل بعض ما لم يطرد لديه وقد سبق أنْ ذكرنا ما قاله من أنَّ العرب « مِمَّنْ يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره »[٤] وأشار أيضا إلى أنَّ التغيير والحذف لكثرة الاستعمال مما لا يُقاسُ ، فقال: « ليس كل شيء يكثر في كلامهم يُحْمَلُ على الشاذ ، ولكنَّه يُجْرَى على بابه حتى تَعْلَمَ أنَّ العرب قد قالت ذلك »[٥]

ومما يظهر فيه اعتماد سيبويه على كثرة الاستعمال في تعليل الشذوذ ما قاله في (باب ما تضيف إليه ، ويكون مضافا إليكَ قبل المضاف إليه) قال : « تثبت فيه الياء لأنَّه غير منادىً ..فذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي ، وقالوا أيضا : يا ابن أم ، ويا ابن عم .. حُذِفَ الياء لكثرة هذا في كلامهم ، واعلم أنَّ كل شيء بدأنا به في هذين[٦] البابين فهو القياس »[٧] ولهذا المثال نظائر[١] عديدة عَوَّلَ سيبويه فيها على كثرة الاستعمال في

---

(١) - الكتاب : ٥٠٦/٣.

(٢) - الكتاب : ٤٣٧/١ .

(٣) - الكتاب : ٣/ ٢٨٣ .

(٤) - الكتاب : ٤١٤/٢ .

(٥) - الكتاب : ٥٠٨/٣ .

(٦) - الذي بدأ به في هذا الباب هو أنْ تثبت ياء المتكلم فيما أُضيف إلى المنادى كـ (يا ابن أخي) انظر الكتاب ٢١٣/٢ ، وأما الباب الثاني الذي قصده، فهو (باب إضافة المنادى إلى نفسك) وقد بدأه بأنَّ ياء المتكلم لا تثبت يقال : يا عباد (الكتاب) ٢٠٩/٢

(٧) - الكتاب : ٢١٣/٢- ٢١٤ .

تفسير ما لم يطرد . أما الفراء (٢٠٧هـ) فقد أوضح أثر كثرة الاستعمال في الحذف من الكلام ، فقال « مِنْ شأن العرب الإيجازُ ، وتقليل الكثير إذا عُرِفَ معناه .. ومما كثر في كلامهم فحذفوا منه .. قولهم: أيْشِ عندك ؟ فحذفوا إعراب (أي) وإحْدَى يائية ، وَحُذِفَتْ الهمزة من شيء ، وكُسِرَ الشين ، وكانت مفتوحة »[٢] ولاشك في أنّ هذه التغييرات التي لحقت (أي شيء) بسبب كثرة استعمالها غير مقيسة كحذف الميم من (جَرْم) لدى بعض العرب ، قال الفراء : « ولكثرتها في الكلام حُذِفَتْ منها الميم ، فبنو فزارة يقولون : لا جَرَ أنّك قائم »[٣] ومما عَلّل فيه الفراء الحذف بكثرة قوله : « والحرف إذا حُذِف فربما فُعِل به ذلك كما قيل : أيْشِ تقول ؟ ، وكما قيل : قُمْ لا باك ، وقم لا بَ شانئكَ ، يريدون : لا أبالك ولا أبا لشانئك »[٤] ، ولهذه الأمثلة[٥] نظائر كثيرة عَلّل فيها الفراء ما لم يطرد من الحذف والتغيير بكثرة الاستعمال مما يؤكد أنّ هذه الكثرة من المبادئ الأساسية لديه في تعليل ما لم يطرد

وقريبٌ مِنْ ذلك الحال عند الأخفش (٢٠٨هـ) كقوله : « أمّا واللهِ ، فجرّه على القسم ولو لم يكن فيه الواو ، نصبتَ ، فقلت : اللهَ ربّنا ، ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس ردئ »[٦] وثمة حالات[٧] أخرى خالفت القياس عند الأخفش ، فَعَلّل ذلك بكثرة الاستعمال .

وبيّنَ المبردُ (٢٨٥هـ) أثر كثرة الاستعمال في الحذف مما كثر دورانه ، فقال : الحذفُ موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه »[٨] ولما كانت الأمثال مما يكثر استعماله أجاز فيها مالا يجوز في الكلام ، فقد قصر إسقاط حرف النداء من المنادى النكرة على

---

(١) - انظر : الكتاب : ٢٠٤/٢ - ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٥٦ ، ١٥٤/٣ ، ٥٠٤ - ٥٠٥، ٥٤٦ ، ٤/ ١٨٤ ، ١٩٨ .

(٢) - معاني القرآن : ٢/١ ، وانظر : ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٣٣٨/٢ .

(٣) - نفسه : ٩/٢ .

(٤) - نفسه : ٢٧٤/٣ .

(٥) - انظر : المصدر نفسه : ٦٧/١ ، ١٢٤ - ١٢٥ ، ٢٨١ ، ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ٣٩٤ ، ٤٣١ - ٤٣٢ ، ٥١/٢ ، ١٦ ، ٤١٣ ، ٤/٣ ، ٢٤٣ .

(٦) - معاني القرآن للاخفش : ٤٨٤/٢ .

(٧) - انظر : المصدر نفسه : ٢١٥/١ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢/ ٧٤٤ .

(٨) - المقتضب : ١٤٦/٢ .

الشعر ثم قل : « قالوا في مثل من الأمثال — والأمثال يُستَجازُ فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها — اقتدِ مخنوقُ ، وأصبِحْ ليل .. والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها »[١] ولذلك نظائر[٢] عند المبرد علل فيها ما لم يطرد بكثرة استعماله .

ومما عَلَّلَ فيه الزجاج (٣١٠هـ) غير المطرود بكثرة الاستعمال قوله : « (بَدَا) فعلٌ استغنى عن فاعل ، العربُ تقول : قَدْ بدا لي بَدَاءٌ ، أي : تَغَيَّر رأيي عَمَّا كان عليه . وأكثر العرب تقول : قد بدا لي ، ولم يذكر (بداء) لكثرته »[٣] فواضح أنَّ الزجاج عَلَّل إضمار العرب فعل الفعل (بدا) بكثرة الاستعمال ، ولاشك أنَّ هذا الإضمار غير مقيس في سائر الأفعال ، وثمة حالات[٤] أخرى غيرُ مقيسة فَسَّر الزجاج وجودَها بكثرة استعمالها .

ولم يقتصر ابن السراج (٣١٦هـ) أحياناً على تعليل ما لم يطرد بكثرة استعماله . بل عمد إلى بيان سبب هذه الكثرة كقوله : « لا أدْرِ ، ولم يَكُ ، ولم أبَلْ . جميع هذه إنَّما حُذِفَتْ لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم ، وإنما كثر استعمالهم هذه الأحرف لحاجتهم إلى معانيها كثيرا لأنَّ (لاأدْرِ) أصل في الجهالات .. و (يكونُ) عبارة عن الزمان و (لم أبَلْ) مستعملة فيما لا يُكْتَرَثُ به وهذه أحوال تَكْثُرُ ، فيجب أنْ تكثر الألفاظ التي يُعَبَّرُ بهن عنها ، وليس كل ما كثر استعماله حذف »[٥] ثم قال « وليس هذا مما يقاس عليه »[٦] ولهذا المثال نظائر[٧] عند ابن السراج علل ما فيها مما لم يطرد بكثرة استعماله .

وقد كثر ذلك عند أبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ) كما في حديثه عن (خير) و(شر) قال: « الأصل (أشرٌ) حُذِفَتْ الهمزة لكثرة الاستعمال . وكذا (خير) الأصل فيها أخير »[٨]

---

(١) – المقتضب : ٢٥٩/٤ – ٢٦١ .

(٢) – انظر : الكامل : ٢٣٣/١ ، ٢٩٤ ، والمقتضب : ١٦٦/٣ – ١٦٧ ، ١٦٧ – ١٦٩ ، ٤ /٢٤٣ – ٢٤٤ ، ٢٥٠ – ٢٥٢

(٣) – معاني القرآن وإعرابه : ١٠٤/٣ .

(٤) – انظر : المصدر نفسه ١٤٨/١ ، ٥٢/٢ – ٥٣ ، ٣٧٨ .

(٥) – الأصول : ٣٤٣/٣ .

(٦) – الأصول : ٣٤٣/٣ .

(٧) – انظر : الموجز :١٦٠ ، والأصول : ٣٤١/١ ، ٣٨٣/٢ ، ٣٣٩/٣ ، ٣٤٠ .

(٨) – إعراب القرآن ١٨٣/٢ ، وانظر : ٤٧٣/٣ منه .

فواضح أنّ النحاس عَلّل ما في (خيرٍ) و (شرٍّ) من حذف خلافا لما في بابهما بكثرة استعمال هذين الاسمين ولديه حالات أخرى [١] فسّر ما فيها من الشذوذ بذلك .

ونَصّ الزجاجي (٣٤٠هـ) أنّ « مِنْ شأنِ العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم » [٢] ومع ذلك لم أعثر فيما وقفتُ عليه من كتبه على تعليل شيءٍ مما خَرَجَ على الأصول بكثرة الاستعمال إلا في حديثه عن (لا أبالك) قال : « إن قال قائل . فلِمَ جَازَ ألا تفصل هذه اللام – أي في (لا أبالك) – بين المضاف ، والمضاف إليه في هذا الموضع ، وقد فَصَلتْ بينهما في سائر الكلام ؟ قيل إنّما جاز في النفي لكثرته في الكلام ، وهم مما يغيرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام » [٣]

ومما عَوّل فيه أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) على كثرة الاستعمال في تفسير الخروج عن الأصل قوله : « (سبأ) مهموز في الأصل ، وتُركَ الهمزُ في (أيادي سبأ) لكثرته وطوله » [٤] . ولهذا المثال [٥] نظائر عند السيرافي .

ونَصّ أبو علي الفارسي أنّ العرب « يُغَيّرون ما كثر في كلامهم » [٦] ولهذا برز لديه تعليل ما لم يطرد بكثرة الاستعمال كما في حديثه عن قولهم : (ويلمّه) قال : « الأصل (وَيْلٌ لأمّه) ـ فأدغمتْ اللام التي هي لام (ويل) في الجارة . ثم حذف لكثرة الاستعمال . فصار (وي لأمّه) ، ثم حذف الهمزة ، فصار (ويلمّه) [٧] ومن هذا حديثه عن الإتباع في قراءة مَنْ قرأ (لإمّه) [٨] و (في إمّها) [٩] قال : « يُقوّي ذلك أنّهم أتبعوا ما قبل الهمزة الهمزةَ في قولهم :(أُجوؤكَ)و (أُنبؤكَ) فإن قلتَ : فَهَلاّ فعلوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة ؟ قيل : إنّ هذا الحرف قد كثر في كلامهم ، والتغيير إلى ما كثر استعماله أسرع .

---

(١)– انظر : المصدر نفسه : ١٦٩/١ – ١٧٠ ، ٢٠٢ – ٢٠٤ ، ٢١٢ – ٢١٣،٢/ ٢٠١ – ٢٠٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٩/٣ ، ١٦ ، ٤٧٣ .

(٢) – اللامات ٩٤ وانظر اشتقاق أسماء الله : ٣٥، ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) – اللامات : ١٠٠ – ١٠١ وانظر : ١٠٨ – ١٠٩ منه .

(٤) – شرح كتاب سيبويه : ٢٠٤/١ .

(٥) – انظر : المصدر نفسه : ٩٢/١ – ٩٤ ، ٧٦/٢–٧٩ .

(٦) – المسائل العضديات : ١٤٦ ، وانظر المسائل البصريات : ٥ .

(٧) – المسائل الحلبيات : ٤٣–٤٤ .

(٨) – سورة النساء الآية : ١١ وهي من السبع ، انظر : العنوان : ٨٣ .

(٩) – سورة القصص الآية : ٥٩ ، هي من السبع ، انظر : العنوان : ١٤٧ .

وقد يختص الشيءُ بالموضع بما لا يكون في أمثاله »[١] ولهذين المثالين نظائر[٢] كثيرة عَوَّلَ الفارسي في تعليل ما لم يطرد فيها على كثرة الاستعمال ، ولأنَّ الأسماء الأعلام أكثر استعمالا ، كانتْ عنده أكثر عُرْضَةً للتغيير قال: « الأسماءُ الأعلام قد كَثُرَتْ في كلامهم، فاستحَبُّوا فيها التغيير، لكثرتها في كلامهم »[٣] .

ولعل ابن جني (٣٩٢هـ) أكثر الأعلام تعويلاً على كثرة الاستعمال في تعليل ما لم يطرد وقد أكَّدَ أثر هذا العامل في تغيير اللغة ، وشذوذها ، فقال « وما يُحذَفُ لكثرة الاستعمال أكثر من أنْ اذكره »[٤] « لأنهم لِمَا كثر استعمالهم إياه أشدَّ تغييرا »[٥] ومما اعتمد فيه أبو الفتح على كثرة الاستعمال في تعليل الشذوذ، حديثه عن قول الشاعر[٦] :

فلا تَغْتَبِطْ يوماً بدنياً ولو صَفَتْ ولا تأمَنَنَّ الدهرَ صَرْفَ العواقبِ

قال : « تَكَّسر _ دنيا) وهي تأنيث (أدنى) وأنتَ لا تقول في (الصُغرى) : صُغْرى، ولا في (الكبرى) : كبرى ، لكنه لَمَّا كثر استعمالها اسماً شُبِّهَتْ بغيرها من الصفات نحو الرَّجْعى ، والعُذرى ، والعُمْرى »[٧] ومن هذا القبيل قوله (قوم) يُكَسَّرُ على (أقوام) ويُكَسَّرُ (أقوام) على (أقاويم) إلا أنَّ الياء تحذف لكثرة استعماله »[٨] .

ولا يقتصر أبو الفتح أحياناً على تعليل الظاهرة بكثرة الاستعمال ، بل يَعْمَلُ على بيان سبب كثرة استعمالها كما في حديثه عن قول قَطَرى بن الفجاءة[٩] :

---

(١) - الحجة للقراء السبعة : ٣/١٨٣ .

(٢) - انظر : المسائل الحلبيات :٤٤-٤٥ ، والمسائل العضديات :١٤٦- ١٤٩ ، والتكلمة: ٧-٨ .

(٣) - المسائل المنثورة : ١٢٧ ، وانظر : المسائل الحلبيات : ٤٤-٤٥ ، المسائل العسكرية : ١٥٢- ١٥٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ - ٢٨٠ ، والتكلمة ٣٢ .

(٤) - سر الصناعة : ٢/٥٢٩-٥٣٠ .

(٥) - سر الصناعة : ٢/٥٤٣ .

(٦) - هو أبو صخر الهذلي ، انظر : التمام : ١٧١ - ١٧٣ .

(٧) - التمام : ١٧٣ .

(٨) - التمام : ٢٢ .

(٩) - انظر شعر الخوارج : ٤٤ .

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بنُ وائلٍ وعُجْنا صُدورَ الخَيلِ نَحوَ تَمِيمِ

قال : " أراد : على الماء ، فَحُذِفَتْ اللام ، للام المعرفة ، وكثر استعمال هذه الكلمة ، وذلك لكثرة ما يقولون : بنو فلان على الماء ، ونزلوا وهم على الماء ، وذلك لقدر الماء في نفوسهم ، وتكمنه من اعتقادهم ، إذا كانت المنفعة ، والحياة به "[١] ، ولهذه الأمثلة نظائر[٢] كثيرة عَوَّل ابن جني في تعليل ما فيها من الشذوذ بكثرة الاستعمال ، وقد أكّد ما سبق أنْ أشار إليه الفارسي مِنْ أنّ الأسماء الأعلام أكثر عرضة للتغيير ، والشذوذ عن حال نظائرها بسبب كثرة استعمالها قال بعد أنْ ذكر أعلاماً شاذة : (واعلم أنّ هذه الأعلام إنّما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قِبَلِ أنّها كثر استعمالها فجاز فيها من الاتساع ما لم يجز فيما قَلّ استعماله من الأجناس "[٣] وقد أكد هذا الأصل مِرارا[٤] ، بل عقد له بابا خاصا في كتابه (الخصائص)[٥] وكل ذلك يوضّح أنّ كثرة الاستعمال من المبادئ الأساسية في تعليل ابن جني ما لم يطرد لديه .

وهذا خلاف ما عليه الحال عند الزمخشري ، فقد ندر عنده ذلك ومنه حديثهُ عن حذف نون (يكن) قال : " حُذِفَ النون لكثرة الاستعمال لهذه الكلمة ولا يقاسُ عليه مثال (يَمُونُ) و (يَهُونُ) ونظائره لكثرة استعمال (كان) "[٦] ولهذا المثال نظائر[٧] قليلة عَوَّل الزمخشري في تعليل ما فيها من الشذوذ على كثرة الاستعمال .

وأكثر من ذلك ما يلاحظ لدى ابن يعيش (٦٤٣هـ) الذي بيّن أثر كثرة الاستعمال في تغيير اللفظ فقال : " اعلم أنّ اللفظ إذا كثر في ألسنتهم آثروا تخفيفه ،

---

(١) - المبهج : ٣٤ .

(٢) - انظر : التمام : ١٤ -١٦ ، والمبهج : ٣٣ ، والخصائص : ١٤٩/٣ ، والمنصف : ١/ ١٤١ ، ١٤٣ ، ٢٢٧/٢ ، ٢٣٢ ، والمحتسب : ٣٧/٣ ، ٢٩٤ ، ٢٣٣/٢ ، وسر الصناعة : ١/ ١١٢ ، ١٥٤ -١٥٥ ، ٣٠٧ -٣٠٨ ، ٥٢٥/٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٤٣ - ٥٤٤ ، ٥٤٦ - ٥٤٧ .

(٣) - سر الصناعة : ٤٢٧/١ - ٤٢٨ .

(٤) - انظر : المبهج : ٢٢-٢٥ ، والمنصف : ١٤١/١-١٤٣ ، وسر الصناعة : ١٥٤/١ - ١٥٥ ، ٧٣٦/٢ .

(٥) - هو : باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في (الأجناس) الخصائص ٣١/٢ - ٣٣ .

(٦) - أعجب العجب : ١١٠ .

(٧) - انظر : الأحاجي : ٩٨ ، والمفصل : ٣٤٤ - ٣٤٦ .

وعلى حَسَب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف »[١] ، ولهذا كثيرا ما يعول على كثرة الاستعمال في تعليل ما خالف القياس كما في حديثه عن (لدن) قال : « ومنهم من يُجْري على القياس فيخفض بها ، فيقول : (لَدُنْ غُدْوَةٍ) ، ولم يُنْصَبْ غيرُ (غدوة) مع (لدن) وذلك لكثرة استعمالها ،فغيروها عن الجر ، فلا تقول قياساً على (لدن غدوةً) : لدن بكرةً لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرة (لدن غدوةً) »[٢] ولهذا المثال نظائر[٣] توضّحُ أنّ كثرة الاستعمال من أسس تعليل ما لم يطرد عند ابن يعيش .

وبرزت لدى ابن الحاجب (٦٤٦هـ) كثرة الاستعمال مبدأً أساسياً في تعليل ما لم يطرد، فقد نَصّ أنّه « إذا كثر الشيء في كلامهم خَفّفُوه ليخف على ألسنتهم ، لأنّ الكثرة تناسب التخفيف »[٤] وقال : « لِمَا كثر في الاستعمال شأنٌ في التخفيف »[٥] ولكنه نبّه على أنّ كثرة الاستعمال ، ليست ضابطا نحويا ، بل علة يُعتَلُّ بها ، وهذا ما يفهم من تعليقه على تعليل سيبويه حذف العامل في نحو « سَقْياً » و « رَعْياً » بكثرة الاستعمال قال : « كلام سيبويه يُشْعِرُ بأنّ عِلّة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره ، إلا أنّه لا يصح أنْ يكون ضابطا نحويا ، لأنه يحتاج إلى النظر في كل لفظه أكثرت ، أم لم تكثر ؟ »[٦] فظاهرٌ أنّ ابن الحاجب لم يرفض تعليل سيبويه حَذْفَ عامل نحو (سقياً لك) بكثرة الاستعمال ، بل نبّه على أنّ هذه العلة ليست ضابطا نحويا قياسياً ، وأنّه يقتصر فيها على ما كثر سماعه عن العرب مغيّراً عن حال نظائره فيعلل تغييره بكثرة استعمالهم إياه ، وهذا يعني ما سبقت الإشارة إليه من أنّ التغييرات الناجمة عن كثرة الاستعمال تغييرات يُقتصرُ فيها على السماع، لهذا كانت هذه الكثرة من أسس تعليل المُشْكِل ، والشاذ عن القياس كما في قول ابن الحاجب : « كَلّمتُه فاه إلى فِيّ) و (بايعتُه يداً بيد) من أشكل مسائل النحو لأنّ الأصل (كلمتُه فُوهُ إلى فِيّ) و

---

(١) - شرح المفصل : ٤٩/٩ ، وانظر : ١٩/٢ ، ١٠٢/٤ ، ١٢٤/٨ ، ١٠ /١٠٩ .

(٢) - شرح المفصل : ١٠٢/٤ .

(٣) - انظر : شرح المفصل : ٩/٤ ، ١٠٢ ، ٦٣/٧ ، ٥٢/٨ - ٥٣ ، ١٤٩ - ١٥٠ ، ٩/ ١٥٥ ، ٣٠/١٠ ، وشرح الملوكي : ٣٦٥ - ٣٦٦ ، ٣٦٨ .

(٤) - الإيضاح في شرح المفصل : ٣٢٣/٢ . وانظر : ٣٨/١ ، ٥١٩/٢ - ٥٢٢ .

(٥) - الأمالي النحوية : ١٢٢/٢ .

(٦) - الإيضاح في شرح المفصل : ٢٢٧/١ .

(بايعته يدٌ بيد) بدليل أنّ الجمل تُستعمَل استعمالَ المفردات ، ولا تعكس . وأيضا فإنّ الهيئات غير الجمل لا تكون إلا مفردةً ، كقولك ضاربٌ وشبيهه سوى ما كُرِّرَ للتفصيل نحو (باباً باباً) ، و(فاه إلى فيّ) لم تُفهَم الهيئة إلا من جميعه ، فدل على أنه ليس من قبيل المفردات في الأصل ، والوجه الذي انتصب به (فاه) هو أنّه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يُفهَم منه من غير نظر إلى تفصيل، بل صار (فوه إلى فيّ) بمعنى (مُشَافِهاً) حتى يَفهَمَ مَنْ لا يخطر بباله (فاه) [١] ، ولا (فوه) غير المتكلم ، ولا مدلول الحال ، فهذا وَجْهُ قولهم : فاه إلى فيّ » [٢] ولهذا المثال نظائر [٣] عند ابن الحاجب عِلّل ما فيها من الشواذ بكثرة الاستعمال .

ومع تنبيه ابن عصفور(٦٦٣هـ) على أنّ « كثرة دور الألفاظ في الكلام تستدعي التخفيف » [٤] ندر [٥] عنده تعليل ما لم يطرد بكثرة الاستعمال ، ومن ذلك قوله : « ما ليس فيه تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا (صاحبا) فإنّهم رَخّموه لكثرة الاستعمال ، فقالوا يا صاح » [٦].

وعَوّل ابن مالك على كثرة الاستعمال في تعليل بعض ما لم يطرد لديه كقوله : « كثر دعاء بعضهم بـ (الصاحب) فأشبه العَلم ، فرخّم بحذف بائه كقول الشاعر [٧] :

يا صاح يا ذَا الضّامرِ العَنسِ والرّحلِ ، والأقتابِ والحِلسِ

أراد : يا صاحب » [١] ولهذا المثال نظائر [٢] عَوّل فيها ابن مالك على كثرة الاستعمال في تعليل بعض ما لم يطرد لديه .

---

(١) – كذا .

(٢) – الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣٩/١ – ٣٤٠ .

(٣) – انظر : المصدر نفسه : ١٦٠/٢ – ١٦٢ ، ٢٠١/١ – ٢٠٢ ، ٣٣٨ – ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ – ٣٤٦ ، ٣٥٥ ، ٤٥٠ – ٤٥١ ، ٥١٩ – ٥٢١ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ١٨٦ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢١٥ ، ٣٤٢ ، والأمالي النحوية : ١٤٣/٢ ، ١٦٥ ، ٤٩/٣ ، ٣٣/٤ ، ١٦٣

(٤) – الممتع :٦٩٢ ، وانظر : ضرائر الشعر : ١٠٦ .

(٥) – انظر المقرب : ١٧/٢ ، وشرح الجمل : ١٠٤/٢ ، ٤٣٢ .

(٦) – المقرب : ١٨٦/١ ، وانظر : شرح الجمل : ١٢٢/٢ .

(٧) – هو ابن لَوْذَان السدوسي ، وقيل خالد بن مُهَاجِر الكتاب ١٩٠/٢ والخزانة :٢ /٢٢٩ ، ٢٣٢ – ٢٣٥ .

وبرز لك بوضوح لدى الرضي ، فقد أكد مرة أنّ « الكثرة مناسبة للتخفيف »[٣] ومما فسّر فيه الخروج على القياس بكثرة الاستعمال قوله : « يقال بكيته ، أي بكيت عليه يُحذَفُ حرف الجر لكثرة الاستعمال ، وليس بقياس »[٤] ، ولهذا المثال نظائر[٥] كثيرة علل الرضي ما فيها من الشواذ بكثرة الاستعمال ، مما يؤكد أنّ هذه الكثرة من المبادئ الأساسية في تعليل ما لم يطرد لديه ، خلافا لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) إذ لم أعثر على ذلك فيما اطلعتُ عليه من آثاره إلا في موضعين اثنين[٦] .

اتضح فيما أنّ كثرة الاستعمال من المبادئ الأساسية التي اعتمدها النحاة في تعليل ما لم يطرد منذ أبي عمرو العلاء (١٥٤هـ) فقد لاحظنا تعويل معظم الأعلام على هذا المبدأ في تعليل الظواهر الشاذة ، وإن اختلفت نسبة شيوع ذلك لدى كل منهم ، ولاحظنا أيضاً ربط معظمهم الحذف ، أو التغيير الشاذ لكثرة الاستعمال بما تستدعيه هذه الكثرة من التخفيف على المتكلم ، وبما ينجم عنها من وضوح المعنى وبيانه ، وهذا يعني أنّ التعليل بكثرة الاستعمال في جوهره تعليل بمبدأ الخفة ، والثقل ، وقد لاحظنا تعويلهم على هذا المبدأ وحده في تعليل ما لم يطرد ، وبمبدأ أمن اللبس ووضوح المعنى ، وسنلاحظ في الفقرة التالية أنهم قد يُعوّلون على هذا المبدأ الأخير وَحْدَه أيضاً في تعليل الظاهر الشاذة .

---

(١) - شرح الكافية الشافية : ١٣٥٨/٣ - ١٣٥٩ .

(٢) - انظر : التسهيل : ٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٨٢/٢ -٦٨٣ ، ١٣٢٥/٣ - ١٣٢٦ ، ١٣٥٩ - ١٣٦٠ ، ٢١٦٦/٤ - ٢١٦٧ ، وشواهد التوضيح : ١٧٥- ١٧٦ .

(٣) - شرح الكافية : ١٤١/١ ، وانظر : ٢٥٣/١ - ٢٥٤ منه .

(٤) - شرح الكافية : ٢٥٤/١ .

(٥) - انظر : شرح الكافية : ١٨٦/١ ، ٢١٧ ، ٢٤٩ ، ١٢٤/٢ ، ٢١٢ ، ٣٠٠ ، ٣٨٨ ، وشرح الشافية : ٣٢/٢ - ٣٣ ، ٢٣٥ ، ٣٦/٣ - ٣٨ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٨ - ٦٠ ، ٢٤٧ ، ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٦) - انظر : الارتشاف : ٥١/٣ - ٥٢ ، والبحر : ١٦٩/١ .

• التعليل بأمن اللبس :

« .. الغرض من الكلام الإفادة »[١] كما يقول ابن السراج ، ولهذا كان « اكبرُ القواعد الأصلية على الإطلاق قاعدة الإفادة ، أي قاعدة أمن اللبس »[٢] ومن طريف أمر اللغة أن يكون أمن البس هذا مدعاةً لوجود بعض النصوص الخارجية عن أصول النحاة ، وقواعدهم ، يقول الزجاجي : « والشيء إنّما يُخرِجُه عن بابه ، وتُلزِمُه سِمَةَ غيره في بعض الأحوال عِلّةٌ تَلزَمهُ وخوفُ لبس بين مشتبهين »[٣] ذلك أن اللغة ظاهرة معقدة يتعذّر إخضاعها لقواعد جامعة مانعة لذا قد يسن اللغوي قانونا ، يؤدي — ولو نادرا — إلى اللبس ، فيبادر إلى استثناء هذه الحالات النادرة من قانونه ، وفي العربية أمثلة[٤] على هذه الحالة نحو ما في حديث ابن جني عن الإعلال قال : « أما الياءُ ، والواوُ ، فمتى تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفاً إلا أنْ يشدّ شيءٌ ، أو يُخَافَ لَبْسٌ »[٥] و « ما صَحّ خَوْفَ اللبس (غزوا ورميا ، واستقصيا) ولو قلبتا ألفين ، لسقطا لسكونهما ، وسكون ألف التثنية بعدهما ، فكنتَ تقول : غَزَا ، ورَمَى وأنتَ تريد التثنية ، فيلتبس بالواحد »[٦] ، فابن جني كما هو واضح استثنى من قانونه ما يؤدّي فيه تطبيقه إلى اللبس ، على أنه قد يكون مثل هذه الحالات التي تؤدي فيها تطبيق قاعدة النحوي إلى اللبس على درجة من الندرة ، ولا ينبه معها على هذه الحالات ولا على استثنائها من قاعدته فتأتي شاذة مخالفة قاعدته هذه ، فمن أصولهم في باب النسب أنْ يُرْجَعَ[٧] بالاسم المثنى ، أو المجموع إلى الإفراد إذا ما أريد أنْ يُنْسَبَ إليه ، فإذا جاء ما يخالف هذا الأصل كـ (بحراني) في النسبة إلى البحرين ، عللوا هذه المخالفة بأمن اللبس ، قال اليزيدي (٢٠٢هـ) : « لو قلتَ في النسبة إلى البحرين : بحري ، لا لتبس ، فَلِمْ يُدْرَ النسبةُ إلى البحرين وضعت أم إلى البحر؟

---

(١) – الأصول في النحو : ١/ ٢١٩ .

(٢) – الأصول دراسة ابيستولوجية :١٤٠ ، وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٢٣٢ – ٢٣٣ .

(٣) – الإيضاح في علل النحو :١٢٩ ، وانظر : اللامات : ٩٨ .

(٤) – انظر : شرح الشافية : ٣/٢٣٨ و المفصل : ٣٩٣ .

(٥) – التصريف الملوكي : ٢٧ ،وانظر : المقتضب : ١/٢٦٠ ، وشرح المفصل : ١٠/١٧

(٦) – التصريف الملوكي : ٢٩ .

(٧) – انظر : الكتاب : ٣/٣٦٠ – ٣٦١ ، ٣٦٢ – ٣٦٣ ، والمقتضب : ٣/١٥٤ – ١٥٥

فزادوا ألفا ونونا للفرق »[١] وقال المبرد : « اعلم أنّ أشياء قد نُسِبَ إليها على غير قياس للبس مَرَّةً وللاستثقال أخرى .. والنسب إليها على القياس هو الأصل »[٢] وهذا كله يؤكد أنّ قواعد النحاة قد تتخلّف ، لان تطبيقها أحيانا يؤدّي إلى خلاف ما تبغيه من أمن اللبس، فتظهر النصوص الخارجية عليها بمظهر الشاذ ، فيعلل النحاة هذا الشذوذ بأمن اللبس على النحو الذي توضح هنا .

على أنّ القرائن قد يغني بعضها عن بعضها الأخر ، مما يُغري المتكلم بالاستغناء عَمّا أغنى عنه غيره ، ولو كان أساسيا ، وفي ذلك يقول ابن يعيش « إنّ قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ ، وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإن ظهر المعنى بقرينة حالية ، أو غيرها ، لم يحتج إلى اللفظ المطابق »[٣] واعتماداً على قرائن حالية عرضية قد يترخّصُ المتكلم بالتقديم ، أو التأخير ، أو الحذف ، أو تغيير الإعراب ، أو إسقاطه ، وغير ذلك ، وفي هذا السياق يذكر قول المبرد : « إنْ دَخَلَ الكلامَ لبسٌ ، فينبغي أنْ يُوْضع كلّ شيء في موضعه »[٤] و « إنما يَخْرُجُ الشيء إلى غير بابه إذا أمِنتَ اللبسَ »[٥] لهذا يفسر النحاة أحياناً ما لم يطرد بأمن اللبس على هذا النحو الذي اتضح ، ذلك أنّ الشذوذ اللغوي غالباً ما يكون ترخُّصا بقرينة ما اتكالاً على قرائن أخرى قد تكون عرضية .

بذلك يتبين أنّ أمن اللبس من أسباب الشذوذ اللغوي ، فتطبيق القاعدة – كما تقدم – وكما سيأتي – قد يؤدّي إلى خلاف ما تبغيه من الإفادة ، إضافة إلى ذلك أنّ المتكلم قد يترخص ببعض القرائن الأساسية اعتمادا على قرائن عرضية . وفي ضوء هذا التوضيح سأتلمّسُ معالم اعتماد النحاة أمنَ اللبس في تعليل ما لم يطرد ، وإنْ لم يكثر تعليلُهم هذا الجانبَ من المادة اللغوية بذلك ، فقد آثرْتُ بيانه على قلته لما فيه من الدلالة على أصالة التفكير اللغوي عند سلفنا المتمثل هنا باستفادتهم من وعيهم وظيفة اللغة الأساسية ، هي الإفادة ، والبيان في تعليل ما شذ من نصوصها ، ومفرداتها .

وأول من وقفت لديهم على تعليل ما لم يطرد بأمن اللبس الخليل (١٧٤هـ) وذلك

---

(١) – مجالس العلماء : ٢٨٨ – ٢٨٩ ،

(٢) – المقتضب : ١٤٥/٣ .

(٣) – شرح المفصل : ١٢٥/١ ، وانظر : الأشباه والنظائر : ٥٧٢/١ .

(٤) – المقتضب : ٩٣/٣ .

(٥) – المقتضب : ١٣٠/١ .

في حديثه عن النسبة إلى الاسم المركب تركيباً إضافيا كـ (عبد الله) و (امرئ القيس) ، فقياس ذلك عنده أنْ يُنسَبَ إلى المُضاف ، وأنْ يُحذَفَ المضافُ إليه . قال : « إذا أضَفْتَ قُلْتَ عَبْديّ ، وَمَرَئيّ فكذلك هذا الباب ، وأشباهه »[١] ثم سأله سيبويه عن قول العرب (مُنافِيّ) في (عبد مناف) فقال له : « أما القياس فكما ذكرتُ لك ، إلا أنهم قالوا : مُنافِيّ مخافةَ الالتباس »[٢] ومن هذا القبيل حديثه عن زيادة الميم في ينحو (تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ) ، فقد استهجن[٣] معظم النحاة زيادتها في هذا الوزن ، والأقوى عند الخليل نفسه (تَسَكّن) و (تَدَرَّعَ) ولكنه سوّغ الزيادةَ في هذه الأفعال بالبيان وأمن اللبس . فقال : « فَرّقوا بين أسماء الدِّرْع والدِّرَّاعة والمِدْرَعَة تَحَمَّلوا ما في تبقية الإيجاز في المنطق ، وَتَدَرَّعَ مِدْرَعَته ، وادَّرَعها ، وتَمَدْرَعَها تَحَمَّلوا ما في تبقية الزائد مع الأصل في حال الاستثقال توفيةً للمعنى وحِرَاسةً له ، ودلالة عليه ، ألا ترى أنهم إذا قالوا : تَدَرَّع ، وإن كانَتْ أقوى اللغتين عَرَّضوا أنفسهم لئلا يُعْرَفَ غرضهم أمِنَ الدرع هو أم مِنَ المَدرعة ، وهذا دليلٌ على حُرْمةِ الزائد في الكلمة حتى أقرُّوه إقرار الأصول ومثله (تَمَسْكَنَ) و تَمَسْلَمَ »[٤]

فواضح في هذا –المثال وسابقه أنّ الخليل عَوّل على البيان وأمنِ اللبس في تعليل ما خالف الأصل وجمهور الكلام .

ومما علل فيه سيبويه (١٨٨هـ) ما لم يطرد بأمن اللبس حديثه عن جمع (فاعِل) على (فَوَاعِل) إذا ما كان صفة فلم يُبِحْ ذلك فيما كان صفة لمذكر عاقل ، بل قصره على[٥] الضرورة ، وعلل بعض ما جاء منه في النثر بأمن اللبس فقال: « لا يكون فيه (فواعل) لأن أصله صفة ، وله مؤنّثٌ ، فيفصلون بينهما إلا في (فَوَارس) فإنهم قد قالوا : فوارس لان هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، وليس في أصل كلامهم أنْ يكون إلا لهم ، فَلَمّا لم يخافوا الالتباس قالوا : فَوَاعل »[٦] ومما يظهر فيه تعويل سيبويه

---

(١) – الكتاب : ٣/٣٧٦ .

(٢) – الكتاب : ٣/٣٧٦ .

(٣) – انظر : الكتاب :٤/٢٨٦ ، وسر الصناعة :١/٤٣٢ – ٤٣٣ ، وشرح الشافية : ٢/٣٣٧ والمفصل : ٣٥٨ ، وشرح الملوكي : ١٥٤ .

(٤) – التاج : (درع) . وانظر : الخصائص : ١/٢٢٨ ، واللسان : (درع) .

(٥) – انظر : الكتاب : ٣/٦٣٣ .

(٦) – الكتاب : ٣/٦١٤ – ٦١٥ .

على أمن اللبس في تعليل ما خالف القاعدة حديثه عن تنكير اسم (كان) وتعريف خبرها . قال : « اعلم انه وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تُشغلُ به (كان) المعرفة .. وهما بمنزلتهما في الابتداء .. ولا يُبدأ بما كان فيه اللبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنّك لو قُلتَ : كان إنسانٌ حليماً كُنتُ تلبس ، لأنّك لا يُستنكَرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبرا ، وقد يجوز في الشعر ، وفي ضعف من الكلام حَمْلُهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة (ضَرَبَ) وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدا ، وجعلته خبراً أنّه صاحب الصفة على ضَعْفٍ من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير : [1]

فإنّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أظبيٌ كان أمّك أمْ حِمارُ »

فواضح في هذا المثال وسابقه تعويل سيبويه على أمن اللبس ، ووضوح المعنى في تعليل بعض ما خالف قواعده .

وقد بدا لدى الفراء شيء من ذلك فيما عزاه إليه ابن قتيبة بقوله : « قال الفراء : إنّما قالوا : هو أليطُ بقلبي مِنكَ ، بالياء ، وأصله الواو ، ليفرّقوا بينه ، وبين المعنى الأخر » [2] قال ومثله رجل نَشْيان للأخبار ، وهو مِنْ (نَشَيْتُ الخبرَ) وأصل الياء في (نَشَيْتُ) واو ، فَقُلِبَتْ ياءً ليفرّقوا بينه [3] ، وبين (نَشْوان) من السُّكر ، وجمعوا (العيد) أعياداً ، وأصله الواو كراهية أن يوافق جمع (العود) . قال : وأهل الحجاز .. » [4] فواضح أنّ الفراء عَلّلَ مخالفة الأصل فيما عزاه إليه ابن قتيبة في (باب من شواذ الأبنية في التصريف) من (أدب الكاتب) بأمن اللبس ، وبيان المعاني بعضها من بعض الأخر ، وهذا ما يلاحظ عند الفراء في حديثه عن قول شاعر [5] :

كانت فريضةَ ما تقول كما كان الزِّناءُ فريضةَ الرَّجْمِ

قال : (المعنى كان الرجم فريضة الزناء ، فتهاون الشاعر بوضع الكلمة على غير صحتها لاتضاح المعنى عند العرب » [6] وقال الفراء أيضا : « قد تضع العرب الحرف في غير موضعه إذا كان المعنى معروفا ، وقال الشاعر [7] :

---

(١) - الكتاب : ١/٤٧-٤٩ . وانظر : شعر خداش بن زهير :٦٦ .
(٢) - انظر : اللسان : (لوط) و (ليط) .
(٣) - وانظر : اللسان : (نشو) .
(٤) - أدب الكاتب : ٤٨٨ .
(٥) - هو النابغة الجعدي . الخزانة : ٩/٢٠٣ .
(٦) - معاني القرآن : ١/٩٩ .
(٧) - هو النابغة الذبياني ، ديوانه : ٦٨ .

لقد خِفتُ حتى ما تزيد مخافتي على وَعَلٍ في ذي المكارهِ عاقلِ

والمعنى حتى ما تزيد مخافة وعل على مخافتي » [١] فظاهر أنّ الفراء عَلّل تهاون العرب في وضعهم الكلام في غير موضعه ، أو في وضعه على غير صحة بالوضوح والبيان وأمن اللبس .

وعَلّلَ المبرد (٢٨٥هـ) أيضاً غير مرة مخالفة القياس بأمن اللبس كقوله : « اعلم أن أشياء قد نُسبَ إليها على غير القياس للبس مرة ، وللاستثقال أخرى .. والنسب إليها على القياس هو الباب » [٢] ثم قال : « كذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهرُ : دُهْرِيّ ليفصلوا بينه ، وبين مَنْ يَرْجو الدرهرَ ، ويخافه ، والقياسُ دَهْرِيٌّ في جميعهما » [٣] ومما يتضح فيه تعويل المبرد على أمْنِ اللبس في تعليل ما لم يطرد حديثُه عن الإعلال شذوذا في (ثَيرة) ، فالقياس عند المبرد ، وغيره [٤] أن يقال : ثَوْرَة ، قال في باب (ما كان من الجمع على فِعَلة) : « اعلم أنّ كل ما كان من هذا الجمع من بنات الياء والواو اللتين هما عينان فإن الياء منه تجري على أصلها ، والواو إنْ ظَهَرَتْ في واحده ، ظَهَرتْ في الجمع . فأما مَا ظهرت فيه ، فقولُك : عَوْد ، وعِودَة ، وثَور وثِورَة ، فأما قولهم : ثِيرة فله علة أخّرناها لنذكرها في موضعها » [٥] ولم أتهدّ إلى هذه العلة فيما وقفت عليه من كتب المبرد ، ولكن عزاها إليه غيرُ [٦] واحد من الأعلام ، كابن جني في قوله : « أمّا ثيره ، فشاذ . قال أبو العباس المبّردُ :إنّما أعلوا (ثِيرَة) جَمْع (ثَورٍ) هذا الحيوان للفرق بينه ، وبين (ثَوْرَة) جمع (ثَوْرٍ) ، وهو القطعة من الأقِط » [٧] وواضح أنّ تعليل المبرد هذا قائم على الوضوح والبيان ، وهو ضرب من أمن اللبس ، وقريب من ذلك ما قاله في إمالتهم (الحَجّاج) شذوذا قال : « أما قولهم : هذا رَجُلٌ حَجّاجٌ ، فلم تجز الإمالة فيه لأنه لا شيء يوجبها ، ثم قالوا في الاسم : الحجّاج ، فأمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة . والاسم

---

(١) - معاني القرآن : ٢٧٢/٣ - ٢٧٣ .

(٢) - المقتضب : ١٤٦/٣ .

(٣) - المقتضب : ١٤٦/٣ .

(٤) - انظر : الكتاب : ٥٨٨/٣ ، ٣٦١ ، والأصول في النحو : ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ ، والخصائص : ١١٢/١ ، والممتع : ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٥) - المقتضب : ١٣٠/١ ، وانظر : ٢٠١/١ منه .

(٦) - انظر : المنصف : ٣٤٦/١ - ٣٤٧ ، والخصائص : ١١٢/١ ، والممتع : ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٧) - سر الصناعة : ٧٣٣-٧٣٤ .

والنعت .. وليس بالحسن ، والنصب أحسن ، وأقيس »[١] ولهذه الأمثلة نظائر[٢] عند المبرد علل فيها ما لم يطرد بأمن اللبس مما يوضّح أنّ هذا المبدأ من مرتكزات العلة عنده

وإذا ما انتقلنا إلى ابن السراج (٣١٦هـ) نجده يعول أحيانا على الوضوح وأمن اللبس في تعليل ما لم يطرد كما في حديثه عن الحذف في (استَحَيْتُ) ، قال: « جاء استَحَيْتُ مخالفا في الباب ، ليفرقوا بينه من الحياء ، وبين (استَحَيَيْتُ نساءهم) من الحياة »[٣] و من هذا القبيل قوله : « اعلم أنّ النون الساكنة إذا كانت في كلمة واحدة مع الميم ، والواو ، والياء ، والراء ، واللام ، فإنّهم يُبيّنونها في نحو (أنْلَهَ)و (منيه) و (أنْوَك) لأنهم لو أدغموها ، لالتبست ، فتوهم السامع أنّها من المضاعف ، وإنما قالوا : امّحى ، فأدغموا النون ، لان هذا بناءٌ لا يكون إلا (انْفَعَل) ولا يكون في (افّعل) ، فيخاف أنْ يلتبس بهذا »[٤] ومما اعتمد فيه أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) على أمن اللبس في تعليل شذوذه قول العرب: (ضُحَيٌّ) في تصغير (ضُحًى) من دون تاءٍ وهذا شاذ . قال أبو حيان :« (ضُحًى) ظرف متصرف إنْ كان نكرةً ، وغير متصرف إنْ كان من يوم بعينه ، وهو وقت ارتفاع الشمس إذا طَلَعَتْ ، وهو مؤنّثٌ ، وشذّوا في تصغيره ، فقالوا: ضُحَيٌّ بغير تاء التأنيث »[٥] وعلل أبو جعفر النحاس شذوذ العرب في ذلك بأمن اللبس فقال : « (الضحى) مؤنثة تصغرها العرب بغير هَاءٍ ، لئلا يشبه تصغيرها تصغيرَ (ضَحْوَة)[٦] . وبأمن اللبس عَلّلَ النحاس قول العرب (نُحَيْل) في تصغير (نَحْل) بلا تاءٍ مع أنّ (نحلا) اسم مؤنث قال النحاس : « أوحى ربك إلى النحل أن اتخذي لأنها مؤنثة ، والعرب تقول في تصغيرها ، نُحَيْلٌ بغير هاء لئلا تشبه الواحدة »[٧] يريد أنّهم جرّدوا (نُحَيْلاً) في تصغير (نَحْل) من التاء مع أنّه ثلاثي مؤنث خلافا للقاعدة لكي لا يلتبس بمصغّرِ النحلة الواحدة

---

(١) - المقتضب : ٣/١٥ .

(٢) - انظر : المذكر والمؤنث : ١٠٤ ، والكامل : ١/٢٧٢ ، والمقتضب : ١/١٢٠-١٢١ ، ٢١٨-٢١٩ ، ٢٧٢ .

(٣) - الموجز : ١٥١ .

(٤) - الأصول : ٣/٣٥٥ ، وانظر : ٣/٤١٨ - ٤١٩ .

(٥) - البحر : ٤/٣٤٢ .

(٦) - إعراب القرآن : ٣/٤٢ .

(٧) - النحل : ١٦/٦٨ .

إذا قالوا : نُحَيلة ، ومما يظهر فيه اعتماد النحاس على البيان وأمن اللبس في تعليل شذوذه قول العرب (لا أدر) قال : « العلة فيه عند سيبويه .. كثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال نفيُ لكل ما جُهِلَ »[١] ولهذه الأمثلة نظائر[٢] عَلَّلَ فيها النحاس ما لم يطرد بأمن اللبس .

ومن ذلك عند الزجاجي (٣٤٠هـ) حديثه عن الإعلال شذوذا في (أعياد) قال في (العيد) : « أصل الياء فيه واو ، لأنهّ من (عاد يعود) وأصله (عِوْدٌ) ، فَقُلِبَتْ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وصار بدلا لازما ، فقيل في الجمع أعياد فتُرِكَتْ الياء ، ولم تردَّ الواو ، وقد زالت العلة التي قَلَبَتْها ، وهي الكسرة وسكون الواو، لأنهم كرهوا أن يلتبس بجمع (عود) إذا قيل : (أعواد)[٣] ولهذا المثال نظير[٤] عند الزجاجي عَلَّل فيه ما لم يطرد بأمن اللبس

وكذلك الحال عند أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) فقد عَلَّل بأمن البس ما شذ في باب النسب إلى الاسم المركب تركيبا إضافيا قال : « قالوا في (عبد مَناف) : مَنافيٌّ ، وكان القياس عَبْدِيّا ، وكأنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس »[٥] وثمة مثال آخر[٦] فَسَّر أبو علي ما فيه من الشذوذ بأمن اللبس ووضوح المعنى.

ومما ظهر فيه تعويل ابن جني (٣٩٢هـ) على أمن اللبس ، والوضوح في تعليل ما خالف القياس حديثه عن زياد حروف المعاني ، وحذفها قال : « القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ، ومع ذلك فقد حَذِفَتْ تارة ، وزِيْدَتْ أخرى ، أما حذفها ، فنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم : أكلتُ لَحماً سَمَكاً تَمْراً .. ومن ذلك ما يعتاده رؤبة إذا قيل له : كيفَ أصبحتَ ، فيقول : خيرٍ عافاك الله . أي بِخَيْرٍ ولهذا ونحوه نظائر .. فأما عُذرُ حَذْفِ هذه الحروف ، فَلِقُوة المعرفة بالموضع »[٧]

---

(١) - إعراب القرآن : ٤٠٢/٢ .

(٢) - نفسه : ٣٠٢/٢ .

(٣) - المصدر نفسه : ١٨٤/١ - ١٨٥ ، ٢٣٠/٢ .

(٤) - اشتقاق أسماء : ٤٣٦ .

(٥) - التكملة : ٦٣ .

(٦) - انظر : المسائل المنثورة : ٢٥٨ .

(٧) - الخصائص : ٢٨٠/٢ - ٢٨٢ ، وانظر : ٢٨٤/١ - ٢٨٦ منه .

وما عوّل فيه أبو الفتح على وضوح المعنى وبيان القصد في تعليل ما لم يطرد ، حديثه عن قراءة عاصم : " ما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديةً "[١] برفع (مكاء) ونصب (صلاتهم) على جعل اسم (كان) نكرة ، وخبرها معرفة قبيح ، و إنما جاءت منه أبيات شاذة ، وهو في ضرورة الشعر أعذر[٢] ، والوجه اختيار الأفصح والأعرب . ولكن من وراء ذلك ما أذكره . اعلم أنّ نكرة الجنس تفيد معنى معرفته ، ألا ترى أنّكَ تقول : خرجتُ فإذا أسَدٌ بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خَرَجْتُ فإذا الأسد بالباب . لا فَرقَ بينهما ، وذلك أنّكَ في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معينا ، وإنما تريد : خرجتُ فإذا بالباب واحد من هذا الجنس وإذا كان كذلك ، جاز هنا الرفع في (مكاء و تصديه) جوازاً قريبا كأنّه : ما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاءُ ، والتصديةُ، أي إلا هذا الجنس من الفعل "[٣] فواضح أن ابن جني علل ما لم يطرد في هذا النقل بوضوح المعنى وأمن الالتباس ولهذا المثال نظائر[٤] عنده .

وعوّل الزمخشري (٥٣٨هـ) على أمن اللبس في تعليل ما لم يطرد في قوله : " فإن قلت : فكيف صحّ قولهم : لا أباك[٥] .. ؟ قلت : اللام مقدرة منوية ، وإن حذفت من اللفظ . والذي شجعهم على حذفها شهرةُ مكانها ، وأنّه صار معلما لها لاستفاضة استعمالها فيه . وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال "[٦] وبذلك أيضا علل إضمار الجار ، وإعماله في قراءة حمزة (تساءلون به والأرحام[٧] قال : " ومحملُ قراءة حمزة (تسّاءلون به والأرحام) عليه سَديدُ ، لان هذا المكان قد شُهِرَ بتكرير الجار . فقامت

---

(١) – سورة الأنفال الآية ٨ /٣٥ ، ورويت هذه القراءة عن علي (رض) وعاصم ، وهي من الشواذ ، انظر : القراءات الشاذة : ٤٩ .

(٢) – وقد قصره على الضرورة الشعرية في (اللمع) : ٦٣ .

(٣) – المحتسب ٢٧٨/١ – ٢٧٩ .

(٤) – انظر : المذكر والمؤنث لابن جني : ٩٨ ، والمنصف : ٣٤٣/١ . والخصائص :١/ ٢٢٨ ، ٢٨٤ – ٢٨٦ ، ١٤٩/٣ .

(٥) – ومعروف أنّ هذا مقصور على ضرورة الشعر عنهم . انظر : شرح الكافية الشافية :١/ ٢٥٨ – ٢٥٩ ، والخزانة : ١٠٠/٤ .

(٦) – الأحاجي : ٤٥ .

(٧) – سورة النساء الآية : ١، وهذه القراءة سبعية ، انظر : الحجة للقراء السبعة : ١٢١/٣

الشهرةُ مقام الذكر ،، [١] ولهذه الأمثلة نظائر [٢] عَوَّل فيه الزمخشري على الوضوح والبيان في تعليل ما لم يطرد .

واستعان ابن يعيشَ بأمْن اللبس في تفسير كثير من الشواذ ولكنه لم يأت في ذلك بجديد فما اجتمع عنده جاء عند سلف متناثرا وقد سبق عرضه لديهم، لذا أجترئ بالإحالة إليه عنده [٣] وكذلك الحال عند [٤] ابن الحاجب .

ومما عَوَّل فيه ابن عصفور (٦٦٣هـ) على أمْنِ اللبس في تعليل ما لم يطرد حديثُه عن حذف همزة الاستفهام فقد جعل ذلك من الضرائر ، ثم قال : ،، وأكثر ما يوجد ذلك مع (أم) لأنَّ (أم) فيها دلالة عليها نحو قوله : .. وقد حُذِفَتْ مع (أم) في الشاذ في قراءة ابن محيصن : (سواء عليهم أنذرتَهم أَمْ لم تُنْذِرْهم) [٥] ، بهمزة واحدة من غير مَدٍّ . وكأنَّ الذي سَهَّل حذفها كراهية اجتماع الهمزتين مع قوة الدلالة عليها ، ألا ترى أنَّ (سواء) تدل عليها بما فيها من معنى التسوية ، إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين ، ويدل عليها مجيء (أم) من بعد ذلك ،، [٦] . ولهذا المثال نظائر [٧] عند ابن عصفور عول فيها على أمن اللبس في تعليل بعض ما لم يطرد لديه .

ومما يظهر فيه تعليل ابن مالك (٦٧٢هـ) ذلك بأمن اللبس قوله ناظما [٨]

رفـع مفعولٍ بـه لا يلتبـس مع نصب فاعل رَوَوا فلا تَقِسْ

ثم قال شارحا : ،، قد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم : ،، خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ ،، [٩] ولهذا المثال [١٠] نظائر عند ابن مالك عَلَّل فيها ما لم يطرد بأمن اللبس ، ومن ذلك عند الرضي (٦٨٦هـ) قوله : ،، قد

---

(١) - الأحاجي : ٤٥ .

(٢) - انظر : الأحاجي : ٥٠ ، والكشاف : ٥٧٠/٣ ، ٤٦٦/٤ ، والمفصل : ٢٦٣ - ٢٦٤

(٣) - انظر : شرح الملوكي : ٤٧٥ - ٤٧٦ ، وشرح المفصل : ٥٦/٥ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ٦/١٠ ، ١٢ - ١٣ .

(٤) - انظر : الأمالي النحوية : ١٦٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٣٣٩/١ - ٣٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٦ ، ٧٤/٢ - ٧٥ .

(٥) - سورة البقرة الآية : ٦ ، وانظر : القراءات الشاذة : ٢ .

(٦) - ضرائر الشعر : ١٥٨-١٥٩ .

(٧) - ضرائر الشعر:١٦١، ١١١، والمقرب ٥٧/٢ ، ٩٠، ٩٢، وشرح الجمل ٤٨٤/٢ - ٤٨٦

(٨) - شرح الكافية الشافية : ٦١٢/٢ .

(٩) - نفسه : ٦١٢/٢ .

(١٠) - انظر : المصدر نفسه : ٨٣٨/٢ - ٨٣٩ ، ١١٦٥-١١٦٧، والمفصل : ٢٥٩ ، ٣٠٥

يُحذَفُ من المضاف هاء التأنيث إذا أُمِنَ اللبسُ كقوله تعالى :(وإقام الصلاة [١]) وقولهم : (أبو عذرها) ولا يقاس على ذلك ،، [٢] ومن هذا القبيل تعليله زيادة الميم أولا فيما جاء على (مَفْعَل) و (مُمَفعل كـ (مَرْجل ، و مُمْرْجَل) قال : ،، إنّما قالوا : مُمَرْجل [٣] خَوْفَ اللبس ، إذا لو قال : مُرَجّل لم يُعْرَفْ اشتقاقه من المرجل ،، [٤] ولهذا المثال نظائر [٥] عند الرضي عُرِضَ معظمها لدى مَنْ تقدمه ، ولم أقف لدى أبي حيان (٧٤٥ هـ) على تعليل شيء مما لم يطرد بأمن اللبس .

وبذلك يتبين أنّ النحاة اعتمدوا في بعض الأحيان على أمْنِ اللبس ، ووضوح المعنى وبيانه في تعليل ما لم يطرد ، وهذا وإنْ كان قليلا عندهم ، فإنّه من أسس التعليل التي تُعبّر عن أصالة فهمهم اللغةَ ووظيفتها الأساسية ، وهي الإفادة .

• التعليل بالتوهم :

يفرق الدارسون بين كون القياس عملية فردية ذهنية يصوغ المتكلم بموجبها كلامه ، وبين كونه أصلاً من الأصول التي يعتمدها النحوي ، أو الفقيه في سن القواعد ، والأحكام ، وقد أوضح الدكتور محمد خير الحلواني الفرق بين هذين النوعين من القياس، فقال : ،، الفرق بينهما أنّ الأول لا يَعْدو أنْ يكون من تلك الضوابط التي يعيها أصحاب اللغة ، ويختزنونها في أذهانهم، ثم يركّبونَ وَفْقَها عباراتهم ، وأقوالهم ، وأما الآخر ، فهو ما صار يُستَخْدَم في دراسات المتأخرين من أصحاب الفقه أو اللغة ، وهو يقوم على حمل ظاهرة مجهولة على ظاهرة معروفة ،، [٦] ويضيف الدكتور الحلواني قائلا : ،، صحيح أنّ المتكلم يقيس الأشياء بعضَها على بعض ، ولكنه قياس عَفوي لاحَظَّ له من التفكير ،، [٧] .

وقد برز قياس المتكلم بوضوح لدى علماء اللغة المحدثين في الغرب ، فالقياس ،، عندهم عملية فردية ، يكون المقيس عليه هو ما اختزنه المرء في حافظته من محصول

---

(١) – سورة الأنبياء الآية : ٧٣ ، وسورة النور الآية : ٣٧ .

(٢) – شرح الكافية ٢٧٣/١ .

(٣) – المرجّل الثوب الذي فيه نقوش كصور المَراجل . انظر: اللسان : (رجل) .

(٤) – شرح الشافية : ٣٣٨/٢ .

(٥) – انظر : شرح الكافية : ٣١٨/١ ، ٢٩٩/٢ – ٣٠٠ ، وشرح الشافية : ٢١٠/١ – ٢١١ ، ٢٨/٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ١٦١/٣ .

(٦) – المفصل في تاريخ النحو العربي :١٤٧ – ١٤٨ .

(٧) – نفسه : ١٤٨ .

لغوي »[١] والقياس بهذا المعنى « يفترض نموذجا تقليديا »[٢] ،و « الشكل القياسي إنّما هو شَكْلٌ جُعِلَ على صورة شكل أخر ، وذلك بحسب قاعدة معينة »[٣] فـ « تطبيقنا قواعد اللغة صرفية ونحوية هو في جوهره قياس محض قائم على ملاحظة أوجه التشابه بين ما تعلمناه ، وما نراه للمرة الأولى »[٤]

ولكن هذا التشابه قد يكون متوهَّما للالتباس في المعنى ، أو في اللفظ ، أو في كليهما ، مما يؤدي بالصيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي ، والدخول في مدار صيغة أخرى[٥] ، وقد سمّى بعض[٦] المحدثين القياس عندما تكون المشابهة بين المقيس والمقيس عليه متوهمة قياساً خاطئاً ، وربطوا بين هذا القياس الخاطئ وبين ما عُرِفَ لدى أئمة العربية بالغلط أو التوهم أو التشبيه[٧] وهو ربط سليم ، فالذي يُفْهَمُ من كلام النحاة أنّ التوهم « حال نفسية تُلِمّ بالشاعر أو الناثر في الخطاب أو الإبداع حين يستغرق فيما هو فيه ، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه ، فيتوهم أنّه يَستَعْمِل تركيباً ، ويكون قد استعمل غيره ، فيبني ما يليه من التركيب على ما توهمه لا على ما استعمله »[٨] وهذا ما يؤكده حديث أبي حيان الأندلسي عن قراء بعضهم : « فَعَسَى اللهُ أن يأتي بالفتح أو أمر من عِنده فيصبحوا على ما اسرّوا في أنفسهم نادمين ، ويقولَ الذين آمنوا »[٩] بنصب(يقول) قال أبو حيان في نصب هذا الفعل : « مَحْمُولٌ على المعنى ، فهو معطوف على (أن يأتي) إذ معنى (فعسى الله أن يأتي) معنى (فعسى أنْ

---

(١) – طرق تنمية الألفاظ اللغوية : ٣٨ .

(٢) – محاضرات في الألسنية العام : ١٩٧ .

(٣) – نفسه : ١٩٧ ، وانظر : اللغة : ٢٠٥ ، وأسس علم اللغة العام : ١٤١ .

(٤) – مشكلات القياس في اللغة العربية : ١٨٦ .

(٥) – انظر : أسس علم اللغة العام : ١٤١ .

(٦) – كالدكتور إبراهيم أنيس في (في اللهجات العربية) ،١٥٠ – ١٥١ ، والدكتور عبد الصبور شاهين في (مشكلات القياس في اللغة العربية (١٩٧-١٩٩ ، ٢٠٢) والدكتور رمضان عبد التواب في (التطور اللغوي مظاهره وعلله) ٧٧-٧٨ .

(٧) – انظر الحاشية السابقة ، ومبحث التوهم أو القياس الخاطىء في اللغة العربية ، مفهومه ومصطلحاته وأثره ، وذلك في كتاب (اللغة العربية ثوابت ومتغيّرات) ص : ٣٧ – ٨٠ .

(٨) – أصول النحو العربي ١١٨-١١٩ والكلام للدكتور محمد خير الحلواني ، وانظر : له أيضا(المفصل في تاريخ النحو العربي) ١٤٩ .

(٩) – المائدة:٥٢-٥٣وممن قرأ بذلك أبو عمرو .انظر:العنوان:٨٨،ومعجم القراءات :٢/٢١٨

يأتي الله) وهذا الذي يسميه النحويون العطف على التوهم ، يكون الكلام في قالب ، فيقدره [١] في قالب آخر » [٢] وقد أوضح هذا التوهم منذ وقت مبكر سيبويه في تعليله همزهم (مصائب) قال : « أما قولهم : مصائبُ ، فإنّه غلط منهم ، وكذلك أنهّم توهّموا أنّ (مُصيبة) فَعِيلة ، وإنما هي مُفعِلة » [٣] ثم قال : « قالوا : مصائب ، فهمزوها ، وشبّهوها حيث سُكّنت بـ (صحيفة) و(صحائف) [٤] فواضح أنّ سيبويه يريد أنْ يقول : إنّ مَنْ هَمَز (مصائب) ظَنّ أنّه يجمع (فَعِيلة) لا (مُفعِلة) لسكون حرف المد ثالثاً في (مصيبة) وفيما جاء على (فَعِيلة) كـ (صَحِيفة) ، فبنى كلامه على ما توهم أنّ الكلام عليه لا على ما هو عليه فعلا ، فجاءت (مصائب) مهموزةً شاذة عن الأصل الذي هو (مصاوب) كـ (مناور) [٥] ونحوها ، وفي حديث سيبويه هذا ، ونظائره عنده ، وعند سائر النحاة ما يؤكد أموراً ثلاثة :

أولاً :أنّ حديث النحاة عن التوهم ليس وَهْماً من أوهامهم كما يزعم بعض الدارسين [٦] بل هو دليل على إدراكهم العفوي والعميق المقايسات الذهنية والعفوية التي يقوم بها المتكلم لدى صياغة كلامه ،مما يؤكد تأكيداً لا لبسَ فيه أنّهم أدركوا عمليا ما يُسَمّى بقياس المتكلم الذي برز بوضوح عند المحدثين من علماء اللغة في العرب

ثانياً : أنّ التوهم لا يقتصر على أسلوب العطف كما عرفه بعضهم [٧] وكما ذهب إليه أبو حيان في جعله إياه « من خصائص العطف » [٨] فأبو حيان نفسه لم يلتزم ما

---

(١) - كذا ولعل في النص سقطا تقديره (المتكلم) أو أن أبا حيان حذفه اتكالا على السياق

(٢) - البحر : ٥٠٩/٣ .

(٣) - الكتاب : ٣٥٦/٣ .

(٤) - الكتاب : ٣٥٦/٣ .

(٥) - انظر : معاني القرآن للفراء : ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، والمقتضب : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، وتصريف المازني : ٣٠٧/١ ، والمبدع : ١٤٦ .

(٦) - ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد بهجة الأثري في (مزاعم بناء اللغة على التوهم) : ١ ، ٥ -٦ ، والأستاذ عباس حسن في (اللغة بين القديم والحديث) : ١٨٤ .

(٧) - عرفه الدكتور محمد نجيب سمير اللبدي بأنّه نوع من أنواع العطف ، انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٤٦ .

(٨) - قال في (البحر) مستعرضا ما قيل في توجيه نَصْب (ربَ) من قوله تعالى (الحمد لله رب العالمين) في قراءة مَنْ نَصَب : (قول من قال : إنّه نصب (ربَ) بفعل دلّ عليه الكلام قبله كأنّه=

أصله في هذه المقالة ، فقد أوّل على التوهم ظواهر ليست من العطف في شيءٍ [١] ، وهو الصواب ، لأنّ التوهم حالٌ قد تلم بالمتكلم لدى صياغة كلامه مفرداتٍ وتراكيب ، يؤكد ذلك ، ويوضّحه ما سنستعرضه بعد قليل من الظواهر التي حملها الأئمة أنفسهم على التوهم .

ثالثاً : أنّ التوهم من أسباب الشذوذ في اللغة ، لذا قلّ [٢] عندهم ما أجيز مما حملوه على التوهم ، وهو على قلته اختلفوا في إجازة معظمه ، ولهذا يُستَغْرَبُ أن يُفَسِّر به الأستاذ إبراهيم مصطفى بابا [٣] واسعاً ومطردا في العربية ، هو نصب اسم (إنّ) وأخواتها فالتوهم من دواعي الشذوذ في اللغة ، لهذا كان مما اعتمده النحاة في تعليل ما لم يطرد .

والخليل (١٧٤هـ) أول مَنْ وَقَفْتُ لديهم على شيءٍ من هذا القبيل ، فقد فَسّر بذلك الجر على الجوار ، قال : « لا يقولون إلا : هذان جُحْرا ضَبٍّ خَرِبان من قِبَل أنّ الضب واحد ، والجحر جحران ، و إنما يغلطون إذا كان الآخر بِعِدَّةِ الأول ، وكان مذكّراً مثله ، أو مؤنثا . قالوا : هذه جِحَرةُ ضِبابٍ خَرِبةٌ ، لأنّ الضباب مؤنثة ، ولأن الجِحَرة مؤنثة ، والعِدّة واحدة ، فغلطوا » [٤] فالذي يفهم من كلام الخليل أنّه لما اتفق الجحر ، والضب في الجنس والعدد ، جيء بصفة الجحْر مجرورة مع أنّه مرفوع ، لأنّ الاتفاق أوْهم أنّ الوصف للضَبّ لا للجحر .

= قيل : نَحْمَدُ اللهَ ربَّ العالمين (ضعيف، لأنّه مراعاة للتوهم وهو من خصائص العطف ولا يقاس) البحر ١٩/١

(١) - سنعرض شيئا من ذلك في موضعه من هذه الفقرة .

(٢) - انظر : اللغة العربية : ثوابت ومتغيرات ٣٧ - ٨٠ ، وظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية من ٦٧ - ١٠٥ ، من العدد الأول من مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى .

(٣) - وذلك عندما وقف هذا الباب في وجه ما أصله لنفسه من أنّ الحركات الإعرابية في لغتنا اثنتان هما الكسرة ، والضمة،الأولى علَمُ الإضافة والثانية علم الإسناد ،وأما الفتحة فليست ذات دلالة نحوية وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب فلا تدل على علاقة إسنادية كالتي تلاحظ بين اسم (إنّ) وأخواتها، وخبرها . انظر : إحياء النحو هـ - ز، ٦٤- ٧١ ولاسيما ٧ -٧١ ، وقد أيد الأستاذ إبراهيم في ذلك الدكتور مهدي المخرومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)٨٦ - ٨٧

(٤) - الكتاب : ٤٣٧/١ .

واعتمد سيبويه على التوهم في تعليل بعض ما لم يطرد ، وقد لاحظنا فيما تقدم تعليله همزهم « مصائب » بذلك ، ومن هذا القبيل حديثه عن قول بعضهم (نُوَيب) في تصغير(ناب) مع أنّ القياس [١] أنْ يُقَال نُيَيب ، لأنّه ثلاثي ، أصل ألفه ياء ، قال سيبويه : « مِنَ العرب مَنْ يقول في (ناب) : (نُوَيب) ، فيجيء بالواو لأنّ الألف مُبْدَلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم » [٢] يريد أنّهم إنما شَذُّوا ، فقبلوا ألف (ناب) واوا في تصغيره خلاف القياس توهماً منهم أنّ أصل هذا الألف واو ، لأنّ الأكثر في كلامهم عند سيبويه [٣] نفسه أن يكون ألف الثلاثي في مثل هذه الحالة واوا ، ومما عَوّل فيه سيبويه على الغلط في تعليل ما لم يطرد قولـه : « زَعَمَ أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون : ادْعَهْ من (دَعَوْتُ) ، فيكسرون العين ، وكأنّها لما كانت في موضع الجزم توهّموا أنها ساكنة إذا كانت أخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ولا يلتقي ساكنان .. وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط » [٤] ولهذه الأمثلة نظائر[٥] يَظْهَرُ فيها بوضوح تعليل سيبويه ما لم يطرد بالتوهم .

ومن ذلك عند الكسائي (١٨٩هـ) ما عزاه إليه الرضي في الحديث عن منع (أشياء) من الصرف ، فقد عزا إليه وصف ذلك بالشذوذ [٦]، ثم قال : « وقال الكسائي : هو جمع (شيء) كـ (بَيْتُ وأبيات) مُنِعَ صرفه توُهما أنّه كـ (حَمْراء) مع أنّه كـ (أبناء وأسماء) كما تُوُهّم في (مَسْيل) — وميمه زائدة . أنّها أصلية فَجُمِعَ على (مِسْلان) كما جمع (قِفِيز) على (قِفْزان) وحقّه مَسَايل » [٧] فواضح في هذا النص تعليل لكسائي شذوذ امتناع (أشياء) من الصرف بالتوهم .

وقد كثر تعليل الفراء (٢٠٧هـ) ما لم يطرد بذلك كقوله « أنشد في بعض بني عقيل :

لَئِنْ كان ما حُدِّثتهُ اليوم صادقاً أَصُمْ في نهارِ القيظ للشمس باديا [٨]

---

(١) - انظر : الكتاب : ٣/٤٦١ .
(٢) - الكتاب : ٣/٤٦٢ .
(٣) - انظر : الكتاب : ٣/٤٦٢ .
(٤) - الكتاب : ٤/١٦٠ .
(٥) - انظر : الكتاب : ٢/١٥٥ ، ٤/ ٣٥٦ ، ٤٧٧
(٦) - انظر : شرح الشافية : ١/٢٩ .
(٧) - شرح الشافية : ١/٢٩ — ٣٠ ، وانظر : الإنصاف : ٨١٢ — ٨١٤ ، واللسان : (شيء)
(٨) - البيت لامرأة من بني عقيل ، انظر الخزانة : ١١/٣٣٦ ، ٣٤٠ .

فألقى جواب اليمين من الفعل ، وكان الوجه في الكلام أن يقول : لَئِنْ كان كذا لآتيَنَّك ، وتوهم إلغاء اللام » [١] يريد أنه لما توهم إلغاءِ اللام الموطئة لجواب القسم تَوَهَّم أنَّ الجملة في جواب شرط لا جواب قسم ، فَجُرِّدتْ مما تقترن به جملة جواب القسم من اللام والنون المؤكدتين ، ومن هذا القبيل قوله : « لا تُدْخِلَنَّ (أو) على (إما) ولا (إما) على (أو) وربما فَعَلَتْ العرب ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهم ، فيقولون : عبد الله إمَّا جالسٌ ، أوْ ناهضٌ » [٢] ونظير ذلك في تعويل الفراء على التوهم في تعليل ما لم يطرد حديثه عن قراءة يحيى بن وثاب .. (بمصرخيِّ) [٣] بكسر الياء . قال : « لعلها من وهم القراء طبقة يحيى .. ولعله ظنَّ أنَّ الباء في (بمصرخي) خافضة للحرف كله ، والياءُ مِنَ المتكلم خارجة من ذلك » [٤] ومن هذا القبيل قول الفراء : « كان الأعمش ، وعاصم يجزمان الهاء في (يؤدِّه) [٥] .. و (أرجه) [٦] .. وفيه لهما مذهبان ، أمَّا أحدهما فإنَّ القوم ظنوا أنَّ الجزم في الهاء ، وإنما هو فيما قبل الهاء ، فهذا – و إنْ كان توهما – خطأ » [٧] ولهذه الأمثلة نظائر كثيرة [٨] عول فيها الفراء على التوهم في تعليل ما لم يطرد مما يؤكد أنه مِمَّن برز لديهم ذلك بوضوح .

ومما يظهر فيه تعليل ابن السراج (٣١٦هـ) ما لم يطرد بالتوهم قوله : « قالوا : تلتقي اليمين بأربعة أحْرُفٍ من جوابات الأيمان في القران ، والكلام (ما) و (لا) و (إن) و(اللام) ولا تُدْخِلِ اللامَ على (ما) لان اللام تحقيق ، و(ما) نفي فلا يجتمعان .. وقول الشاعر : [٩]

لَمَّا أغفَلْتُ شكركَ فاصطَنِعْني فكيف و مِنْ عطائك جُلُّ مالي

فإنَّه توهَّم الذي ، والصلة » [١٠] يريد ابن السراج أنه لما كانت (ما) النافية تُشْبِه (ما) الموصولة في اللفظ ، توهم الشاعر في هذا البيت النافية موصولة ، فأدخل عليها اللام

---

(١) – معاني القرآن : ٦٧/١ – ٦٨ .
(٢) – نفسه : ٣٨٩/١ .
(٣) – سورة إبراهيم الآية : ٢٢ .
(٤) – معاني القرآن : ٧٥/٢ .
(٥) – سورة آل عمران الآية : ٧٥ ، وهي من السبع انظر : العنوان : ٨٠ .
(٦) – سورة الأعراف الآية ٧ ، وهي من السبع انظر : الحجة للقراء السبعة : ٦٠/٤ .
(٧) – معاني القران ٢٢٣/١ ، وانظر : ٧٥/٢ – ٧٦ .
(٨) – انظر : أدب الكاتب ٤٩٢ – ٤٩٣ ، ومعاني القران ٣٧٣/١ – ٣٧٤ ، ٤٥٩ ، ٥١/٢ ، ٧٥ – ٧٦ ، ٢٤٨ – ٢٨٥ ، ٣٥٨ – ٣٨٦ .
(٩) – هو النابغة الذبياني ديوانه : ١٣٩ .
(١٠) – الأصول في النحو : ٤٣٥/١ .

خلافا لما نص عليه ابن السراج ، ولهذا المثال نظير[١] عنده عَوَّل فيه على التوهم في تعليل ما خالف أصوله

وعَلَّل أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) الهمزة في قراءة من قرأ (معائش)[٢] بالتوهم فقال : « ومن أعلَّ ، فهمز ، فمجازُه على وجه الغلط هو أنَّ (معشية) على وزن (سفينة) ، فتوهمها (فعيلة) فهمزها كما يهمز (مصائب) »[٣]

ولعل أبا الفتح ابن جني (٣٩٢ هـ) ، أكثر الأعلام اعتماداً على التوهم في تعليل ما لم يطرد ، فقد عقد لذلك باباً خاصا في (الخصائص) بعنوان (باب في أغلاط العرب)[٤] وهو لا يَستَبعِدُ[٥] التوهم من العربي الفصيح ، ولكنه أكد أنَّ[٦] ما جاء على التوهم يُحفَظُ ولا يقاس عليه ، والملاحظ أنه عَبَّرَ عن التوهم بمصطلحات أخرى غير الغلط كالسهو ، والتشبيه ، و نَبَّه على أنه « إنما يجوز الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه »[٧] وبهذا الشبه أو الاشتباه عَلَّلَ تحريك هاء السكت في قول الطرمّاح[٨] :

جَرى صَبَباً أدّى الأمانة بعدما أشاع بِلَوْماهُ عليَّ مُشيعُ

فقد ذهب إلى أنَّ الهاء في (لَوْماه) هاء السكت ، ثم عَلَّل تحريكها باشتباهها بهاء الضمير فقال : « الهاء في الأصل لبيان الحركة إلا أنه ضَمَّها تشبيهاً لها بالهاء الأصلية »[٩] فواضح تعليل ابن جني تحريك هاءِ السَّكتِ في هذا البيت بقياس الشاعر إياها قياسا خاطئاً على هاء الضمير في نحو (عَبْدُه) ، ومما عَلَّل فيه ابن جني ما لم يطرد بالتوهم مُعَبِّراً عنه بالسهو حديثه عن قراءة ابن محيصن « من سندسٍ وإستبرق »[١٠] بوصل همزة (استبرق) وفتحه على المنع من الصرف ، فقال : « هذا عندنا سهو ، أو كالسهو .

---

(١) – انظر : المصدر نفسه : ٣/

(٢) – انظر : الحجة للقراء السبعة : ٤/٧ –٨ .

(٣) – نفسه : ٤/٨ .

(٤) – انظر : الخصائص : ٣/٢٧٣.

(٥) – انظر : المحتسب : ٢/ ١٣٣ .

(٦) – انظر : المنصف : ١/٣١ .

(٧) – المنصف : ١/٣١٠ .

(٨) – ديوانه : ٢٥٩ .

(٩) – الخاطريات : ٩٠ .

(١٠) – سورة الكهف الآية :١٨ ،انظر: إعراب القران للنحاس : ٥/١٠٥ ، والبحر : ٦/١٢٢

وسنذكره في سورة الرحمن ،، [١] ثم قال في قراءة ابن محيصن (مِنْ استبرق) [٢] في سورة الرحمن : ،، لست أدفع أنْ تكون قراءة ابن محيصن بهذا لأنه توهم فعلا ، إذا كان على وزنه ، فتركه مفتوحا على حاله ،، [٣] ، يريد أن القارئ لتوهمه (إستبرقا) من البريق وصل همرته ، ومنعه من الصرف ، ومما عَوَّل فيه ابن جني على هذا التوهم أو الغلط في تعليله شذوذ قراءة الحسن (تَنَزَّلتْ به الشياطون) [٤] قال :،، هذا مما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجَمْعين عليه، وتشابههما عنده .. وعلى كل حال فـ (الشياطون) غلط منهم .. كما أنَّ مِنْ هَمَزَ (مصائب) كذلك [٥] ولهذه الأمثلة نظائر [٦] كثيرة علل ابن جني ما فيها من الشواذ بالتوهم مما يؤكد أنّه من المبادئ الأساسية لديه في تعليل ما لم يطرد .

ومما عَوَّل فيه الزمخشري (٥٣٨هـ) على التوهم في تعليل ما لم يطرد حديثه عن قول بعضهم ،، البنون والبناه،، جاعلين تاء المؤنث السالم هاء في الوقف قال : ،، فإنْ قلتَ : فلِمَ قَلَبَهَا مَنْ قَلَبها هاء في الوقف فقال (البنون والبناه) ؟ قلت : ،، رآها تعطي ما تعطيه تاء التأنيث ، فتوهمها مثلها ،، [٧] فالزمخشري عَلَّل وقوف بعضهم على تاء جمع المؤنث سالم بالهاءِ ، بأنَّ هذه التاء تفيد التأنيث كما أنَّ تاء التأنيث المربوطة تفيده ، فتوهم أنَّها مثلها أيضا في الوقوف عليها بالهاء ، لهذا الشبه المعنوي ، ومما يتضح فيه تعويل الزمخشري على التوهم في تعليل ما لم يطرد ، وإن لم يصرح به حديثه عن همز ابن كثير ،،وسأقيها،، [٨] قال : ،، وجهه أنّه سمع (سؤقا) [٩] ، فأجرى عليه الواحد ،، [١٠] يريد أنّه لما رأوا بين (سـؤق) و (وسأقيها) هذا الشبه اللفظي ، همزوا الثانية ظناً منهم أنّها مثلها مع أنّ

---

(١) - المحتسب : ٢٨/٢ .

(٢) - سورة الرحمن الآية : ٥٤ .

(٣) - المحتسب : ٣٠٤/٢ - ٣٠٥ .

(٤) - سورة الشعراء الآية : ٢١٠ .

(٥) - المحتسب : ١٣٣/٢ .

(٦) - انظر : سر الصناعة : ٣٦٨/١ ، والخاطريات : ٩٠ ، والخصائص : ٢٧٣/٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٧ - ٢٨٠ ، والمنصف : ٣٠٧/١ - ٣١١ ، ١٦٦/٢ - ١٦٩ .

(٧) - الأحاجي : ٢٩

(٨) - سورة النمل الآية : ٤٤ .

(٩) - قرأ ابن كثير أيضاً (بالسؤق) ص ٣٨ : ٣٣ انظر : سر الصناعة : ٧٩/١ .

(١٠) - سر الصناعة : ٧٩/١ - ٨٠

ما حملهم على الهمز في الحالة الأولى – وهو وقوع [١] الواو ساكنة بعد مضموم – غير موجود في الحالة الثانية ، ولهذا المثال وسابقه نظائر [٢] أخرى عند الزمخشري علّل فيها من الشواذ بالتوهم مما يدل أنّه من مبادئه في تعليل ما لم يطرد .

ومن ذلك عند ابن يعيش (٦٤٣هـ) حديثه عن نون التوكيد ، قال : « يجوز حذفها في الشعر ، وفي قلة من الكلام ، فتقول إذا أردتَ النون الخفيفة اضربَ الرجل . ومنه قول الشاعر [٣] :

و لا تهينَ الفقيرَ علّك أنْ تركَعَ يوما والد قدْ رَفعه

والمراد ، لا تهينن ، فحذفها لسكونها ، وسكون ما بعدها ، وربما حُذِفتْ في الشعر و إن لم يكن بعدها ساكن على توهم الساكن نحو قولك :

اِضْرِبَ عَنكَ الهمومَ طارقَها ضَرْبَك بالسيف قَونسَ الفرسِ [٤]

فابن يعيش كما هو واضح أجاز حذف نون التوكيد الخفيفة في النظم والنثر إذا ما تلاها ساكن ، ومنع في النثر إذا لم يتلها ساكن ، ثم عَلّلَ حذفها في الشعر . وإن لم يتلها ساكن بأنّ الشاعر توهم أنّ ما بعدها ساكن فحمل الكلام ما توهم وجوده، لا على ما هو موجود فعلا ، ومما يظهر فيه تعليل ابن يعيش ما لم يطرد بالتوهم حديثه عن زيادة الميم فيما جاء على (تَمَفْعَل) ومشتقاته ، فمعلوم أنّ زيادة الميم في هذا الوزن ومشتقاته غير مقيسة عند النحاة [٥] وفي ذلك يقول ابن يعيش : « ولا يُعْرَفُ (تَمَفْعَل) في كلامهم . فأما قولهم . تَمَسْكَنَ ، إذا أظهر المَسْكَنة ، وتَمَدْرَعَ ، إذا لبسَ المِدْرَعة ، وتَمَنْدَل من المِنْدِيل . فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنّهم اشتقوا من لفظ الاسم » [٦] يريد أنهّم توّهموا أنّ الميم في (مِدْرَعة) و (مِسْكين) و (مِنْديل) أصل ، وأنّ هذه الميم زائدة ، والقياس أن يقال : تَدَرَّعَ ، وتَسَكَّنَ ، وتَنَدَّل ، ولكنْ لتوهمهم أصالة ميم (مِدْرعة) و (مِسْكين) و (منديل) قالوا : تَمَدْرَع ، وتَمَسْكَنَ ، وتَمَنْدَلَ ، وبهذا التوهم عَلّ الرضي [٧] . أيضاً – كما

---

(١) – انظر : المفصل : ٣٣٢ – ٣٣٣ ، والكشاف : ٣٣٥/١ ، ٨٩/٢ ، ٥٧٤ .
(٢) – انظر : المفصل ٣٣٢ – ٣٣٣ ، والكشاف : ٣٣٥/١ ، ٨٩/٢ ، ٥٧٤ .
(٣) – هو الأضبط بن قريع السعدي . انظر : الخزانة : ٤٥٠/١١ – ٤٥٢ .
(٤) – شرح المفصل : ٤٣/٩-٤٤
(٥) – ممن صرّحوا بذلك ابن الحاجب في (الإيضاح في شرح المفصل) : ٣٨٤/٢ .
(٦) – شرح المفصل : ١٥٢/٩ ، وانظر : ١٥٤/٩ منه .
(٧) – انظر : شرح الشافية : ٦٨/١ .

سنلاحظ بعد قليل – زيادة الميم في هذه الأفعال ، ومما علل ابن يعيش شذوذه بالغلط قول بعض العرب (أرْياح) في جمع (رِيح) مع أنّ القياس [١] (أرواح) قال : « أما رِيحٌ فتكسيره على (أرواح) .. وربما قالوا : أرْياح ، وهو قليل من قبيل الغلط » [٢] فكأنّ ابن يعيش يريد: أنّ من قال (أرْياح) لَمّا رأى دوامَ انقلاب الواو ياء في (ريح) ظنّ أنّ الياء أصل ، فقال في الجمع : أرياح مع أنّ دواعي الإعلال في (ريح) غير موجودة في (أرياح) ، كما هو معروف ، ومما فَسّر شذوذه بالتوهم زيادة اللام في خبر المبدأ ، كقول الشاعر : [٣]

أمُّ الحُلَيس لَعَجُوزٌ شَهْرَبه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

قال : « تَوَهَّمَ (إنّ) فأدخل اللام في الخبر ، حتى كأنّه قال : إنّ أمّ الحليس ، إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا » [٤] ولهذه الأمثلة نظائر[٥] أخرى علل ما فيها ابن يعيش من الشواذ بالتوهم ، أو الغلط أو التشبيه مما يوضح أنّ هذا المبدأ مما اعتمده في تعليل ما لم يطرد .

وَعَوّل ابن الحاجب (٦٤٦هـ) أيضا على التوهم في تفسير ما خالف الفصيح من كلامهم كقوله : « إنّ (أفعى) للحية و (أخيلا) للطائر و (أجدلا) للصقر مما صرفه الفصحاء ، لأنّها ليست في الأصل صفات ، وإنما منع صرفه قوم ضعفاء لتوهم الوصفية في (أخيل) إذ كان اسما لطائر فيه خِيلان [٦] ، وتوهم الوصفية في (أجدل) لأنّ الجَدَلَ القوة ، والصقور من الطيور القوية ، وتوهم معنى الخبث ف (أفعى) لأنّه للحية ، ولا ينفك عن ذلك » [٧] .

فابن الحاجب كما هو واضح فَسّر عدم صرف الضعفاء ، وغير الفصحاء من العرب بعض ما كان على (أفْعَل) مما ليس بصفات بأنّهم توهموا فيه لأمرٍ ما معنى الوصفية ، فمنعوه من الصرف ، ومما فَسّر ابن الحاجب مخالفته القياس ، وفصيح الكلام

---

(١) – انظر : اللسان : (روح) .

(٢) – شرح المفصل : ٣٠/٣ .

(٣) – قيل إنّ هذا الرجز لعنترة بن عروس ، وقيل إنّه مجهول النسبة انظر : شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٤٥/٤ – ٣٤٧ .

(٤) – شرح المفصل :٥٧/٧ ، وانظر : شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٤٥/٤ – ٣٤٧ .

(٥) – انظر : شرح المفصل : ٤٥/١ ، ٤٥/٥ ، ٥١ ، ٦٦ ، ٦٧ – ٦٨ ، ٦٧/٨ ، ١٠ / ٩٧ ، وشرح الملوكي : ٢٠٠ – ٢٠١ .

(٦) – الخِيلان : جمع خال ، وهو نقط هذا الطائر ، انظر : اللسان : (خيل) .

(٧) – شرح الوافية نظم الكافية : ١٥١ .

بالتوهم قول بعضهم (أهْرَاق) ، فقد ذكر أنّه مخالف القياس ثم قال : " وأهْراق أصله (أرَاق) ثم قلب الهمزة بعضهم هاء ، فقال : هَرَاق ، ثم جاء بعضهم فأثبتَ الهمزة داخلةً على الهاء ، فقال: أهْراق ، وليس بفصيح ، لما تبين من جَرْيهم فيه على مخالفة القياس "[1] ثم استرداً ابن الحاجب مخالفة القياس في (أهْراق) مُعَلّلا إياها بأنّها " من قبيل الوهم لإدخالهم الهمزة على الهاء التي هي بدل من الهمزة لما تَغَيّرت صورتُها إلى الهاء "[2] فابن الحاجب علل زيادة الهمزة شذوذا في (أهراق) مع أنّ الهاء التي بعدها همزة في الأصل بأنّ مَنْ زادها توهم أصالة الهمزة المبدلة لتغير صورتها ، وبذلك أيضا علل الرضي[3] زيادة الهمزة شذوذا في هذا الفعل ، ومما علل فيه ابن الحاجب الشذوذ بالتوهم قوله : " جاء (ثماني) في النصب شاذاً قال الشاعر :[4] :

يحدو ثمانيَ مُولَعا بلقاحها حتى هَمَمْنَ بزيغة الإرتَاج

وذلك على التوهم "[5] يرد أنّه مُنْع (ثمانٍ) من الصرف في هذا البيت لتوهم أنّها مثل (جواري) وسائر ما كان من هذا القبيل لِمَا بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي ، وقد وَضّح ذلك ابن مالكٍ بقوله : " وتُرِكَ تنوينُ (ثمان) لمشابهته (جواري) لفظاً ومعنىً . وأما اللفظ فظاهر وأما المعنى فلأنّ (ثمانياً) وإن لم يكن له واحد من لفظه فإنّ مدلوله جمع . فلا يُستَبْعَدُ إجراء (ثمانٍ) مُجْرى (جوار) ومن إجرائه مجراه قول الشاعر : يحدو ثماني "[6] فكلام ابن مالك هذا يوضّحُ ويؤكد ما أومأ إليه ابن الحاجب من أنّ التوهم هو سبب الشذوذ في منع الشاعر صرف (ثمان) ، مع أنّ هذا المنع شاذ عند كليهما .[7] ولهذه

---

(١) - الإيضاح في شرح المفصل : ٣٨٨/٢ ، وقد ذكر الزمخشري أنّ زيادة الهاء في هذا الفعل مسترذلة . انظر : المفصل : ٣٥٩ .

(٢) - الإيضاح في شرح المفصل : ٣٨٨/٢ .

(٣) - انظر : شرح الشافية ٣٨٤/٢ .

(٤) - هو ابن ميادة ، يصف حمارا وحشيا يحد وأتنه . والزَيغة الميلان . وإرتاج الناقة إغلاقها رحمها على ماء الفحل انظر : شعر بن ميادة :٩٠ - ٩٢، والخزانة :١٥٧/١ - ١٥٩

(٥) - الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٤/١ .

(٦) - شواهد التوضيح : ٤٨ - ٤٩ . وانظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٠٦/٣ ، ١٥٠٨ .

(٧) - وقد لاحظنا ذلك عند ابن الحاجب قبل قليل . وأما ابن مالك ، فقد صرّح بشذوذه فقال : في (شرح الكافية الشافية) : ١٥٠٦/٣ .

وبجوار شبّهوا ثمانيا فشذّ في المنع له مساويا .

الأمثلة [١] نظائر عَلَّلَ ابن الحاجب ما فيها من الشواذ بالتوهم ، مما يؤكد أنه من المبادئ المعتمدة لديه في تعليل ما لم يطرد .

وهذا واضح لدى ابن عصفور (٦٦٣ هـ) في حديثه عن الضرائر قائلا : " منها زيادة حرف في الكلمة على طريق التوهم نحو قوله [٢] :

طَلَبُ لِعُرْفِكَ يابن يحيى بعدما تَتَقَطَّعَتْ بي دونك الأسبابُ

زاد تاء على التوهم ، وذلك أنّ (تقطعت) كثرت في كلامه حتى ظن أنها (فَعَّلَت) فزاد عليها التاء في (تَفَعَّلَتْ) وقوله : [٣] :

إنّ شكلي و إنْ شَكَلْتِ شتّى فالزمي الخُصَّ واخفضي تَبَيَضّي

كثر (تَبَيَضّي) عنده حتى توهم أنها (تَفَعَلُ) فزاد فيها ضاداً وهذا من القلة بحيث لا يقاس عليه " [٤] ولهذا المثال نظائر [٥] عَلَّل ابن عصفور ما فيها من الشواذ بالتوهم ..

وعلل ابن مالك (٦٧٢هـ) بعض ما لم يطرد لديه بالتوهم ، ولكنه لم يستعمل في ذلك هذا المصطلح ، ولا مصطلح الغلط ، بل مصطلح (الشبه) أو التشبيه ، وقد عرضنا لشيء من ذلك لدى الحديث عن تعليل ابن الحاجب ما لم يطرد بالتوهم ، فأغنى عن إعادته اجتزاء بالإحالة إليه، و إلى نظائره [٦] .

والتوهم من أسس تعليل ما لم يطرد عند الرضي (٦٨٦هـ) فهو لا يستبعد صدوره عن العرب ، وقد أشار إلى ذلك في تعليل بعض الشواذ . قال : " تَوَهُّمَاتُ العرب غير عزيزة كما قالوا في (مصيبة):مصائب بالهمزة ،وفي (مَسِيل) مُسْلان [٧] ومما علله بالتوهم نصب بعضهم (تاء) جمع المؤنث السالم في الأسماء المحذوفة بالفتحة قال : "جاء في بعض اللغات فيما لم يُرَدّ المحذوفُ فيه فَتحُ التاء حالة النصب ، قالوا : سَمِعْتُ لغاتَهم ، وجاء في

(١) - انظر: الأمالي النحوية : ١٠٧/٢-١٠٨، والإيضاح في شرح المفصل : ١١٥/٢ .

(٢) - هذا البيت مجهول النسبة انظر : ضرائر الشعر : ٥٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٧/ ١٧٥ و الهمع : ١٥٧/٢ .

(٣) - هذا البيت مجهول النسبة انظر : سر الصناعة : ٢١٤ ، وضرائر الشعر : ٥٥ . واللسان (جدب)

(٤) - ضرائر الشعر : ٥٥- ٥٦ .

(٥) - انظر : ضرائر الشعر : ٢٨٠ - ٢٨١ ، والممتع : ٥٠٨ .

(٦) - انظر : شرح الكافية الشافية : ٨٥٠/٢ ، ١٤١٢/٣ ، وشواهد التوضيح : ٤٨-٤٩

(٧) - شرح الشافية : ٣٥٨/٢ وانظر : ٢٩/١-٣٠ ، ١٣٤/٣منه.

الشاذ (انفروا ثُباتاً) [١] ولعل ذلك لأجل توهم تاء الجمع عِوَضاً من اللام [٢] ومما يظهر فيه اعتماد الرضي التوهم في التعليل الشذوذ ، وإن لم يصرِّح بذلك قوله " جاء في الشعر (ثمان) غَيْرَ مصروف شاذاً قال الشاعر :

يحدو ثمانيَ مولعاً بلقاحها حتّى هَمَمْنَ بِزَيغَةِ الإرتاج

وهو على التوهم لما رأى فيه مَعْنى الجمع ، ولفظه يشبه لفظ الجمع ، ظنّه جَمْعاً [٣] ولهذه الأمثلة نظائر [٤] عند الرضي علل ما فيها مما لم يطرد بالتوهم .

وعَوَّل أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) على التوهم في تعليل ما لم يطرد ، كما عول عليه في تأويله إياه ، فهو يُقِرُّ بوجود التوهم في لسان العرب ، وقد أشارَ إلى ذلك في حديثه عن قراءة ابن السُّمَيفع : " كمثل الذين استوقد نارا " [٥] بجمع (الذين) و إفراد (أوقد) قال : " تخريجُها عندي على وجوه ، أحدها أنْ يكون إفراد الضمير حَمْلاً على التوهم المعهود في لسان العرب ، كأنّه نطق بـ (مَنْ) الموصلة ، وإذا كان التوهم قد وقع بين مختلفي الحد ، وهو إجراء الموصول في الجزم مجرى اسم الشرط ، فبالحَرِي أنْ يقع بين متفقي الحد ، وهو (الذين) و (مَنْ) الموصولان ، ومثال الجزم قول الشاعر [٦] :

كذاكَ الذي يبغي على الناس ظالِماً تُصِبْه على رُغْمٍ عَواقِبُ ما صَنَعْ [٧]

فواضح تعويل أبي حيان على التوهم في تأويل ما لم يطرد في هذا النقل ، وواضح أيضا إقراره بوجود هذا التوهم في العربية ، وأنه غير مقصور على باب العطف كما يمكن أن يفهم من بعض أحاديثه [٤] عنه ، فالتوهم مبدأ غير مقيس في العربية عند أبي حيان ،

---

(١) – سورة النساء الآية : ٧١ ، ولم يحل (معجم القراءات) إلا إلى شرح الكافية للرضي . وجاء في (البحر) : لم يقرأ : ثُبات " فيما علمنا إلا بالكسر ورُوي عن الفراء أنّ الفتح في ذلك لغة بعض العرب. البحر : ٣/ ٢٩٠ .

(٢) – شرح الكافية : ٢/ ١٨٩ .

(٣) – نفسه : ١/ ٣٩ – ٤٠ .

(٤) – شرح الشافية : ١/ ٢٩ – ٣٠ ، ٦٨ ، ٢/ ٢٩٨ – ٢٩٩ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٨٤ – ٣٨٥ ، ٣/ ١٣٤ .

(٥) – هو سابق البربري . انظر : أمالي الزجاجي : ١٨٥ .

(٦) – البحر : ١/ ٧٧ .

(٧) – قال في التوهم : (هو من خصائص العطف ، ولا ينقاس فيه) البحر : ١/ ١٩ ، وانظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١١٦٧ – ١١٦٨ .

ولكنه يمكن التعويل عليه في تأويل ما لم يطرد إن لم يتسنّ محملٌ غيره . يؤيد ذلك حديثه عن قراءة بعضهم : « لعله يَزّكّى أو يذّكّر فتنفعَه الذكرى »[١] بنصب (تنفعه) قال : « تأولنا ذلك على أنْ يكون عطفا على التوهم ، لأنّ خبر (لعل) كثيراً ما جاء مقروناً بـ (أن) في النظم .. وفي النثر قليلا فَمَنْ نصب تَوَهَّمَ أنّ الفعل المرفوع الواقع خبرا كان منصوبا بـ (أنْ) والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لا ينقاس ، لكن إنْ وقع شيءٌ منه وأمكن تخريجه عليه خُرِّجَ »[٢] فأبو حيان يوضّح هنا أنّ التوهم يمكن أن يقع في الكلام و أنّه لا مانع من تأويل ما لم يطرد عليه . ولكنه مبدأ غير مقيس ، لذا كثيرا ما يعوّلُ عليه في تعليل الظواهر التي خالفت الأصول على اختلاف أبوابها كقوله : « والليالي جَمْعُ (ليلة) وهو جمع غريب ، ونظيره (كِيْكَة) والكياكي) ، والكيكة البيضة ، كأنّهم توهّموا أنّها (ليلاة) ، ويدل على هذا التوهم قولهم في تصغير ليلة لييلية »[٣] ومما عَوّل فيه أبو حيان على التوهم في تعليل ما لم يطرد حديثه عن قراءة بعضهم : (فاصطادوا)[٤] بكسر الفاء. قال: « ليس عندي كسراً مَحْضا ، بل هو من باب الإمالة المحضة لتوهم وُجودِ كسرة همزةِ الوصل »[٥] وقال : « قرأ علقمة ويحيى بن وثاب ، والأعمش : (رِدَّتْ)[٦] بكسر الراء ، نُقِلَتْ حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خلوها من الضمة »[٧] وقال أيضا في قراءة بعضهم : « وما خَلَقَ الذكرِ »[٨] بجر (الذكرِ) : « يُخَرَّج على توهم المصدر. أي وَخَلْقِ الذكرِ والأنثى . كما قال الشاعر :[٩] :

---

(١) – سورة عبس الآيتان : ٣-٤ ، وهي قراءة سبعية ، انظر : العنوان : ٢٠٣ .

(٢) – البحر :٤٦٦/٧ولأمثلة أخرى عوّل أبو حيان على التوهم في تأويل ما فيها مما لم يطرد انظر : البحر : ٤٩٤/٣-٤٩٥ ، ٣٦٧/٤ ، ومنهج السالك : ٨٢ ، والارتشاف : ١٤/٢ .

(٣) – البحر : ٤٥٤/١ ، وانظر : شرح الشافية : ٢٧٧/١

(٤) – سورة المائدة الآية : ٢ ، وهذه القراءة شاذة ، انظر : المحتسب : ٣٢١/١ ومعجم القراءات: ١٨٩/٢ .

(٥) – البحر : ٤٢١/٣ .

(٦) – سورة يوسف الآية : ٦٥ ، وهذه القراءة شاذة . انظر: القراءات الشاذة : ٦٤ .

(٧) – البحر : ٣٢٣/٥ .

(٨) – سورة الليل الآية : ٣ . وهذه القراءات شاذة رواها الكسائي . القراءات الشاذة : ١٧٤

(٩) – لم أقف على نسبة لهذا البيت .

تَطُوفُ العُفَاةُ بأبوابه كَمَا طافَ بالبيعة الراهبِ

بجر الراهب على توهُّم النطق بالمصدر أي كطواف الراهب بالبيعة ،، [١] وقال أبو حيان في قراءة قالون (عادٌ للؤلى) [٢] بهمز واو (الأولى) ،، وهمز قالون عين (الأولى) بدل الواو الساكنة، ولَمَّا لم يكن بين الضمة، والواو حائل، تَخَيَّلَ أنَّ الضمة على الواو قال : [٣]

أَحَبُّ المُؤقِدِيْنَ إليَّ مُؤسى

وكما قرأ بعضُهم : (على سُؤقِة) [٤] وهو توجيه شذوذ ،، [٥] .

و لهذه الأمثلة نظائر [٦] عند أبي حيَّان عَوَّل فيها على التوهم في تعليل ما لم يطرد مما يعني أنَّه من مرتكزاته المعتمدة في تعليل ذلك .

وبعد فلعله اتضح بجلاءٍ فيما تقدّم أنَّ التوهم أو القياس الخاطئ مما يعتمده النحاة في تعليل ما لم يطرد ، كما أنَّ تعليلهم بهذا المبدأ تعبير عملي عن إدراكهم المبكر لما يدور في الذهن من المقايسات العفوية لدى صياغة الكلام ، وهو ما يُسَمَّى بقياس المتكلم الذي شاع في البحث اللغوي عند المحدثين في الغرب ، وقد لاحظنا أنَّ الأعلام عللوا بالتوهم ظواهر من أبواب صرفية ونحوية مختلفة ، مما يعني أنَّهم لم يقصروا مبدأ التوهم على باب العطف خلافا لمن ذَهَب إلى ذلك قديماً وحديثا . ولاحظنا أيضا أنَّ النحاة قد يعبرون عن التوهم بمصطلحات متعددة كالغلط ، والتشبيه والسهو ، وقد تفرد ابن جني باستعمال المصطلح الأخير .

---

(١) – البحر : ٨/٤٨٣ .

(٢) – سورة النجم الآية : ٥٠ ، انظر : المبسوط : ٤٢ .

(٣) – صدر بيت سبقت نسبته ، وعجزه : وحَرْزَةُ إن أضاء لي الوقود .

(٤) – سورة الفتح الآية : ٢٩ ، انظر : معجم القراءات : ٦/٢١٤ .

(٥) – البحر : ٨ /١٦٩ ، ويذكر أنَ همز الواو في نحو (موسى) غير مقيس عند أبي حيان انظر: البحر :١/٤٢ ، ٧/ ٧٩ – ٨٠ ، ٣٩٧ .

(٦) – انظر : البحر : ٢/٢٤٩ ، ٤/٢٧١ – ٢٧٢ ، ٥/٥٢٠ ، ٦/١٢٢ – ١٢٣ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

استدلال النحاة بالشاذ

استدلال النحاة بالشاذ

لا يعني بالضرورة عدم طرد النحاة الظاهرة أنّها ظاهرة لا قيمة لها عندهم ، أو لا حجة لهم فيها ، فحرصهم على بيان ما اطرد مما لم يطرد كان لأغراض تعليمية فهم لا يستهجنون كلّ ما خالف أقيستهم ، ومن المعروف أن مخالفة أقيستهم لا تعني دائماً عدم الفصاحة [١] إضافة إلى أنهم كثيراً ما يعوّلون على ما أقرّوا بشذوذه ، أو قصروه على الشعر في معرفة أصول الأشياء عندهم ، وترجيح الآراء وتقويتها ، وفي الاستئناس لما اطرد لديهم ، وما لم يطرد ، وهذا يفسّر حرص بعضهم على عرض أكبر قدْر ممكن من الشّواذ لدى حديثه عن نَصّ شاذ ، أو ظاهرة شاذة ، وهو ما صرّح به ابن جني كما سيتبيّن في ثنايا هذا الفصل الذي سنتلمّس فيه معالم استدلال النحاة بما أقرّوا شذوذه على الأصول ، وصحّة الآراء ، ومعالم استئناسهم بهذا الشاذ لما طردوه ما لم يطرده .

ومن هذا القبيل عند الخليل (١٧٤هـ) استدلاله لما ذهب إليه من أنّ الألف واللام المعّرفتين حرف واحد مستقل عن الاسم الذي يدخله قال : (إنّ الألف واللام اللتين يُعّرفون بهما حَرْف واحد وليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى .. ومما يدل على أن (أل) مفصول من الرجل ، ولم يُبْنَ عليها ، أو أن الألف واللام بمنزلة (قد) قول الشاعر [٢] :

دَع ذا و عَجِّلْ ذا و ألحِقنا بذل بالشحم إنّا قد مللناه بَجَلْ .

هي ههنا كقول الرجل ، وهو يذكر : قدي ، فيقول : قَدْ فَعَل ، ولا يفعل مثل هذا علمناه [٣] بشيء مما كان من الحروف الموصولة [٤] ، فظاهر أنّ الخليل استدلّ

---

(١) - وذلك فيما عُرف عندهم بالمطرد في استعمال العرب والشاذ في أقيسة النحاة . انظر: المسائل العسكريات : ١٣٣ ، والخصائص :٩٦/١ ، والمزهر في علوم اللغة العربية ١٨٨/١ ، ٢٢٨ - ٢٣٠

(٢) - هو ذو الرمة كما في الكتاب :١٤٧/٤ . وليس في ديوانه ، ولا في ملحقاته ، و انظر : ٨٤/١ وسر الصناعة : ٣٣٣ .

(٣) - كذا في النص .

(٤) - الكتاب : ٣٢٤/٣ -- ٣٢٥ .

باستقلال (أل) عن الشحم ، وتكريرها في قول هذا الشاعر المضطر [١] على ما أصّله من أنّ الألف واللام المعرِّفتين حرفٌ واحد مُنْفصِلٌ عن الاسم المعّرف بهما ، شأنهما في ذلك شأنُ (قد) ، ومن هذا القبيل استئناسه لما قعّده [٢] من وجوب القلب المكاني فيما يؤدّي عدم القلب فيه إلى اجتماع همزتين بما لم يُقَسْ من القلب عنده ، وعند غيره في نحو (شاك) و (لاث) قال سيبويه " أما الخليل فكان يزعم أنّ قولك جاءٍ ، وشاءٍ ونحوهما اللام فيهن مقلوبة ، وقال ألزموا ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة . وذلك نحو قول العجاج [٣] .

لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِيُّ " [٤]

فالخليل – كما هو واضح – استأنس لما أوجبه من القلب المكاني بما شذ من هذا القلب مع أنّه يستأنس للشاذ بمثله كما في قول سيبويه : " قال الخليل : الذين قالوا تَغَلَبي ففتحوا مُغيّرين كما غيروا حين قالوا : سُهْلي ، ويصْري في (بَصْري) ، ولو كان ذا لازما، كانوا سيقولون في (يَشْكُر) : يَشْكَري) ، و ألاّ يلزم الفتح دليل على أنّه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ، ولا يلزم " [٥]. فالبيّنُ أنّ الخليل استأنس للتغيير في النسبة إلى (تَغْلب) بالتغيير في النسبة إلى (البَصْرة) و (السّهل) وكلا [٦] التغييرين شاذ غير مطرد عنده ، ولهذا المثال [٧] نظير استأنسَ فيه لما يطرد بما لم يطرد .

وبذا اتضح أنّ الخليل قد يستدلُّ على بعض آرائه بما لم يطرد ، وقد يستأنس به لما اطرد، ولما لم يطرد .

---

(١) – انظر : المقتضب : ٨٤/١ ، واللامات : ٤١ ، والخصائص : ٢٩١/١ .

(٢) – لم يقس النحاة شيئا من القلب المكاني إلا الخليل ، فقد أوجبه فيما يؤدّي فيه عدم القلب إلى التقاء همزتين نحو _جائئ) انظر : شرح الشافية : ٢٤/١ –٢٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٣٤ – ١٣٥ ، والممتع في التصريف : ٦١٥ .

(٣) – انظر : ديوانه ٤٩٠/١ ، لاث : متكاثف ، والأشاء : جمعُ مفردُه أشاءة ، وهي النخلة الصغيرة ، والعُبْريُّ : السّدر الذي ينبت على شطوط الأنهار . المصدر السابق

(٤) – الكتاب : ٤٣ / ٣٧٧ – ٣٧٨ .

(٥) – الكتاب : ٣٤١/٣ – ٣٤٢ .

(٦) – انظر : شرح الشافية : ١٩/٢ ، ٨١ – ٨٢ .

(٧) – انظر : الكتاب : ٤٠٧/٢ .

ويحرص سيبويه على ذكر نظائر لما يتحدث عنه من الشواذ استئناسا لما لم يطرد بمثله كقوله : « عبشمي ، وعَبْدَري ، وليس هذا بالقياس ، وإنما قالوا هذا كما قالوا : عُلْوي ، وَزَباني !! فهذا ليس بقياس كما أنَّ (عُلْوياً) ونحو (عُلْوى) ليس بقياس »[١] فواضح أنَّ سيبويه ذكر ما شَذ من تغيير النسبة في قولهم (عُلْوي)[٢] و(زَباني)[٣] في معرض حديثه عَمَّا شذ من ذلك في قولهم : (عبشمي) استئناسا لهذا بذاك ، ومن هذا القبيل قوله : « جاز لاه أبوك لأنه ليس من كلامهم أنْ يضمروا الجار ، ومثله في الحذف (لا عليكَ) ، فحذفوا الاسم ، وقالوا : ما فيهم يفضلُك في شيء ، يريد : ما فيهم أحد يفضلك كما أراد : لا بأس عليك ، أو نحوه ، والشواذ في كلامهم كثيرة »[٤] ففي هذا النقل واضح استئناس سيبويه لشواذ من الحذف بنظائر لها كما في قوله : « يا صاح ، وهم يريدون : يا صاحبُ .. كما قالوا : لم أَبلْ ، و لَمْ يكُ ولا أدْرِ »[٥] فسيبوية استأنس للحذف في ترخيم (صاحب) شذوذاً بالحذف الشاذ في (لا أَدْرِ) و (لم أَبلْ) و (لم يك) ولهذه الأمثلة نظائر كثيرة جداً ذكر فيها نظائر[٦] لما يعرض له من الشواذ أُنْساً به . ولعل هذا ما حمله على أنْ يخص الشواذ بأبواب[٧] مستقلة في (كتابه) بل ربما نَصَّ على ضرورة جمع نظائر ما لم يطرد ، وهذا واضح في قوله : « مَنْ قال : (هو يئر)[٨] فإنَّه لا ينبغي له أنْ يقيس عليه كما لا يقيس على مَنْ قال : أَبِيْنُون[٩] ، وأَنِيسْيان[١٠] ، إلا إنْ سُمع مِنَ

---

(١) – الكتاب : ٣/٣٧٦ –٢٧٧ وانظر : شرح الشافية : ٢/٨١ – ٨٢ .

(٢) – أي في النسبة إلى (العالية) والقياس عالِيٌ ، أو عالَويٌ . انظر : شرح الشافية : ٢/٨١

(٣) – أي في النسبة إلى (زَبِيْنَة) والقياس : (زَبَنِيٌ) نحو قَبَلِيَ في النسبة إلى (قبيلة) . انظر : شرح الشافية : ٢/٨٣

(٤) – الكتاب : ٥/١١٤ – ١١٥

(٥) – الكتاب : ٢/٢٥٦ و معروف أنَّ ما في هذا النص كله شاذ .

(٦) – انظر : الكتاب :١/٥٠ – ٥١ ، ٦٠ ، ٢١٠ ، ٣٩٢ –٣٩٨ ، ٢/٢٨١ – ٢٨٢

(٧) – انظر : الكتاب ٤/٤٢١ – ٤٢ –٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٨١ – ٤٨٥ .

(٨) – أي في (هار) والقياس أنْ تُصغَّر دون أن يُردَّ ما حُذِف منهما فيقال : (هُوير) كسائر ما حُذِف منه ولم يخرجْ بعد الحذف والتصغير عن أحد أمثلة التصغيير كـ (مُيَيْت) في تصغير (مَيِّت) انظر : الكتاب : ٣/٤٥٧

(٩) – لأن القياس (بُنَيُّون) ، انظر : شرح الشافية : ١/٢٧٧ ، وشرح الكافية : ٢/١٨٣

(١٠) – هو شاذ ، لأنَّ فيه ياءً زائدة ليست في مُكبَّره (إنسان) . وعلى قول من قال : أصل (إنسان) أَنْسِيان ، لازيادة فيه . انظر : شرح المفصل : ٥/١٣٣ ، وشرح الشافية : ١/٢٧٤

العرب شيءٌ فتؤديه وتجيء بنظائره مما ليس على القياس »[١] ومن هذا القبيل حديثه عَمّا جُمِعَ جَمْعَ مؤنثٍ سالماً مع أنّه سُمِعَ جمعه جمع تكسير قال : « وربما جمعوه بالتاء ، وهم يكسرونه على بناء الجمع ، لأنّه يصير إلى بناء التأنيث ، فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث وذلك قولهم : بُوآناتٌ ، وبُوَانٌ للواحد ، وبُوْنٌ للجميع ، كما قالوا : عُرُسات ، وأعْراس فهذه حروف تحفظ ثم يُجَاءُ بالنظائر »[٢] . فسيبوية إذن يحرص على ذكر نظائر شاذة لما يتحدث عنه من الشواذ استئناسا للشاذ بمثله ، وهو ما عُني به قولاً وعملاً .

ويستأنس الفراء (٢٠٧هـ) أحياناً لما يطرد بما لم يطرد ، وقد يستدل به على بعض مذاهبه ، فقد استدلّ على أنّ التاء في قولهم (تالله) مبدلة من الواو بما شذ إبدالُ الواو فيه من التاء كـ (تُرَاث) و (تجاه) قال : « وقوله : تالله ، العرب لا تقول : تالرحمن ، ولا يجعلون مكان الواو تاءً إلا في (الله) عز وجل ، .. وأبدلوها تاءً كما قالوا : التراث ، وهو من (وَرِث) وكما قالوا : (رُسُلنا تترى) وهي المواترة ، وكما قالوا : التُخَمة ، وهي من الوَخَامة ، والتجاه وهي من وَاجَهتُ »[٣] واستأنسَ الفراء لإبدال الهمزة ياءً في (بَرِيَّة) بالحذف في (يَرَى) قال : « اجتمعوا على ترك همزها كما اجتمعوا على (يَرَى ، وتَرَى ، ونرى) »[٤] فواضح أنّه استأنس لإبدال الهمزة في (برِيّة) اللازم [٥] فيها والجائز في نظائرها . بحذف الهمزة في مضارع (رأى) اللازم [٦] شذوذاً فيه وغير الجائز في نظائره ، أي أنّه استأنس لما قيس بما لم يقس ، وقد يستدل الفراء بالشاذ على بعض مذاهبه كما في حديثه عن لغة تميم في (هَلُمَّ) قال : أبو سعيد السيرافي : « زعم الفراء أنّ الصواب في هذه اللغة هَلُمِّن بفتح الهاء ، وضمه اللام وتشديد الميم وفتحها ، وفتحه النون وتشديدها .

---

(١) - الكتاب : ٤٥٧/٣ .

(٢) - الكتاب : ٦١٥/٣ .

(٣) - معاني القرآن : ٥١/٢ .

(٤) - نفسه : ٢٨٢/٣ .

(٥) - إبدال الهمزة ياءً إذا كانت لامَ (فَعِيلَة) و (فَعِيل) وإدغامها بياء هذه الصيغة أمر جائز لا لازم ، ولكنه التزم في (بريَّة) و (نبيّ) لذا كان همزهما عند سيبويه رديئا انظر : الكتاب ٥٥/٣ ، ٥٦٠ - ٥٦١ ، وسر الصناعة ٧٣٨ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٥ والممتع ٥٦٤ .

(٦) - انظر : الممتع ٦٢٠ - ٣٢١ ، وشرح الشافية ٣٢/٣-٣٣ - ٣٧-٣٨ .

وزعم أنّ الذي أوجب ذلك أنّ هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكنٌ ، فزاد نوناً أخرى ، لئلا تُسكّنَ الميم الأخيرة ، وتركوا الميم الأخيرة على حالها وجعلوا النون المزيدة توقيةً لتغيير الميم الأخيرة "[١] ثم أضاف السيرافي قائلا : " واحتجّ الفراء لذلك بما يروي في بعض اللغات من زيادة الألف في (رَدّات) وذلك أنّ من العرب مَنْ يقول مكانَ (رَدَدْتُ،فيدغم كما كان قبل دخول (تاء) ضمير المتكلم ، فَمنْ أهل هذه اللغة مَنْ يَقُولُ : رَدّاتُ ، فيزيد ألفاً ليسكن ما قبل هذه التاء ، لأنّ ذلك حكمها ويبقى التضعيف على حاله ، وكذلك تُزَادُ نون قبل (نون) جماعة المؤنث ليكون ما قبل النون ساكنا ، وسلم التضعيف "[٢] ، ورَفض أبو سعيد السيرافي استدلال الفراء على ما ذهب إليه في (هَلُمَّنَّ) بهذه اللغة الشاذة فقال : " ما قاله الفراء من زيادة الألف في هذه اللغة شاذٌّ مِنْ شاذٍ لا يُعْبأُ بمثله "[٣] . وبذا يتبين أنّ الفراء قَدْ يَستأنِسُ لما يطرد بما لم يطرد ، وقد يستدل به على بعض آرائه ومذاهبه .

وأشار المبرد (٢٨٥هـ) إلى الاستدلال بما شَذّ عن الاستعمال في الباب على الأصول المرفوضة ، فقال : " قد يجيء في الباب الحرفُ والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب ، فمن ذلك استَحْوَذَ عليهم الشيطان ، وأغْيَلَتِ المرأة "[٤] واستدلّ على خطأ مذهب سيبويه في أن (دَمّا) أصل وزنه ، فَعْل ، بقول شاعرٍ مضطر ، قال : " سيبويه يزعم أن (دمّا) (فَعْلٌ) في الأصل ، وهذا خطأ ، ومن الدليل على أنّه (فَعَلٌ) أنّ الشاعر لما اضطر جاء به على فَعَل ، قال [٥] :

جَرَى الدَّمَيانِ بالخبرِ اليقينِ [٦]

ولاشك في أن استدلال المبرد وغيره بقول هذا الشاعر المضطر قائم على ما أكدوه من أنّ الشاعر عندما يضطر إنّما يلوذ بأصول مهجورة كان ينبغي أن يكون عليها

---

(١) - شرح كتاب سيبوية : ١٨٤/١ .

(٢) - نفسه : ١٨٥/١ .

(٣) - نفسه : ١٨٥/١ .

(٤) - المقتضب : ٩٨/٢ .

(٥) - هو عجز بيت لعلي بن بَدّال بن سليم ، وصدره : فلو أنّا على حجَر ذُبحْنا ، انظر : الخزانة : ٤٨٢/٧ ، ٤٨٨ .

(٦) - المقتضب ١٥٣/٣ ، وانظر : ٢٣١/١ .

الكلام لولا عروض أشياءَ حالت دون ذلك كالاستخفاف وغيره ، لهذا يكثر استدلالهم على أصول الأشياء بما جاء في الشعر ضرورةً وهو من الكثرة بحيث لا يُحْوجُ إلى الإشارة إليه أكثر من ذلك اجتزاءً ببيان استدلالهم بما لم يطرد مما ليس من الضرائر ، على آرائهم ومذاهبهم ، كاستدلال الزجاج (٣١٠هـ) على أنّ (إيا) اسمٌ ظاهر للضمير المنصوب بما رُوِيَ عن العرب مِنْ شاذ قولهم : « إذا بَلغَ الرجلُ الستين ، فإياه ، وإيا الشوابِّ » قال : « مَوْضعُ الكاف في (إياك) خفض بإضافة (إيا) إليها ، و(إيا) اسم للضمير المنصوب ، إلا أنّه لا يُضَاف إلا إلى سائر المضمرات نحو (إياكَ ضربتُ) ، و (إياه ضربتُ و (إياي) ولو قُلتَ : إيا زيد كان قبيحا ، لأنّه خُصَّ به المضمر ، وروي عن بعض العرب ، ورواه الخليل (إذا بلغ الرجلُ السّتين فإياه وإيا الشوابّ » [١] فالزجاج يرى إذن أنّ (إيا) اسم ظاهر يُضَافُ إلى الضمائر خاصةً وأنّ ما جاء مِنْ إضافته إلى الظاهر في كلام العرب الذي نقله عن الخليل غير مطرد ، ومع ذلك استدل به على مذهبه في اسميّة (إيا) وإضافته إلى الضمائر قال: « والدليل على إضافته قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه ، وإيا الشواب يا هذا ، وإجراؤهم الهاء في (إياه) مُجْراها في عصاه » [٢] يَستدلُّ الزجاج إذن على إضافة (إيا) في نحو (إياك) و (إياهَ) و(إيايَ) وعلى أنّ الكاف والهاء والياء في هذه الحالة ضمائر متصلة لا حروف خطاب بقول العرب (إياه و إيا والشوابّ) فالهاء في (إياه) هنا ضمير لا حرف خِطَاب ، ولو لم تكن كذلك ، لَمَا عُطِفَتْ عليها (إيا) مضافةً للاسم الظاهر مع أنّ إضافتها للاسم الظاهر في هذه العبارة غير مقيسة عنده ، ومع ذلك استدلّ به على أنّ (إيا) اسم مضاف ، وأنّ ما يتصل به من الياء ، والهاء ، والكاف ضمائر متصلة مضاف إليها ، لا حروف خطاب لا محل لها من الإعراب .

واستدل [٣] ابن السراج (٣١٦هـ) على وزن (دِمٌ) وأصل لامه بما جاء في ضرائر الشعر من قولهم :« دَمَيان» و « دَمَوان » نحو ما لوحظ لدى المبرد قبل قليل . واستدلّ [٤] أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) — كسائر الأئمة — على أنّ أصل الألف في نحو (استَقَام) واوٌ بما شَذّ ، فجاء مُصَحَّحاً مِنْ قولهم استَحْوَذَ .

---

(١) - معاني القرآن وإعرابه :٤٨/١ ،وانظر : الكتاب : ٢٧٩/١ ، وشرح المفصل : ١٠٠/٣

(٢) - معاني القرآن وإعرابه :٤٩/١ .

(٣) - انظر : الأصول في النحو : ٣٢٣/٣ ، ٣٢٨ .

(٤) - انظر : إعراب القرآن : ٤٧/٣ .

وعلل الزَّجَّاجي (٣٤٠هـ) حَذْفَ لاَم الفعل المضارع المعتلة في الجزم بأنَّ الجزم يعني القطع ، وأنَّ الحركة علامة الإعراب سقطت من هذا الفعل استخفافاً مع الياء والواو كـ (يقضي) و(يدعو) فلما جاء الجازم فلم ، يجد سوى حرف العلة فحذفه ، ثم استدلَّ الزجاجي على صحة عِلَّته هذه ، بما رُوي عن العرب ، وقُصِرَ على ضرورة عنده ، [١] وعند غيره من قولهم في الرفع : يَدْعُوُ وَيَمْضِيُ ، وفي الجزم : يَدْعُوْ وَيَمْضي . قال : " والدليل على صحة ما قلنا أنَّ مِنْ يُجْري المعتل مجرى الصحيح من العرب ، فيقول : زيد يقضيُ ..فيحرك آخره محَلّ الرفع لا يحذف منه حال الجزم إلا الحركة ، وحدها ..فيقول : زيد لم يقضي ... بإثبات الياء ، فيجعل حذف الحركة علامة الجزم ، وكذلك يقول في الرفع زيد يغزو .. لأنَّه يُجْريه مُجري الصحيح ، وهي لغة للعرب مشهورة " [٢] .

وهكذا يتضح أن الزجاجي استدلَّ على ما علل به حذف لام المضارع المعتل اللام حال الجزم بما لم يطرد من قول بعض العرب يدعُوُ في الرفع ، ويدعُوْ في الجزم .

واستدلَّ أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) بما لم يطرد على بعض تعليلاته كما رَجَّحَ به بعض الآراء ، فَمِنَ القبيل الأول تعليله بناء المنادى المفرد العلم على الضم قال : " كان ينبغي أنْ يكون في مكان المنادى مكني ، غير أنَّ المنادي إذا أراد أنَّ ينادي واحداً من جماعة فلا بُدَّ من ذكر اسمه الظاهر الذي يَخُصُّه .. إذ كانَتْ الكنايات يشترك هو فيها والذي مَعَه ، فَلَمَّا احْتِيْجَ إلى الاسم الظاهر لهذه الضرورة .. وكان الموضع موضع كناية وجب أنْ يُبْنى لِمَا صار إليه من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه ، ولأنَّ الأسماء إنما تُبْنى بحسب وقوعها موقع المبنيات والدليل على ذلك أنَّ مِنَ العرب مَنْ ينادي صاحبه إذا كان مُقْبِلاً عليه .. فيقول: يا أنتَ ، يا إياك " [٣] فواضح في هذا النقل استدلال أبي سعيد السيرافي عَلَى بعض أصوله و تعليلاته بما رُوِي عن العرب من ندائهم الضمائر مع أنَّ نداء الضمير غير مقيس عند الأئمة فقد (أنكر ذلك الأصمعي) [٤] ووصفه الرضي بالشذوذ، قال : " أما المضمرات ، فَشَذَّ نداؤها ، نحو يا أنتَ ، و يا إياكَ " [٥] وقصره ابن [٦] عصفور

(١) - انظر : الجمل في النحو : ٣٩٣ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ .
(٢) - الايضاح في علل النحو : ١٠٣-١٠٤ ،
(٣) - شرح كتاب سيبويه : ١/١٥١-١٥٢ .
(٤) - نفسه : ١/١٥٢.
(٥) - شرح الكافية : ١/١٦٠ .
(٦) - انظر : المقرَّب : ١/١٧٦ .

وأبو حيان [١] على ضرورة الشعر . على أنّ السرافي يعتمد على ما لم يطرد في ترجيح بعض الآراء ، فقد ذكر أنّ المبرد خالف سيبويه في إجازه إسكان حَرفَ الإعراب للضرورة .. ، ثم قال : « والقولُ عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة .. وقد حَكَى قوم من النحويين أنّ كثيراً مِنَ العرب يُسَكِّنُون لام الفعل إذا اتصلت بالهاء والميم ، والكاف والميم كقولهم : (أنا أُكْرِمْكم) وهذا يدل على جواز ما قلناه ويقويه » [٢] فالسيرافي إذن يستدل لِمَا أجازه من إسكان حَرفَ الإعراب في الضرورة بما جاء من ذلك في شاذ كلام العرب ، وقبل قليل لاحظنا يستدل بما كان من هذا القبيل على صحة بعض أصوله وتعليلاته .

وكذلك استدلّ أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) على بعض آرائه وأصوله بما لم يطرد كاستدلاله لما ذهب إليه من أنّ الأولى تحريك واو الجماعة بالضم لالتقاء الساكنين قال : « يَدُلُّ على تقدم التحريك بالضم في هذه الواو لالتقاء الساكنين أنّ قوما أبدلوا منها الهمزة ، فقالوا : (اشترؤا الضلالة) [٣] » [٤] ، فواضح أنّ أبا علي استدل لأولوية تحريك واو الجماعة بالضم عند التقاء الساكنين بهمز بعضهم هذه الواو في قوله تعالى : « اشتروا الضلالة » ومعروف أنّ هذا الهمز الذي استدلّ به شاذ غير [٥] مقيس لأن الضمة عارضة ، ومما استدل الفارسي عليه بما لم يطرد ما ذهب إليه من أنّ ألف المثنى حرف إعراب لا علامةُ إعرابيةُ ، قال ابن جني : « قال أبو علي : يدل على أن الألف حرف إعراب صِحَّة الواو في (مِذْرَوَان) . قال : ألا ترى أنه لو كانت الألف إعراباً أو دليل إعراب ، وليست مصوغة في جملة بناء الكلمة متصلة بها اتصال حَرْفَ الإعراب بما قبله ، لَوَجَبَ أنّ تُقلَبَ الواو ياءً ، فيقال : مِذْرَيان ، لأنّها كانت على هذا القول كـ (لام) مِعْزَى ، ومَدْعىً ، فصحة الواو في (مِذْرَوَان) دلالة على أنّ الألف مِنْ جُمْلة الكلمة ، وأنها ليست في تقدير الانفصال الذي يكون في الإعراب » [٦] فالفارسي — كما هو

(١) – انظر : التدريب : ١٤٧ .
(٢) – شرح كتاب سيبويه : ١٧٢/٢ – ١٧٣ .
(٣) – سورة البقرة الآية :١٦ ، وهذه القراءة من شوذا الكسائي ، القراءات الشاذة ٢ ، والمحتسب : ٥٥/١ ، وإعراب القرآن : ١٩٢/١ – ١٩٣ .
(٤) – الحجة : ٣٧٠/١ .
(٥) – انظر : سر الصناعة : ٩٨/١ ، والمحتسب : ٢/ ٣٧١ ، وشرح المفصل : ١ /٧١
(٦) – علل التثنية :٦٢-٦٣ ، وسر الصناعة : ٧٠٩/٢ .

واضح – يستدل على ما ذهب إليه من أنّ ألف المثنى حَرْفُ إعراب ، لا علامة إعْراب ، بعدم قلب الواو ياء في (مذروان) ولا خلاف في أنّ (مذروان) من شاذ كلامهم ، فمن المسلم [١] به أنّ الألف متى وقعت رابعةً فأكثر في آخر الاسم قلبت ياءً عند تثنيته سواء أكان أصلها واواً أم ياءً .

وبذا يتبيّنُ أنّ أبا الفارسي يستدل أحْياناً بشاذّ كلامهم على صحة آرائه ومذاهبه

وهو ما برز عند ابن جني (٣٩٢هـ) أكثر من سواه ، فالرجل كثيرا ما يستدل بما شذ من الكلام على ترجيح الآراء ، ومَعْرفة أصول الأشياء ، وكثيرا ما يستأنسُ به لما يتحدث عنه من الشواذ ، وهذا واضح في قوله : « سألتُ أبا علي عن مثال (رَهَبَا) فقال (فَعْعَلَ) ، لأنّ الهمزة ليست بزائدة .. وإن كان هذا ليس في أبنية الأفعال والأسماء هَرَبا من زيادة الهمزة غير أول .. ولهذا المثال نظائر في الشذوذ منها قولهم : قد اكْوَأنّ الرّجلُ ، إذا قَصُرَ ، فالواو زائدة ، ومثالهُ افْوَعَلّ ، وقد قالوا : مَهْوَ أنّ من الأرض ، وهو عندي مَفْوَعَلّ ، وهو في الأسماء نظير (اكْوَأنّ) في الأفعال ، ونظير هذا في الشذوذ قولهم .. » [٢]

وهكذا يسترسل ابن جني في ذكر شواذ كثيرة حتى إذا ما انتهى من ذلك عَلّل صنيعه هذا بقوله « إنّما ذَكَرْتُ هذه الأمثلة الشاذة لأونسَ بها ما ذَهَب إليه أبو علي من أنّ (رَهَيَا) (فَعَيَل) وإن كان هذا من الشواذ في أمثلة الفعل » [٣] ومما يتضح فيه ما صرح به ابن جني هنا من الاستئناس لما لم يطرد بنظائره حديثه عن قراءة : « الدوابْ » [٤] بتخفيف الباء ، فقد وَصَفَ ذلك بأنّه « قليل وضعيف قياساً واستعمالا » [٥] ثم استأنس له بنظائر غير مطردة فقال : « ولكن من بَعْدُ ضَرْبٌ من العُذر ، وذلك أنّهم إذا كرهوا تضعيف الحرفين يحذفون أحدهما من ذلك ظَلْتُ ، ومَسْتُ ، وأَحَسْت .. إذا كانوا قد حذفوا بعض الكلمة في غير تضعيف ؛ فَحَذفُ ذلك مع التضعيف أحرى ألا ترى إلى قول لبيد : » [٦]

---

(١) – انظر : سر الصناعة : ٤٦٩/٢ – ٤٧٠ ، ٧٠٩ ، ٧١٦ ، وأوضح المسالك ٢٤٦/٣ .

(٢) – المنصف : ١٠٧/١ .

(٣) – نفسه : ١/ ١١٠ .

(٤) – سورة الحج الآية : ١٨ .

(٥) – المحتسب : ٧٦/٢ .

(٦) – وعجز هذا البيت :

وتقادمت بالحبس فالسوبان .

انظر : ديوان لبيد : ١٣٨ .

دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فأبانِ

إلا أنّ هذا الباب إنما يحمله الشعر غير أنّ فيه لتخفيف (الدواب) عذراً هو أولى من أنْ يُتَلَقّى بالرد » [١] فابن جني في هذا المثال وسابقه يشير بوضوح إلى استئناسه للظواهر الشاذة ، أو غير المطردة بنظائر لها .وقد يعتمد على الشاذ في تدعيم آرائه ، وأراء أصحابه كقوله : « ذهب أصحابنا إلى أنّ النون في (فَعَلان) (فَعْلى) نحو (سَكْرَان) (سَكْرى) .. بدل من همزة (فعلاء) نحو (حَمْراء) ..والذي يدل على أنّهما ليسا أصلين ، بل النون بدل من الهمزة قولهم في (صَنْعاء) و (بَهْراء) لَمّا أرادوا الإضافة إليهما : صنعاني، وبَهْرانيّ ، فإبدالهم النون من الهمزة في (صَنعاء) و (بَهْراء) يدل على أنّها في باب (فَعلان فَعْلى بدل من همزة (فَعْلاء) » [٢] ولا شك في أنّ ما استدل به ابن جني على ذلك شاذ لا يقاس ، فمن المعروف أنّ قولهم: صنعاني ، وبهراني بإبدال همزة (صَنْعاء) و (بَهْراء) نونا في النسب من شواذ [٣] تغيراته ، مما يدلّ على أنّ ابن جني يستدل بالشاذ على بعض أصوله وآرائه كما فعل بقراءة بعضهم « الحمدُ لُلّه » [٤] بضم الدال ، واللام فقد وصف ذلك بأنه من « الشاذ في القياس ، والاستعمال » [٥] ومع هذا استدل به على قوة اتصال المبتدأ بالخبر ، قال « ثم بعد ذلك إنّك تَفِيدُ من هذا الموضع ما تَنتَفِعُ به في موضع آخر ، وهو أنّ قولك (الحمدُ لله) جملة ، وقد شبّه جزءا ها معاً بالجزء الواحد ، وهو مُدُّ ، وعُلْقٌ فيمن أسكن ، ثم أتبع ، أو السُّلْطان ، أو القُرْفُصاء أو المُنتِن دَلّ ، ذلك على شدة اتصال المبتدأ بخبره ، لأنّه لو لم يكن الأمر عندهم كذلك ، لما أجْرَوا هذين الجزءين مُجْرى الجزء الواحد » [٦] ومما يتضح فيه ما تضح في هذا المثال من استدلال ابن جني بالشواذ على آرائه وأصوله استدلاله على قوة إضافة المصدر إلى فاعله بما شَذّ فيه الفصل بين المضتايفين بالظرف ، أو بغيره ،فقد استقبح ذلك قاصرا إياه على الشعر . ثم قال: « ومِنْ ذلك قوله:

---

(١) - المحتسب : ٢/٧٧ .

(٢) - سر الصناعة : ٢/٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٣) - انظر : شرح الشافية : ٢/٥٤ ، ٥٨ .

(٤) - سورة الفاتحة الآية : ٢ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس : ١/١٨٠ .

(٥) - المحتسب : ١/٣٧ .

(٦) - المحتسب : ١/ ٣٨ .

فَزَجَحْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مزادَه

أي : زَجَّ أبي مزادة القلوصَ ، فَفَصل بينهما بالمفعول به ، هذا مع قدرته على أنّ يقول : زج القلوص أبو مزادة .. وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنّه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيءٍ غير الرغبة في إضافته المصدر إلى الفاعل دون المفعول ،، [١] ولهذا المثال ، وسابقه نظائر [٢] مما يؤكد أنّ الشواذ تقدم حَجَجاً للائمة يعولون عليها في معرفة حقيقة الأصول المرفوضة كقوله : ،، هذه الأشياء الشاذة فيها حُجَج للنحويين في أنْ يقولوا : إن أصل هذا كذا ، وإن أصل هذا كذا ، وكذلك ما حكي عنهم من أنّهم يقولون : غَفَر الله خطائه بوزن (خَطَاعِعه) فيه دلالة على أنّ أصل (رَزَايا) رزائيء بوزن (رزاعع) ألا ترى أن رزيئة كـ (خطيئة)،، [٣]، وأكد ابن جني ما أوضحه هنا من أن الشواذ تقدم للائمة أدلة على حقيقة الأصول المرفوضة بقوله : ،، قال :

حَتّى إذا ما أمْسَجَتْ ، وأمْسَجَا

يريد أمْسَتْ ، وأمْسى ، وهذا أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل (رَمَتْ) رَمَيتْ و (غَزَتْ) غَزَوَتْ .. ألا ترى أنّه لما أبدل الياء من (أمْسَيتْ) جيماً ، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات ، ولا يلحقه الانقلاب الذي لحق الياء والواو ، صَحّحها كما يجب في الجيم ، فَدَلّ (أمْسَجَتْ) على أنّ أصل (أمْسَتْ) أمْسَيتْ ،، [٤] ، وقال في مكان آخر ،، وفي هذا عندي أقوى دليل على ما ندعيه من أنّ العرب إذا هَجّرت أصلا من الأصول ، وانصرفت عنه ، فإنها تنويه ، وتعتقده ، ألا ترى أنّه لولا أنّ أصل (أمْسَتْ) عندهم أمْسَيتْ ، لَمَا قال أمْسَجَتْ ،، [٥] وأضاف ابن جني قائلا : ،، فبهذا ونحوه استدلّ أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة .. ولولا ما ظهر من هذا ونحوه أقدموا على القضاء بأصول الأشياء ، ولما جازا ادّعاؤهم إياها ،، [٦] وقد أكّد أبو الفتح ما ذكره

---

(١) - الخصائص : ٢/٤٠٤ .

(٢) - انظر : سر الصناعة : ١/٣٦٨ .

(٣) - المنصف : ٢/٦٩ - ٧٠ .

(٤) - سر الصناعة : ١/١٧٧ .

(٥) - التمام : ١٣٢ - ١٣٣ .

(٦) - سر الصناعة : ١/ ١٧٨ .

هنا [١] غير مَرّة .

وبذا يتبيّن جَليّاً أن ابن جني قد يعوّل على الشواذ في معرفة حقيقة الأصول المرفوضة ، وفي الاستدلال على أفكاره ومذاهبه وترجيحها كما أنّه يستأنس ببعض هذه الشواذ لبعضها الآخر .

وبعد فلعله اتضّح فيما تقدّم أنّ عَدَم طرد النحوي الظاهرة ، لا يعني أنها ظاهرة لا قيمة لها عنده ، فقد تبيّن أنّ النحاة كان لهم في كثر من الشواذ حجج وأدلة على الأصول والآراء و العلل ، كما أنّهم قد يستأنُسون ببعض هذه الشواذ لما طردوه ، ولما لم يطردوه .

(١) - انظر : الخصائص : ١ /١٦٠ - ١٦١ ، ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ٢/ ٤٩١ ، ٣ /٥٢ والمنصف : ١/ ١٩١ - ١٩٢ ، ٢٧٧ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

تأويل النحاة للشاذ

تأويـل النحـاة للشـاذ

التأويل في الأصل الترجيع [١] . قال ابن منظور : « آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً رَجَعَ، وأوّلَ إليه الشيء رَجّعه » [٢] وقال أيضاً : (أوّل الكلام و تأوّله دبّره و قدّره) [٣] وطبيعة التأويل عند النحاة ، وغرضهم الأساسي منه أيّا كان الكلمة المعبّر بها [٤] عنه يوحي أن المعنى الاصطلاحي لكلمة تأويل عندهم يتّفق ودلالتها المعجمية ، مما يعني تكلّف بعض الدارسين في إثبات أن مصطلح التأويل تسرّب إلى النحاة من كتب التفسير [٥] . فالتأويل عند النحويين يعني تدبّرهم النصّ الخارج على أصولهم باعتقادهم فيه التقديم ، أو التأخير ، أو الزيادة أو النقصان ، أو غير ذلك بغية إرجاعه إلى القاعدة . لهذا يرى أبو حيان أنّ « التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة ، فيتأول [٦] » . أي فيتدبر ليرجع إلى الجادة.

والتأويل مسلك تستدعيه طبيعة اللغة ، وأصول النحاة بعيداً عن الكلفة والتّمحّل ، فـ « دوران جملة أو عبارة على الألسنة كثيراً ما ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن الذي لا يخل بالمعنى ، أو إلى حذف بعض أجزائها التي تغني عنها القرائن القولية ، أو الحالية ، فتقدير الدارس ، وتأويله مستأنساً بفهم الأساليب ، أو مُدْرِكاً للقرائن التي تركها الاستعمال دلائلَ على الساقط من الجملة لا ينفيه البحث اللغوي ، لأنّ اللغة ترجمان الفكر ، وأداة من أدواته[٧] » بل : « قد يرد في كلام العرب ضَرْبٌ من الكلام على وجه شائع لا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف الظاهر .. ومن هذا القبيل قولهم

---

(١) – التعريفات : ٧٢ .

(٢) – اللسان : (أول) .

(٣) – اللسان : (أول) .

(٤) – يعبر النحويون عن التأويل بمصطلحات عدة كالتخريج والحمل ، والتقدير وغير ذلك . انظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٧/١ – ٢٠ .

(٥) – ذهب إلى ذلك الدكتور عبد الفتاح الحموز في(التأويل النحوي في القرآن الكريم): ١٤/١

(٦) – الاقتراح : ٧٥

(٧) – مدرسة الكوفة : ٦٨ ، وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٠ – ٢٢١ – ٢٢٤ ، والعلامة الإعرابية في الجملة : ٦٢ للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف .

: إنّ اسم الزمان لا يُخبَرُ به عن اسم الذات ، وجاؤوا إلى نحو قولهم : (الليلةَ الهلالُ) وأولوه بتقدير اسم معنى ، وهو في هذا الشاهد لفظ (طلوع) مضافاً إلى الهلال [١] » .

فالتأويل إذَنْ من حيث المبدأ ، وبعيداً عن التّمَحُّل ليس مسلكاً غريباً عن روح اللغة ومعطيات الوسط الذي تمارس فيه ، ولكن المتتبع آثار النحاة يجد أنّهم كثيراً ما يوغلون في التأويل بتكلُّف قد يسيء إلى معنى النص ، ويزيد النحو تعقيداً ، ولهذا دعا [٢] كثيرٌ من المحدثين إلى التخفُّف من التأويل ، أو التخلي عنه مستنكرين لجوء النحوي إليه ، وفي ذلك يقول أستاذنا الدكتور (مازن المبارك) « وليس عليه – أي على النحوي – أن يؤول من اللغة ما لم تتسع له قوالب نحوه الصلبة [٣] » . فـ : « ما كان ينبغي له إن استعصت اللغة على بعض أحكامه أنْ يذهب في تأويلها كل مذهب [٤] » ، ومن هذا القبيل قول الأستاذ (عباس حسن) في النحاة البصريين : « وكان من جَرّاء تشددهم أنْ وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم ، وتهدم قواعدهم ، فماذا يفعلون ؟ لجؤوا إلى التأويل المصنوع والتكلف المفسد [٥] » . واستنكر هذا الباحث في مكان آخر تأويل النصوص فقال : « إذا كان القياس عليها غير جائز ، ففِمَ التأويل ؟ أَلِنصَحِّحَ به كلام العرب ؟ أم كلامنا ؟ وإن كان لتصحيح كلام العرب، فَلِمَ لا نقيس عليه بعد ذلك مضمرين في أنفسنا التأويل أيضاً لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنيّة القلبية [٦] » . والأصح أن يؤخذ موقف هذين الباحثين من التأويل على أنّه صدىً لمغالاة النحاة في استبدادهم بالنصوص الكثيرة أحياناً وتأويلهم إياها خلاف الظاهر محافظةً منهم على بعض أصولهم التي لا تأبى طبيعة اللغة مخالفتها ، ولعل شيئاً من ذلك يظهر في قول الأستاذ عباس حسن : « يقولون – يريد البصريين – الموصول يحتاج إلى صلة تجيء بعده ، فلا تتقدم هي ، ولا شيء منها عليه ، أمّا نحو قوله تعالى : {وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ

---

(١) – دراسات في العربية وتاريخها : ٤٦

(٢) – انظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١/١١٤ – ١١٩

(٣) – النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها : ٩١

(٤) – المصدر نفسه : ٩٠ – ٩١

(٥) – رأي في بعض الأصول اللغوية : ٣٧

(٦) – المصدر نفسه : ٦٧

مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ [١] } ، فمؤول على أنّ في الكلام حذفاً والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، و (فيه) متعلّقٌ بمحذوف دلّت عليه صلة (أل) وليس متعلقاً بالصلة نفسها [٢] » . فواضح في هذا النص أنّ النحاة قد يعتسفون في تأويل نصوص كثيرة فصيحة محافظة منهم على أصول وضعوها، لا تأبى طبيعة اللغة مخالفتها . وإذا كان في ذلك ما ينبّه على ضرورة ممارسة التأويل ممارسةً تتطلبها اللغة ووظيفتها كما تتطلبها المحافظة على الأصول المبنية على هذه الطبيعة ، وتلك الوظيفة ، فليس فيه ما يسوغ رفض مبدأ التأويل رفضاً تاماً ، لما لاحظناه قبل قليل من أن التأويل يستجيب لطبيعة اللغة ومعطيات الوسط الذي تُمارس فيه كما أنّ فيه تقويةً للقاعدة ، فالنحوي لا يبغي من تأويل النصوص الخارجة على قاعدته تصحيح كلام العرب ، بل تقوية هذه القاعدة بإظهاره إياها أكثر استيعاباً وشمولاً ، كما أنّ تأويله النص يفوّت على خصمه فرصة الاعتراض به عليه ، لأنّ النص المؤول لا حُجّةَ به لديهم ، فالتأويل من وجوه الاعتراض على الاستدلال بالنص ، لهذا ، ولأسباب أخرى ستتضح بعد قليل لا يسوّغ النحاةُ ما طالب به الأستاذ عباس حسن من البناء على ما في النص المؤول مع إضمار تأويله في النفس كما سيتضح في الحديث التالي عن :

ـ تأويلهم للشاذ ، معالمه ودواعيه .

ـ أصولهم في تأويل الشاذ .

• تأويلهم للشاذ ، معالمه ودواعيه :

يلاحظ المتتبع تأويل النحاة النصوص التي خالفت أصولهم أنّ دافعهم الأساسي في ذلك هو ردُّ هذه النصوص إلى قواعدهم إظهاراً لهذه القواعد بمظهرٍ أكثر استيعاباً وشمولاً ، وتفويتاً على الخصم فرصة الاعتراض عليهم بهذه النصوص . ذلك أنّ تأويل النص عندهم مِمّا يُبطل حجّته ، ويُسقط الاعتراض به ، قال أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) « اعلم أنّ الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين ، الإسناد والمتن

---

(١) – سورة يوسف الآية : ٢٠

(٢) – رأي في بعض الأصول اللغوية : ٣٨ ، ومن الذين سلكوا هذا المسلك في تأويل هذا الأسلوب ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : ١٠١٨/٢ – ١٠٢١ .

.. أما الاعتراض على المتن فمِنْ خمسة أوجه ، الأول .. والرابع : التأويل مثل أنْ يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر [١] :

وَمِمَّنْ ولـد واعامِـ ـرُ ذو الطُّول وذو العرض

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فَدَلَّ على جوازه ، فيقول البصري : إنّما لم يصرفه ، لأنّه ذَهَّبَ به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم [٢] » فواضح أنّ دافع النحوي إلى تأويل النص الذي خالف قاعدته إنّما هو الدفاع عن هذه القاعدة بإسقاطه الاعتراض عليها بهذا النص ، وذلك بتأويله إياه على وجه يتفق وأصلاً من الأصول ، لهذا كان التأويل « بعد اكتشاف الأقيسة والضوابط ، لأنّه جنوح لإخضاع ظواهر اللغة التي تخرج على العُرْفِ ، والتقليد للاطراد والاستواء [٣] » . وهذا ما ينطبق به صنيع النحاة منذ وقت مبكر ، ويبدو أنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) مِمَّن شُهِروا بتأويل النصوص الخارجة على أقيسة اللغة ، يوحي بذلك ما قاله الفرزدق فيه ، وقد بَلَغه أنّ الناس تعيب أحد أبياته . قال : « ما بال هذا الذي يَجُرُّ خصييه في المسجد لا يجعل له بحيلته وجها [٤] » .

ومن النصوص التي أوّلها الحضرمي قول الفرزدق [٥] :

تُرِيك نُجُومَ الليلِ والشمسُ حَيَّةٌ زِحَامُ بناتِ الحارثِ بن عَبَّادِ

فقد عَابَ عنبسة بنُ مَعْدان على الفرزدق في هذا البيت تأنيثه الفعل (تريك) مع أنّه مُسْنَدٌ إلى المصدر المذكّر (الزحام) في حين [٦] أوله الحضرمي على أنّ (الزحام) مَصْدر لـ (زحمة) مُرَاداً بها الجماعة المزدحمة ، مع إقراره بأنّ ما ذهب إليه عنبسة أقوى في الكلام وأعرف ، وتشير بعض المصادر إلى أن الحضرمي حاول تأويل ما لحنه من شعر الفرزدق وهو قوله [٧] :

---

(١) – هو ذو الإصبع العدواني كما في المقاصد : ٤ / ٣٦٤

(٢) – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٤٦ – ٤٨

(٣) – المفصل في تاريخ النحو : ١٤٨ ، وانظر : ١٥٣

(٤) – الموشح : ١٥٩

(٥) – والرواية في الديوان : ١٣٤ – أراها نُجُومَ الليل والشمسُ حَيَّةٌ –

(٦) – انظر : الموشح : ١٦٦

(٧) – ديوانه : ٢٦/٢

وعَضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسْحتاً أوْ مُجَلَّفُ

إذ يروى أنّه قال : « ويروى مُجَرَّف ، وللرفع وجه [١] » وعُني أبو عمرو بن العلاء بتأويل هذا البيت ، إذ يروى أنّه قال للفرزدق : « أصَبْتَ ، وهو جائز على المعنى على أنّه لم يبق سِواه [٢] » .

وعني الخليل بتأويل ما لم يطرد ، فقد عزا إليه البغدادي في توجيه بيت الفرزدق السابق قوله : « هو على المعنى كأنّه قال : لم يَبْقَ من المال إلا مُسْحَتٌ لأن مَعنى (لم يبق) و (لم يدع) واحد [٣] » . ولهذا المثال نظائر أول [٤] فيها الخليل ما خالف الأصول من النصوص .

ومن هذا القبيل عند يونس بن حبيب (١٨٢هـ) صنيعه بقول الصَّلتان العبدي :

فيا شاعراً لا شاعر اليومَ مثله جريرٌ ولكن في كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

فـ (شاعراً) في قوله : يا شاعراً منادى نكرة مقصودة ، لأنّ الصلتان يخاطب جريرا ، وقياسُه أنْ يكون مبنياً على الضم ، فزعم يونس أنّ انتصابه على تقدير: « يا قائلَ الشعر شاعرا ، فيه معنى : حَسْبُك به شاعرا [٥] » ، ومِمَّا أوّله يونس ابن حبيب قول الشاعر [٦]

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أوْ تَنزِلُون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فالقياس يوجب جزم (تنزلون) لأنه معطوف على مجزوم ، وأول يونس رفعه على تقدير : أو أنتم تنزلون [٧] . ولهذين المثالين نظائر [٨] أوّل فيها يونس بن حبيب ما خالف الأصول من النصوص ، ويبدو حرص سيبويه (١٨٨هـ) على ذلك في قوله : « لا ينبغي لك أنْ تكسر الباب ، وهو مطرد .. وقد يُوَجَّه الشيءُ على الشيء البعيد إذا لم

---

(١) – طبقات فحول الشعراء : ٢١/١ ، والموشح : ١٦٠

(٢) – الموشح : ١٦١ ، ونزهة الألباء : ٢٠

(٣) – الخزانة : ١٤٦/٥

(٤) – انظر : الكتاب : ١٣/٢ ، ١٣٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٣٧٩/٤ ، ٣٨٠-٣٨١ .

(٥) – الكتاب : ٢٣٦/٢ – ٢٣٧

(٦) – هو الأعشى انظر : ديوانه : ٦٣ ، والبيت في الديوان برواية لا شاهد فيها .

(٧) – انظر الكتاب : ٥٠/٣-٥١

(٨) – انظر الكتاب : ٣٧٨/١ ، ٣٩٧ ، ٤١/٢ ، ٣٩٩-٤٠١ ، ومجالس العلماء : ٣٠١

يُوجَدْ غيره [١] ". وهذا يعني أنّ سيبويه يحرِصُ على توجيه ما لم يطرد وتأويله ولو على الوجه البعيد محافظةً على طرد الباب .

ويتضح حرص الأخفش (٢٠٨ هـ) والأصمعي (٢١٦ هـ) على تأويل ما خالف أصولهما فيما حَدَّث به عنهما الزجاجي قال : " كان الأصمعي ، وأبو الحسن يقولان : (الإزار) مذكر .. وحَضَر السجستاني فقال له – أي الأصمعي – أوجدُك التأنيث في شعر مَنْ لا يُنكر صاحبه ؟ فقال : هات ، فأنشده [٢] :

تَبَّرأ من دم القتيل وبَزِّه وَقَدْ عَلقت دَمَ القتيلِ إزارُها

فانقطع ، وَسَكَتَ الأصمعي ، ولم يُجِبْ ساعةً ، ثم قال : سَلُوا هذا الرجل عَنْ هذا – يعني الأخفش – فقال له : في (علقت) ضمير المرأة ، فأبدل الإزارَ من ذلك الضمير ، فلذلك قال : عَلِقَتْ ، فأخبرنا الأصمعي بذلك ، فقال : قَدْ وقع لي ما قال قبل أنْ تقولوا لي" [٣] ، فواضح في هذا النص أنّ من الأسباب الأساسية لحرص النحوي على تأويل النصوص الخارجة على أصوله إسقاط اعتراض خصمه بها عليه ، وهذا واضح في تعليق أبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) على الأبيات التي استدلّ بها الكوفيون على جواز مد المقصور في الضرورة قال : " هذه الأبيات غير معروفة ، ولا يُعْرَفُ قائلها ، وغير جائز الاحتجاج بمثلها ، ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأوُّلها على غير الوجه الذي تأولوها عليه [٤] " . فالدافع الأساسي لتأويل السيرافي النصوص التي خالفت أصوله هو تفويته على خصمه فرصة الاعتراض بها عليه ، ولا شك في أنّ هذا هو السبب الجوهري لحرص النحاة على تأويل ما لم يطرد ما أمكنهم الأمر ، وهو ما يُلْمَسُ لدى ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) في حديثه عن توكيد خبر (لكن) باللام ، قال: " ولابد من تقدير المنافاة بين اللام وبين (لكن) ليثبت الامتناع حتى يصح التأويل .. ووجه المنافاة هو أنْ وضع (لكن) للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها ، فهي لا تأتي إلا متوسطةً بين كلامين متغايرين . واللام منقطع ما بعدها عَمَّا قبلها ، فجاءتْ المنافاةُ لذلك ، إذ لا يمكن اجتماع حرفين أحدهما

---

(١) – الكتاب : ٢/٢٧٦

(٢) – البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر : ديوان الهذليين : ١/٢٦ ، واللسان (أزر).

(٣) – مجالس العلماء : ١٣٠ – ١٣١

(٤) – شرح كتاب سيبويه : ٢ / ١٥٠

تـبرأ مـن دم القتـيل وبَـزّه وَقـدْ عَلقـت دَمَ القتـيل إزارُها

فـانقطع، وَسَـكَتَ الأصـمعي، ولم يُجـبْ سـاعة، ثـم قـال: سَـلُوا هـذا الـرجل عَـنْ هـذا ـ يعـني الأخفـش ـ فقـال لـه: في (علقـت) ضـمير المـرأة، فـأبدل الإزارَ مـن ذلـك الضـمير، فلذلـك قـال: عَلِقـتْ، فأخـبرنا الأصـمعي بذلـك، فقـال: قـدْ وقَـع لـي مـا قـال قـبل أن تقولـوا لـي»[1]، فواضـح في هذا النص أنَّ من الأسباب الأساسية لحـرص الـنحوي على تأويل النصوص الخارجة على أصوله إسقاط اعتراض خصـمه بها عليه، وهذا واضح في تعليق أبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) على الأبيات التي استدلَّ بهـا الكوفـيون عـلى جـواز مـد المقصـور في الضـرورة قـال: «هذه الأبيات غير معـروفة، ولا يُعْـرَفُ قائـلها، وغـير جائز الاحتجاج بمثلها، ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأوّلهـا عـلى غـير الوجـه الـذي تأولوهـا عليـه»[2]. فـالدافع الأساسـي لتأويل السيرافي النصـوص الـتي خالفـت أصـوله هـو تفويـته عـلى خصـمه فرصة الاعتراض بها عليه، ولا شـك في أنَّ هـذا هـو السـبب الجوهـري لحـرص الـنحاة عـلى تـأويل ما لم يطرد ما أمكـنهم الأمـر، وهـو مـا يُلْمَـسُ لـدى ابـن الحاجـب (٦٤٦هـ) في حديـثه عـن توكيد خـبر (لكـن) باللام، قال: «ولا بد من تقدير المنافاة بين اللام وبين (لكن) ليثبت الامتناع حـتى يصـح الـتأويل.. ووجـه المـنافاة هـو أن وضـع (لكن) للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها، فهي لا تأتي إلا متوسطة بين كلامين متغايرين، واللام منقطع ما بعدها عَمَّا قبلها، فجـاءتْ المـنافاةُ لذلـك، إذ لا يمكـن اجـتماع حـرفين أحدهما يقتضي الاتصال، والآخر يقتضـي الانفصـال لأنهمـا يؤديـان إلى كـون الشـيء متصـلاً غـير متصـل، ومنفصـلاً غـير منفصـل، وذلـك بـاطل، وإذا تَقـرَّرَتِ المـنافاة، وَوَرَدَ ظاهـر وجـب تأويلـه إنْ أمكـن»[3]. ومـما أشـار فـيه ابـن الحاجـب إلى ضـرورة تـأويل النصـوص المخالفـة

(١) ــ مجالس العلماء: ١٣٠ ــ ١٣١.

(٢) ــ شرح كتاب سيبويه: ٢/١٥٠.

(٣) ــ الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٧٤.

ولا يُضَافُ اسمٌ لما به اتَّحد مَعْنىً وما أوهم ذا إذا وَرَدْ
فهو مؤول بمبدي العذر في نُطق به تأويل ذي تَلَطُّف

ثم قال شارحاً : ((المضاف يُعَرَّفُ أو يخصص بالمضاف إليه ، والشيء لا يُعَرَّف، ولا يتخصص إلا بغيره ، فلابد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما ، فإن تُوُهِّمَ خلافَ ذلك في مضاف ، ومضاف إليه تُلُطِّف في تقدير المغايرة ، فلذلك قيل في قولهم : (صلاة الأولى) : إن المراد صلاة الساعة الأولى ، وفي قولهم : مَسْجد الجامع ، ودين القيمة ، وحبة الحمقاء : إنَّ المراد مَسْجد اليوم أو الوقت الجامع ، ودين الملة القيمة ، وحبة البقلة الحمقاء [١])) . ولهذين المثالين [٢] نظائر أشار فيها ابن مالك إلى ضرورة تأويل ما خلف أصوله ، ونظائر أخرى [٣] أوَّل فيها الكثير مما لم يطرد ، مما يعني أنَّ ما ذهب إليه بعضهم [٤] من أن ابن مالك لم يكن يكلِّف نفسه تأويل الشاذ ليس قائماً على استقراء لأعمال هذا الرجل .

وبعد فقد تلمسنا في هذه الفقرة معالم تَدُلُّ على رغبة النحاة في تأويل ما يخالف أصولهم من النصوص ، كما تلمسنا لديهم ما يؤكد أنَّ مِنْ دوافعهم الأساسية إلى ذلك تفويت النحوي على خصمه فرصة الاعتراض بهذه النصوص عليه ، لأنَّ تأويل النص كما اتضح من قبل يبطل عندهم قيمته الاحتجاجية ، ولهذا ولأسباب أخرى لا يبنون على ما في النص مع إضمار تأويله في النفس ، ولهذا الأمر ما يسوغه من الأصول التي بَنَوا عليها مبدأ التأويل ، والتي سنوضِّحُها فيما يلي :

---

(١) – المصدر نفسه : ٢/٩٢٤ – ٩٢٥

(٢) – انظر : المصدر نفسه : ١/٤٢٠ – ٤٢٢ ، ٥١٤ – ٥١٥ ، ٢/١٠١٨ – ١٠٢١ ، ١٠٤١ – ١٠٤٢

(٣) – انظر : الإحالات في الحاشية السابقة ، وشواهد التوضيح : ٩٣ ، ١١٠– ١١٢، ١٥٤– ١٥٦ ، ١٩٣– ١٩٥، ١٩٨، والتسهيل :٦١–٦٢ ، ٦٤–٦٦ ، ٦٨ ، ١٠٨ – ١٠٩، ٢٢٨– ٢٢٩، وشرح الكافية الشافية :١/٤٣٩ – ٤٤٣ ، ٣ / ١٣٠٦ – ١٣٠٨

(٤) – ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد الخضر حسين في (دراسات في العربية وتاريخها) ص ٤٢ قال : ((وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ)) وإلى ذلك ذهب الدكتور شوقي ضيف في (المدارس النحوية) : ٣١٧ ، ويبدو أن هذين الباحثين الفاضلين حاكيا فيما ذهبا إليه السيوطي في (الاقتراح) : ٢٠٨ ، فقد سبقهما إلى ما ذهبا إليه .

• أصولهم في تأويل الشاذ :

يتساءل الأستاذ عباس حسن كما لاحظنا من قبل عن سبب عدم القياس على ما في النص المؤول مع إضمار تأويله في النفس ، والمتتبع الأصول التي بَنى عليها النحاة مبدأ التأويل يدرك أنّ هذه الأصول لا تبيح ذلك ، ويمكن إجمال أصولهم هذه فيما يلي :

آ – أنّ التأويل ضرب من الاحتمال يخضع له النصّ ، ويفقده قيمتّه الاستدلالية

ب – أنّ الأَوْلى عندهم عَدَمُ التأويل ، والحمل على ظاهر النص ما أمكن

جـ – أنّه لا مانع من تأويل النص على الوجه غير المقيس إنْ لَمْ يَتسنَّ لهم حمله على وجه مقيس ، وفيما يلي تناول هذه الأصول بشيء من التوضيح .

من أصول جمهور النحاة أنّه إذا دَخَل الدليلُ الاحتمالُ بطل به الاستدلال [١] ، وهو ما أفضى بهم إلى العمل بمقولة مفادها أن : « القواعد لا تثبت بالمحتملات [٢] » . وقد عَبّروا عن ذلك عملياً بإبطال بعضهم بناءَ بعضهم الآخر الحكم على نصٍّ يحتمل وجهاً غير ذلك الحكم ، وقد لاحظنا فيما سبق شيئاً من هذا القبيل عند الأخفش (٢٠٨ هـ) والأصمعي (٢١٦ هـ) وغيرهما ، ومنه عند أبي جعفر النحاس (٣٣٨ هـ) إبطاله ما استدلّ به الفراء على تذكير (السماء) قال : (السماء مؤنثة) ، وحكى أنّها تُؤنّثُ وتُذكّر ، وأنشد :

فلو رفع السماءُ إليه قَوْماً ... لحقنا بالسماء مع السَّحَابِ [٣]

وهذا البيت لو كان حجة لحمل على غير هذا ، وهو أنْ يُحمَل على تذكير الجمع، ذكر محمد بن يزيد أنّ (سماءً) تكون جَمْعاً لـ (سَمَاوة) وأنشد هو وغيره:

سماوةَ الهلالِ حتى احْقَوْقفا [٤]

---

(١) – منهج السالك : ١٩٢ ، وانظر : الاقتراح : ٧٦ ، ويرى بعضهم أن مجرد الاحتمال لا يقدح في صحة الشاهد . انظر : شرح أبيات المغني : ٢٧٢/٤ .

(٢) – مغني اللبيب : ٥٨١

(٣) – هذا البيت مجهول النسبة ، انظر : المذكر والمؤنث : ٤٥/١ ، لأبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري ، واللسان (سما) .

(٤) – هو العجاج ، ديوانه : ٢٣٢/٢

ويدل على صحة هذا قوله جل وعز : { ثُمَّ استَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ [١] } [٢] .

فواضح أنّ النحاس أبطل استدلال الفراء بهذا النص على تذكير (السماء) لاحتماله غير ذلك عنده ، كما فعل أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) بما استدلّ به الأخفش على جواز مَدّ المقصور في الضرورة ، قال : ((وأنشد الأخفش :

سَيُغْنِينِي الذي أَغْنَاكَ عَنِّي فلا فَقْرٌ يَدُوم ولا غِنَاءُ

و (الغِنى) مقصور ، وليس له في ذلك حجة مِنْ وجهين ، أنّ البيت يجوز إنشادُه بفتح الغين (فلا فَقْرٌ يَدُوم ولا غَنَاء) والغناء ممدود ، ومعناه معنى الغنى ويجوز أنْ يكون(غِناء) مصدر (غانيته) أي فاخرتُه بالغنى عنه [٣])) . ولهذا المثال نظائر [٤] أبطل فيها السيرافي استدلال غيره بنصوص تَحتمل عنده غير ما استَدَلّوا بها عليه . كما فعل أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) في قوله :((إنْ قُلْتَ : أليس قوم قَدْ ذهبوا إلى أنّ (ليس) من حروف العطف ،ويحملون عليه قوله :

إنما يَجْزي الفَتى ليس الجَمَلْ [٥]

فيمن أنشَده بـ (ليس) فمعناها عاطفة كمعناها غير عاطفة في النفي .؟ قيل إنّها في هذا البيت يستقيم أنْ تكون نافيةً ، ويكون خبرها مضمراً ، فكأنّ التقدير : إنّما يجزى الفتى ليس الجمل الذي يَجْزي ، فحذف الخبر ، فـ (ليس) لا تثبت حَرْفَ عطف من هذا البيت الذي استدلوا به على ذلك [٦])) . ولهذا المثال [٧] نظائر أبطل فيها الفارسي استدلال بعضهم بنصوص احتملت عنده غير ما استدلوا بها عليه ، وهو ما لخصه ابن جني بقول: ((العملُ على الظاهر لا على المحتمل [٨])) . وهذا ما عمل به الزمخشري (٥٣٨هـ)

---

(١) – سورة البقرة الآية : ٢٩

(٢) – إعراب القرآن : ٣٦٣/٤ وانظر : المذكر والمؤنث : ٤٥/١ لأبي القاسم الأنباري

(٣) – شرح كتاب سيبويه : ٢ / ١٤٧ – ١٤٨

(٤) – انظر : المصدر نفسه : ١٣٦/١ – ١٣٧ ، ١٦٦ ، ١٠٤/٢ – ١٠٧

(٥) – عجز بين للبيد ، وصدره :

وإذا أُقْرِضْتَ قرضاً فاجزه ، (انظر : ديوان لبيد : ١٧٩)

(٦) – الحجة للقراء السبعة : ٢ / ١٧٨

(٧) – انظر : المسائل العضديات : ٦٢ – ٦٣ ، والمسائل الحلبيات : ٢٢٦ – ٢٢٧

(٨) – الخصائص : ٢ / ٦٣

في رَدّه على المبرد إجازته إعادة لام الأسماء الستة لدى إضافتها إلى ياء المتكلم قال : « أجاز المبرد أبيّ وأخيّ ، وأنشد :

وأبيّ مالك ذو المَجَاز بِدَارِ [١]

وَصِحَّةُ مَحْمَله على الجمع في قوله [٢] :

بكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بالأَ بينا

تدفع ذلك » [٣] فالزمخشري كما هو واضح رَدَّ ما أجازه المبرد من إعادة لام الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم استدلالاً ببيتٍ يَحتَمِل غير ما استُدِلَّ به عليه .

ولو استرسلنا في استعراض معالم أخْذ سائر الأعلام بالقاعدة الكلية التي تقول : « إن القواعد لا تثبت بالمحتملات » و « إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ بطل به الاستدلال » لأطلنا بلا طائل، فكثيراً ما نقف على معالم ذلك عند ابن يعيش [٤] ، وابن الحاجب [٥] ، وابن عصفور [٦] ، وابن مالك [٧] ، والرضي [٨] ، وأبي حيان [٩] مما يوضح بجلاء أنّ النص إذا ما احتمل عندهم تأويلاً غير ما استدل عليه فقد قيمته الاستدلالية ، وهذا يسّوغ عدم قياسهم على ما في النص المؤول ما أمكنهم الحمل على ظاهر النص . فمن أصولهم المقرّرة أنّ : « ما لم يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير [١٠] » وأنّ : « التمسّك بالظاهر

---

(١) – عجز بيت لمؤرخ السلمي ، وصدره :

قَدَرٌ أحَلَّك ذا المجاز وقد أرَى (الخزانة : ٤/٤٦٧ ، ٤٧٢) .

(٢) – عجز بيت لزياد بن واصل السَلَمي ، وصدره :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصواتنا (الخزانة : ٤/٤٧٤ ، ٤٧٦) .

(٣) – المفصل : ١١٠ ، وانظر الخزانة : ٤ / ٤٦٧

(٤) – انظر : شرح المفصل : ٢/١٦ ، ٥ / ٨ – ٩

(٥) – انظر : الأمالي النحوية : ٢/٨٢

(٦) – انظر : الممتع : ٥٣٧ – ٥٣٨ ، وشرح الجمل : ٢/١٨٧ – ١٨٨ ، ٤٥٨ – ٤٥٩ .

(٧) – انظر : شرح الكافية الشافية : ١/٤٣٩ – ٤٤٣ ، ٢/١٠٠٩ – ١٠١٠ ، والتسهيل : ٦٤-٦٦ ، ٢٢٨ – ٢٢٩

(٨) – انظر : شرح الكافية : ١/٢٤٥ ، ٢٩٦ ، ٢/٢٠١ – ٢٠٢

(٩) – انظر : البحر : ١/٣٣٥، ومنهج السالك : ٩، ٢٠ ، ١٢٨ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣-١٩٤

(١٠) – الإنصاف : ١/٢٤٩

واجب ما أمكن [١] » . ولهذا نجدهم يتحامون التأويل ، أو يتخففون منه ما وسعهم ذلك، وقد بدت معالم هذا المبدأ واضحة في سلوكهم ، ومن هذا القبيل عند الأخفش (٢٠٨هـ) استحسانه القراءة التي لا تأويل فيها قال: « قال [٢] مَرَحاً ومَرِحاً ، والمكسورة أحسنهما، لأنك لو قلت : تمشي مَرِحا كان أحسن من (تمشي مَرَحاً) [٣] . وواضح أنّ الأخفش إنّما استحسن الكسر في هذه القراءة ، لأنّه لا يحوج إلى تقدير ، فـ (مَرِح) مشتق لا مانع من وقوعه حالاً ، خلافاً لـ (مَرَحاً) فإنّه مصدر جامد لا يقع حالاً إلا على تأويله بمشتق كما هو معروف .

ومن معالم تخفّف ابن السراج (٣١٦ هـ) من التأويل ما أمكن اختياره الوجه الأقلّ كُلفةً في التأويل قال : « قول ذي الرمة [٤] :

وإني متى أشرِفْ على الجانب الذي به أنتِ من بين الجَوانب ناظرُ

هو عند سيبويه على تقديم الخبر : (وإني ناظر متى أُشرف) ، وأجاز أيضاً إضمار الفاء ، والذي عند أبي العباس وعندي فيه ، وفي أمثاله أنّه على إضمار الفاء لا غير ، لأنّ الجواب في موضعه ، فلا يجوز أنْ تَنوي فيه غير موضعه إذا وُجِدَ له تأويل [٥] » فابن السراج تَخيّر إذن الوجه الأقل كلفة في توجيه هذا النص مما يعني أنه يتخفّف من التأويل ما أمكنه الأمر .

ومن معالم ذلك عند أبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) نَصّه أنّه : « ليس الحمل على المعنى بالأصل [٦] » ، ولهذا كان حمل الكلام على لفظه عنده أولى من حمله على معناه . وهذا واضح في قوله : « فأما ما روى عن ابن كثير من قراءته : (ثم لم تكن فِتنتهم) [٧] »

---

(١) – الإنصاف : ٧٩٦/٢ ، وانظر: الأصول : دراسة إبيستمولوجية : ١٧٠-١٧١

(٢) سورة الإسراء آية : ٣٧

(٣) – معاني القرآن للأخفش : ٦١٢/٢ – ٦١٣

(٤) – ديوانه : ١٠١٤/٢

(٥) – الأصول في النحو : ٤٦١/٣ – ٤٦٢ ، وانظر : الكتاب : ٨٦/٣ ، والمقتضب : ٧١/٢ ٧٢-

(٦) – التكملة : ١٨٩ ، وانظر : أبو علي الفارسي : ٦٣٨ – ٦٣٩

(٧) – سورة الأنعام الآية : ٢٣

نصباً ، فقد أنّث (أنْ قالوا) لَمّا كان (الفتنة) في المعنى .. والرواية الأولى [١] أوجه من حيث كان الكلام محمولاً فيه على اللفظ [٢] ، فالفارسي كما هو ملاحظ يؤْثِرُ حَمْلَ الكلام على لفظه دون معناه، لأنّه الأصل ، ولأنّه لا يُحْوِجُ إلى تأويل . وهذا من معالم إعراضه عن التأويل ما أمكن .

ومن معالم هذا الإعراض عند ابن جني – على كثرة تأويله – قوله : " إذا شاهدتَ ظاهراً يكون مثلُه أصلاً ، أمْضَيْتَ الحكم على ما شاهدته في حال ، وإن أمكن أنْ تكون الحال في باطنه بخلافه [٣] " ، وقد عَمِل أبو الفتح بهذا الأصل في حديثه عن قول الشاعر [٤] :

بَني عُقَيْل ماذِهِ الخنافقُ المالُ هَدْيٌ ، والنساءُ طَالِقُ

فقد ذكر أنّ (الخنافق) جَمْعُ (خَنْفَقِيق) ، ثم رَجّح أنّ قافه الثانية حُذِفَتْ ، ثم حُذِفَتْ ياؤه فبقي (خَنْفَقَا) فقيل في تكسيره في هذا البيت (خَنَافِق) ثم قال: فإنْ قُلْتَ : ما أنكرت أن يَكُون حَذْفَ القاف الأولى فبقي (خَنْفَيق) ، وكان قياس تكسيره (خنافيق) غير أنّه اضطر إلى حذف الياء كضرورته إلى حذفها في قوله [٥] :

والبكـراتِ الفُسَّجَ العَطامِسَـا

قيل : الظاهر على غير هذا ، وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمل [٦] ". فابن جني إذن يُعْرِضُ عن التأويل ، والحمل على خلاف الظاهر إن أمكنه الحمل على الظاهر حرصاً منه على التخفُّفِ من كلفة التأويل وتمحلاته ، ولهذا يغير أحياناً رأيه في القضية

---

(١) – يشير إلى قراءة مَنْ قرأ ، ثم لم تكن فتنَتُهم إلا أنْ قالوا ، برفع (فتنتهم) . انظر : الحجة للقراء السبعة : ٣/٢٨٨

(٢) – الحجة للقراء السبعة : ٣ / ٢٨٨

(٣) – الخصائص : ١/٢٥١

(٤) – لم أقف على نسبة هذا الرجز ، والخنفقيق الدّاهية ، انظر : اللسان (خنفق) .

(٥) – هو ذو الرمة كما في (الكتاب) : ٣ /٤٤٤ – ٤٤٥ ، والفُسَّج : جمع فاسجة وهي الناقة التي ضربها الفحل قبل أنْ تَستَحق الضراب ، والعطامس جمع عيطموس وهي الناقة الفتية ، اللسان (فسج) و (عطمس) ، وهذا الرجز ليس في ديوان ذي الرمة .

(٦) – الخصائص : ٢ / ٦٢ – ٦٣

الواحدة تغييراً يكاد يكون فيه شيءُ من التناقض طلباً للتوجيه الأقل كلفة ، وهذا واضح في حديثه عن (أَرْسُل) من قول الشاعر [١] :

أو كان في قلبي كَقَدْرِ قُلامَة حُبّاً لغيرك قد أتاها أَرْسُلي

قال : " كَسَّر (رَسُولا) على أَرْسُل ، لأنّه أرادَ تأنيث المرأة فنحّى بذاك مَنْحَى (عُقَاب)و(أَعْقُب) وذلك أنّ الرسول في نحو هذا إنّما يكون النساء في غالب الأمر " [٢] وأعرض أبو الفتح في مكان آخر على هذا التأويل ، لاهتدائه إلى تأويل أقلّ كُلْفَةً وتمحّلاً قال : " قال الفراء في قول الشاعر : لو كان في قلبي .. إنّه إنما كسر (رَسُولاً) على (أَرْسُل) لأنّه ذهب بالرسول هنا إلى المرأة [٣] " .

ثم استرسل ابن جني في عرض هذا التأويل حتى إذا انتهى من ذلك أعرض عنه قائلاً : " وإذا كان الرسول بمعنى الرسالة ، فقد كُفينا هذا التّمحّل والتطلب، فلنقل:إنّه كسر (رَسُولاً) على (أَرْسُل) لأنّ الرسول هنا الرسالة ، وهو مؤنث البتة [٤] " .

وبذا يتضح أنّ ابن جني شأنه شأن عامة النحاة يتمسك بالحمل على ظاهر النص متحامياً التأويل ، أو متخففاً من التكلّف والتّمحّل فيه ما أمكنه الأمْر

وهذا ما نجده عند الزمخشري (٥٣٨ هـ) في قوله : " عزير ابن الله [٥] مبتدأ وخبر و (عزير) اسم أعجمي كـ(عازر) و (عيزار) .. ولعجمته وتعريفه امتنع من صرفه ، ومَنْ نَوّن فقد جَعَله عربياً ،وأما قول مَنْ قال : سُقُوطُ التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة مَنْ قرأ : أحدُ الله الصّمَد [٦] أو لأنّ (ابناً) رُفع وصفاً ، والخبر محذوف ، وهو معبودنا ، فَتَمحّلُ عنه مندوحة [٧] " ولهذا المثال نظائر [٨] تحامى فيها الزمخشري التأويل

---

(١) – كذا رواه ابن جني في (الخصائص) : ٤١٦/٢ ، والتّمام : ١٢٨ ، والخاطريات : ٢٨ والبيت لجميل بثينة ،وهو في ديوانه : ١٨٠ برواية لا شاهد فيها على ما يتحدث عنه ابن جني

(٢) – الخاطريات : ٧٨

(٣) – التمام : ١٢٨

(٤) – المصدر السابق .

(٥) – سورة التوبة الآية : ٣٠

(٦) – سورة الإخلاص ، وانظر : البحر : ٥٢٨/٨

(٧) – الكشاف : ٢٦٣/٢

(٨) – انظر : الكشاف : ١٣١/٢ ، ٣٦/٤

عندما أمكنه الحملُ على الظاهر ، ومن معالم ذلك عند ابن يعيش (٦٤٣ هـ) قوله : « ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً قضّينا بالشاهد ، وإن احتمل غير ذلك إذا لم تقم بيّنةٌ على خلافه ، فلا يجوز ترك حاضر متيقن له وجه من القياس إلى أمر محتمل [١] » .

وقد ألحّ أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) على هذا المبدأ كثيراً ، فقد نص أنّ « التأويل خلاف الأصل [٢] » . وأنه : « لا نَصِيرُ إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره [٣] » . وقد أكد هذا الأصل غير مرة [٤] وعمل به ، فقد علق على أحد التأويلات قائلاً : « هذا خروج عن الظاهر ، وتكلف في الإعراب [٥] » . وتخيّر الوجه الذي لا تأويل معه في توجيه قوله تعالى : « كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ [٦] » قال في الفعل (أضاء):« إذا كان لازماً . فقالوا : إنّ الضمير في (أضاءت) للنار ، و (ما) زائدة ، و (حوله) ظرف معمول للفعل ، ويجوز أنْ يكون الفاعل ليس ضمير النار ، وإنّما هو (ما) الموصولة ، وأنّث على المعنى ، أي : فلما أضاءتْ الجهة التي حوله .. والأولى في الآية بعد ذلك أن يكون (أضاءَتْ) متعديا ، فلا يحتاج إلى تقدير زيادة ، ولا حمل على معنى [٧] » . ولهذا المثال نظائر [٨] يُلْمَسُ فيها تَحَفُّفِ أبي حيان من التأويل وحمله على الظاهر ما أمكن ، وهو ما لمسنا معالمه عند معظم النحاة الذين لا يلوذون بالتأويل ما وجدوا عنه مُتَحَوَّلاً إلى الحمل على الظاهر ، وإذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعي ألا يقيسوا على النص المؤول مضمرين تأويله في النفس . ومما يحول دون ذلك أنّهم لا يتورّعون عن تأويل النص على ما ليس بمقيس عندهم إنْ لم يتسنَّ لهم تأويله على وجه مقيس وهو أمر أوضحه ابن هشام (٧٦١ هـ) غير مرة [٩] . وبَدَتْ معالمه عند

---

(١) – شرح المفصل : ٤٥/٨

(٢) – منهج السالك : ١٠٩

(٣) – البحر : ٣٠٨/١

(٤) – انظر : البحر : ٣٢٦/١ ، ٣٠٧/٤

(٥) – البحر : ٣٩٦/٤

(٦) – سورة البقرة الآية : ١٧

(٧) – البحر : ٧٨/١ – ٧٩

(٨) – انظر : البحر : ٢/٢

(٩) – انظر : مغني اللبيب : ١٠٧ ، ٤٨٥ ، ٦٠٣ ، ٦١٣

الأعلام منذ وقت مبكر ، فهذا سيبويه (١٨٨ هـ) ينصّ على أنّه : « قد يُوَجّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يُوجَدْ غيره [١] ». وبيّنَ أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) أنّه يمكن تأويل النص على ما ليس بمقيس إذا لم يمكن تأويله على وجه مقيس ، قال : « الحَمل على القياس ، والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمرٌ يضطر إلى خلافه ويخرج عن الشائع الواسع [٢] » . وقد عمل بذلك أبو علي فتحامى الحمل على ما لم يطرد عندما أمكنه التأويل على المطرد في قوله : « فإنْ قُلتَ : فقد قرأ بعضهم (يُذْهِبُ بالأبصارِ [٣])، فأثبت الباء مع النقل بالهمزة ، فَهَلاّ أجَزْتَ في (آتينا بها[٤]) أن تكون أفعلنا بها، ولا تكون فاعلنا ، فإنّ ما ذكرته هو قياس هذا القول، إلا أنّ الحمل والرد إليه ينبغي ألا يجوز ما وُجِدَ عنه مندوحة [٥] ».واضطر أبو علي فأوّل النص على ما ليس بمقيس عنده في قوله: « قول الفرزدق [٦] :

مُستقبلين شَمَال الشام تَضربنا ... بحَاصِبٍ كنديف القُطنِ مَنثُورِ
على رواحلنا تُلقي وأرحلنا ... على زَوَاحف تُزجَى مُخُّهاريرِ

فكسر الراء من (ريرِ) لأنّه أراد النسب ،وهو (ريريٌّ) فاعلم. فَخَفّفَ ياء النسب [٧] » فأبو علي كما هو واضح أوّل قول الفرزدق على تخفيف ياء النسب مع أنّه نصّ غير مرة [٨] على أنّ هذا التخفيف غير مقيس ، ولهذا المثال نظائر[٩] أوّل فيها النصوص على وجوه غير مقيسة .

وهو ما يلاحظ لدى ابن جني (٣٩٢ هـ) في تأويله بعض القراءات القرآنية ،

---

(١) – الكتاب : ٣/٣٧٦

(٢) – الحجة للقراء السبعة : ١/٨٦

(٣) – النور : ٢٤-٤٣ ، وانظر : البحر ٦ / ٤٦٥

(٤) – سورة الأنبياء الآية : ٤٧

(٥) – الحجة للقراء السبعة : ١/٢٣٨

(٦) – ديوانه : ١/٢١٣ ، والبيت هنا برواية لا شاهد فيها .

(٧) – المسائل المنثورة : ٢٤٥ – ٢٤٥٦ ،وانظر : الخزانة : ١/٢٣٨ – ٢٤٠

(٨) – انظر : المسائل البصريات : ١٦ ، والحجة للقراء السبعة : ١/٨٥ – ٨٦

(٩) – انظر : المسائل العضديات : ٢٠٢ ، والمسائل العسكرية : ١٦٩

وأكّده بنصه على أنّ الشيء إنّما « يُحْمَلُ على الشذوذ إذا لم يُوْجَدْ له وجه غيره [١] » .

وقد يؤول الزمخشري (٥٣٨ هـ) النصوص على ما لم يُقَسْ كالجر على الجوار ، فقد حمل عليه قراءة بعضهم : « وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ [٢] » قال : « وقرىء الأيمن بالجر على الجوار نحو : (جُحْرِ ضَبِّ خربٍ [٣]) ولا شك في أنّ الجر على الجوار غير مقيس [٤] ، ومما أوّله الزمخشري على ما لم يقس قراءة بعضهم : « إنّ كثيراً مِنَ الخُلَطاءِ ليبغيَ بعضُهم على بعضٍ [٥] » بنصب ياء (يبغي) قال : « وقرىء (ليبغيَ) بفتح الياء على تقدير النون الخفيفة ، وحذفها كقوله [٦] :

اضربَ عَنْكَ الهمومَ طارقَها [٧]

مع أنّ حذف نون التوكيد الذي أوّل الزمخشري عليه هذه القراءة غير مقيس [٨] .

ويؤول ابن يعيش (٦٤٣ هـ) النص على ما لم يقس إذا لم يجد عنه مندوحة ، بل على ما لم يرتض حمل غيره عليه كما يُفْهَمُ من حديثه عن الحكاية ، وعن حذف المبتدأ ، قال: « حَذْفُ المبتدأ إذا كان صلة ، وهو العائد قبيحٌ ، وإنّما جاء منه ألفاظ شاذة تسمع ، ولا يحمل عليه، ما وجد عنه مندوحة [٩] » . ويبدو أن ابن يعيش لم يجد عن هذا الحذف

---

(١) – المنصف : ١٠٦/٢ ، وانظر المحتسب : ٦١/٢ – ٦٢ ، وقارن بما في : ٢٧٢/١ ، وانظر أيضاً : ١٥٨/١ ، ١٦٣/٢

(٢) – سورة طه الآية : ٨٠ ، هذه القراءة من شواذ أبي عمرو ، القراءات الشاذة : ٨٩ ، والقراءة المشهورة نصب (الأيمن) .

(٣) – الكشاف : ٧٩/٣

(٤) – انظر : الأمالي النحوية : ١٥٠/١

(٥) – ص : ٣٨ – ٢٤ ، وهذه القراءة غير معزوة في (البحر) : ٣٩٣/٧ ، ومعجم القراءات : ٢٦٢/٥ .

(٦) – صدر بيت سبق الحديث عنه ، وعجزه : ضربك بالسيف قونس الفرس .

(٧) – الكشاف : ٨٧/٤

(٨) – انظر : الخصائص : ١٢٦/١ ، والمحتسب : ٨٠/١ ، والمفصل : ٣٣٢ ، وشرح المفصل : ٤٤/٩ ، وارتشاف : ٣٠١/٣

(٩) – شرح المفصل : ٤٦/٨

مندوحة في تأويل قوله تعالى : «ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا [١]» فقد أوله على تقدير : (أيُّهم هو أشدُّ على الرحمن) قال : « إنَّ الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية ، وإضمار قول تقديره لَنَنْزَعَنَّ من كل شيعة الذي يُقالُ فيه أيُّهم أشدُّ ، و (أيُّهم) عنده هنا استفهام مرفوع .. وأما سيبويه فكان يذهب إلى أنّه اسم موصول بمعنى الذي ، وقد حذف العائد من صلته ، واصله أيُّهم هو أشدُّ فحذف (هو) العائد المرفوع .. والوجه ما ذهب إليه سيبويه .. وأما مذهب الخليل ، وإرادة الحكاية ، وإضمار القول فهو شيء بابه الضرورة ، والشعر أجملُ به ، فلا يصار إليه وعنه مندوحة [٢] » . وقد أوّل ابن يعيش بعض النصوص على هذا الذي لا يحمل عليه ما وُجِدَ عنه مندوحة في حديثه عن اسمية (نِعْم) و (بِئْسَ) وفعليتهما ، فقد ذكر أنّ البصريين . والكسائي يقولون بفعليتهما ثم قال : « وذهب سائر الكوفيين إلى أنّهما اسمان مبتدأن . وقد احتجوا لذلك بمفارقتهما الأفعال بعدم التصرف ، فإنّه قد تدخل عليهما حروف الجر . وحكوا : (ما زيدٌ بِنِعْمَ الرجل) وأنشدوا لحسان بن ثابت [٣] :

أَلستُم بنعم الجار يُؤلَفُ بَيتُه أخا قِلّةٍ أو مُعدَم المال مَصرَمَا

والحق ما ذكرناه ، وأما دخول حرف الجر ، فعلى معنى الحكاية . والمراد ألستَ بجارٍ مقول فيه نِعْمَ الجار .. [٤] » .

فواضح إذن أنّ ابن يعيش لا يمتنع من تأويل النص على ما ليس بمقيس بل على ما لم يرتض حَمْلَ غيره إذا لم يتسنَّ له تأويله على وجه مقيس . وقد أكد ابن الحاجب(٦٤٦ هـ) هذا المبدأ غير[٥] مرة كقوله : « الخفض بإضمار حَرْفِ الجر قليل شاذ باتفاق . وإذا ثَبتَ ذلك فالقياس على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثير الشائع غير سائغ [٦] » . وهذا يعني أنّ ابن الحاجب يجيز التأويل ما لم يُقَسْ إنْ لم يَتسنَّ له غيره . وأكد ابن

---

(١) – سورة مريم الآية : ٦٩

(٢) – شرح المفصل : ٨٧/٧ – ٨٨

(٣) – ديوانه : ٣٥/١

(٤) – نفسه : ١٢٧/٧ – ١٢٨

(٥) – انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٧٤/١ –١٧٦ ، ١٩٨/٢–١٩٩ ، والأمالي النحوية : ٦٢/١

(٦) – الأمالي النحوية : ٣٥/٤

عصفور (٦٦٣ هـ) هذا الأصل فقال : « لا ينبغي أنْ يُحْمَل على الشذوذ ما أمكن [١] » وقال : « مهما أمكن الحمل على المطرد كان أولى [٢] » ،ويتخير الحمل على ما كثرت نظائره .. دون ما قلّت إذا كان لابد من الحمل على أحدهما وهذا واضح في قوله : « من العرب مَنْ يعتدُّ بالحركة في (رَمَتا) وإن كانت عارضة لشدة اتصال الضمير بما قبله حتى كأنّه بعضه ، فيرد الألف فيقول : (رماتا) وذلك ضرورة ، لا يجيء إلا في الشعر ، وعليه قوله :

لَهَا مَتْنَتَـانِ خَظَّاتَاكَمَـا أَكَبَّ على سَـاعديه النَّمِرْ

أراد خَظَتا ، وقد يجوز أن يكون تثنية (خَظَاة) كأنّه قال : خظاتان ، ولكنه حذف النون ضرورة .. والأول أولى لأنّه له نظائر كثيرة من الاعتداد بالعارض في كلام العرب ، وحذف نون الاثنين للضرورة قليل جداً [٣] » . وبذا يتضح أنّ ابن عصفور شأنه شأنُ سائر النحاة لا يمتنع من تأويل النص على ما لم يطرد إنْ لَمْ يَتسَنَّ له غيره ، وأوضح أنّه يتخيّر من ذلك الحَمْلَ على ما كثرت نظائره

وأشار ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى إمكان التأويل على ما لم يقس إذا لم يمكن الحمل على سواه ، وذلك في حديثه عن حذف لام الفعل المفتوح العين مثل (ضللت) فقد ذكر أنّ هذا النحو من الأفعال قد تحذف لامه ، ولكن : « لا يقاس على ما ورد منه . ولا يحمل عليه إن وُجِدَ عنه مندوحة [٤] » .

وعمل الرضي (٦٨٦ هـ) بهذا المبدأ في تأويله ما لم يطرد . قال : « الأولى ألا تُحْمَل الكلمة على الشذوذ ما أمكن [٥] » . وقال : « ارتكاب خلاف الأصل إنْ كثر إذا كان مُستَعْمَلاً ، أهْوَنُ من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل ، وإن قل [٦] » . وهذا كله يعني أنّ الرضي قد يؤول النص على ما لم يطرد إذا لم يجد عنه مندوحة ، وهو ما نجد

---

(١) – الممتع : ٥٠٠

(٢) – الممتع : ٢٧٠

(٣) – الممتع : ٥٢٦ – ٥٢٧

(٤) – شرح الكافية الشافية : ٢١٧٠/٤

(٥) – شرح الشافية : ١٢٩/١

(٦) – شرح الكافية : ٢٠/٢

معالم له عند أبي حيان [١] الأندلسي (٧٤٥ هـ) في تأويله بعض القراءات القرآنية .

مما تقدم يتضح أنّ التأويل في حدوده الطبيعية وبعيداً عن الكلفة والتّمحّل مَسْلَكٌ لا تأباه طبيعة اللغة ، ومعطيات الوسط الذي تمارس فيه ، إذ كثيراً ما يحفل هذا الوسط بما يدعو إلى حذف ما يجب ذكره ، أو إلى تقديم المتأخر ، وتأخير المتقدم ، ولا شيء يمنع من إعادة ترتيب التركيب اللغوي على ما هو شائع ومألوف في نظائره ، ولكن النحاة غالوا بعض الأحيان في ممارسة التأويل ، وتمحلوا كُلَّ تَمَحُّلٍ ، مما أثار عليهم نقمة بعض الدارسين ، وقد تَلَمَّسْنا معالم حرص الأعلام على تأويل النصوص الخارجة على قواعدهم كما تَلَمَّسْنا دوافعهم إلى ذلك لفهم موقفهم في ضوء هذه الدوافع ، ولاحظنا أنّ غرضهم [٢] الأساسي من تأويل النص الخارج على قواعدهم هو المحافظة على قوة هذه القواعد ومتانتها ، بتأويل هذا النص ، وَرَدِّه إلى الجادة ، وإسقاط اعتراض الخصم به على قواعدهم ، لأنّ تأويل النص عندهم يُبْطِلُ قيمته الاحتجاجية لاحتماله غير ما احْتُجَّ به عليه ، إذ من أصولهم أنّه إذا دَخَل النصَّ الاحتمالُ بَطَل به الاستدلال ، لهذا لم يكونوا يبنون القواعد على المحتملات ، ولهذا ولتحاميهم اللجوء إلى التأويل تَمَسُّكاً بالحمل على الظاهر ما أمكن ولتأويلهم كثيراً من النصوص على وجوه غير مقيسة ، إنْ لم يَتسنَّ لهم حملها على المقيس لهذه الأمور كلها لم يكنوا يقيسون على ما في النص المؤول مع إضمار تأويله في النفس .

---

(١) – انظر : مثلاً البحر : ١٦٧/٧ ، ٥١٥/٤

(٢) – أشار الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم) : ٢١/١-٣٥ إلى أسباب أخرى للتأويل ، معظمها خاص بالقرآن الكريم كالمحافظة على سلامة معاني بعض الآيات التي يُفْسد الحملُ على ظاهر معانيها ، وكأثر المذاهب والفرق الإسلامية ، والاحتجاج للقراءات القرآنية ، ومن الأسباب العامة التي عزا إليها الدكتور الحموز ظاهرة التأويل ، المحافظةُ على أصول نظرية العامل ، وهذا السبب المشمول فيما أكدتُ بالمعطيات أنّه السبب الرئيسي للتأويل عامةً وهو المحافظة على القواعد ، ولا شك في أنّ هذه القواعد قائمة على أصول نظرية العامل لدى النحاة .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع

رَدُّ النحاة للشاذ

رَدُّ النحـاة للشاذ

تتمثل أحياناً معالجة النحوي ما لم يطرد في قواعده بتلحين النصوص التي جاءت به حيناً ، وبردّ روايتها على الوجه الذي لا يطرد بروايتها على وجه مطرد ، أو مُوَجّه حيناً ثانياً ، وبالطعن في هذه النصوص إذا ما كانت مجهولة النسبة حيناً ثالثاً ، وفيما يلي توضيح هذه القضايا بمعرفة أسبابها ، وتَلَمُّس معالمها لدى الأعلام، وبيان مواقفهم تجاهها وذلك من خلال الحديث عن الأمور التالية :

أولاً : تلحينهم الشاذ .

ثانياً : ردُّهم الرواية بالرواية .

ثالثاً : طعنهم فيما جُهل قائله .

• أولاً : تلحين النحاة للشاذ :

لحن بعض الأعلام شيئاً مما لم يطرد في قواعدهم ، وقبل المضي في عرض ما أُثِرَ عنهم في ذلك يحسن أن نوضح مواقف الدارسين قديماً وحديثاً تجاه تلحين مَنْ عاش فيما عرف لديهم بعصور الاحتجاج ، فقد منع ذلك بعضهم وأباحه بعضهم الآخر ، والذين نَصُّوا على منعه في القديم والحديث قلة إذا ما قُورِنُوا بِمَنْ أباحه وأقدم الذين منعوه صراحة فيما وقفت عليه ابن عصفور (٦٦٣ هـ) كما سيتضح فيما بعد ، وابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) في قوله : « العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني [١] ». وكذلك قال ياسين الحمصي (١٠٦١ هـ) : « الحق أنّ العربي يتكلم بغير لغته ، ولا يتكلم بالخطأ [٢] ». ونظير ذلك قول البغدادي (١٠٩٣ هـ) : « العرب معصومون عن الخطأ واللحن في الألفاظ ، حتى قيل : إنّ البَدَوي لا يطاوعه لسانه في ذلك [٣] ».

ومن المحدثين الذين منعوا تلحين عرب عصور الاحتجاج الأستاذ طه الرواي في قوله : « وارتقى الأمر ببعضهم إلى تلحين بعض فحول الجاهلية .. ولا ندري بعد تلحينهم

---

(١) – مغني اللبيب : ٣٣٧

(٢) – حاشيية ياسين الحمصي على التصريح ، وهي على هامش التصريح : ٢/٢٢٥

(٣) – الخزانة : ١١/٤٥٧ –٤٥٨ ، وانظر : ٩/١٠٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٢/١٨٥ – ١٥٩ ، ٢٤٢

أبناء اللسان عَلاَم يستند النحوي ؟! وبِمَ يَحتَجُّ ؟! .. وإذا نحن وصمناهم باللحن في موطن فَمَنْ يضمن لنا سلامتهم من اللحن في مواطن أخرى كنا اتخذنا منها سنداً في تقرير أصل ، وتأييد رأي [١] " . وتساءل الدكتور مهدي المخزومي هذا التساؤل مستنكراً [٢] على النحاة تلحينهم العربي المحتج بلغته ، وهو تساؤل وجيه ، إذ ما دام النحاة قد ارتضوا لغة حقبة مِنَ الزمن لبناء أصولهم فمن غير المنطقي أن يلحنوا شيئاً منها استناداً على أصول استنبطوها من سائر هذه اللغة ، غاية ما لهم في ذلك أن يهملوا ما خالف هذه الأصول ، وهذا أمر يقره المنطق الذي يرفض تلحين بعضهم بعض عرب الحقبة المحتج بلغتها عندهم ، ومن هذا القبيل ما فعله ابن خالويه (٣٧٠ هـ) في قوله : " كان الفراء يجيز كسر النون في (شَتّانَ) تشبيهاً بـ (سَيّانِ) وهو خطأ بالإجماع ، فإن قيل الفراء ثقة ولعله سمعه ، فالجواب : إن كان الفراء قاله قياساً ، فقد أخطأ القياس ، وإنْ كان سمعه من عربي ، فإنّ الغلط على ذلك العربي [٣] " . فكلام ابن خالويه هذا واضح الدلالة على أنّه لا يَستَبْعِدُ وقوع العربي في اللحن ، وفي هذا السياق يذكر ما قاله القاضي الجرجاني (٣٩٢ هـ) في تحايل النحاة لتأويل ما خالف الأصول من أشعار الجاهلية ، وصدر الإسلام قال : " ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية ، فانظر هل تجد فيها قصيدةً تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائبٍ القدحُ فيه ، إما في لفظه ، أوْ في ترتيبه وتقسيمه ، أو معناه أو إعرابه ؟ ولولا أنّ أهل الجاهلية جَلّوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنّهم القدوة ، والأعلام والحجة لوجدتَ كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة ، ومردودة منفية ، لكن هذا الظن الجميل ، والاعتقاد الحسن تَستّر عليهم ، ونَفَى الظنه عنهم [٤] " . وأوضح من ذلك في الطعن على شعراء الجاهلية ما قاله ابن فارس (٣٩٥ هـ) في مقدمة رسالته (ذم الخطأ ي الشعر) قال : " والذي دعانا إلى هذه المقدمة أنّ ناساً من قدماء الشعراء ، ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه مِنْ شعرهم ، وأخطأوا في اليسير من ذلك ، فجعل ناس من أهل العربية يُوَجِّهون لخطأ الشعراء وجوهاً ويَتَمَحّلون لذلك

(١) – نظرات في اللغة والنحو : ٢٤ – ٢٥

(٢) – انظر : مدرسة الكوفة : ٥٥ ، في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٩

(٣) – المزهر : ٥٠٤/٢

(٤) – الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٤

تأويلات حتى وضعوا فيما ذكرناه أبواباً ، وَصَنَّفوا في ضرورة الشعر كُتُباً ، فقال من [١] العلماء بالعربية في باب ترجمه بـ (ما يحتمل الشعر) : « اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام [٢] ». ومن القدماء الذين صَرَّحوا بتلحين شعراء مِنْ عصور الاحتجاج ابن شرف القيرواني (٤٦٠ هـ) قال : « من عيوب الشعر اللحن الذي لا تسعه فُسْحةُ كقول جرير :

ولو ولدت عُنَيْزَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابا

فَنَصبَ (الكلاب) بغير ناصب ، وقد تَحَيَّل له بعض النحويين بكلام كالصريع (لا يُسْمِن ولا يُغْنِي من جُوْعٍ ..) [٣] ».

وكثر المحدثون [٤] الذين أجازوا تلحين عرب عصور الاحتجاج ، بل أخذ بعضهم [٥] على النحاة تحاميهم تلحين العربي إذا ما سُمِع عنه ما خالف الأصول المعمول بها ، وربط آخرون بين ذلك وبين ما عَزَوْهُ إلى النحاة من الخطأ في فهم السليقة أو الطبع

---

(١) – يريد سيبويه ، فقد صَرَّح بذلك ، انظر : ذم الخطأ في الشعر : ٢٠

(٢) – ذم الخطأ في الشعر : ١٧ – ١٨

(٣) – أعلام الكلام : ٣٧

(٤) – من هؤلاء الدكاترة : رمضان عبد التواب (١) ، ومحمد خير الحلواني (٢) ، وإبراهيم أنيس (٣) ، وجميل علوش (٤) ، وتمام حسان (٥) ، والأستاذان صلاح الدين زعبلاوي (٦) ، وأحمد عبد الغفور العطار (٧) .

١) – انظر : فصول في فقه اللغة العربية : ٩٠–٩١ ، ١٨٨، ومقدمة (ذم الخطأ في الشعر) : ٣ وما بعدها .

٢) – أصول النحو العربي : ١١٧

٣) – انظر : البحث اللغوي عند العرب : ٨٦ – ١٨٨

٤) – انظر : مقالة (الفصحى والعامية) في مجلة الوحدة ص ٧٦ – ٧٧ العددين : ٣٣ – ٣٤

٥) – انظر : اللغة بين الوصفية والمعيارية : ٧٩

٦) – انظر : مسالك القول في النقد اللغوي : ٢٤ – ٢٥

٧) – انظر : تقديمه لمعجم الصحاح .

(٥) – كما فعل الدكتور رمضان عبد التواب في (فصول في فقه اللغة العربية) : ١٨٨ ، وفي تقديمه لـ (ذم الخطأ في الشعر) : ٣ وما بعدها .

اللغوي ، وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان : « الحقيقة أن النحاة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي ، لما تورّطوا في أمور مثل القول بأن السليقة طبع لا اكتساب ناتج عن الاحتكاك بين الفرد وبين بيئته ، والفرد بمقتضى القول بالطبع مسيَّر في اللجوء إلى الصواب دون الخطأ ، وليس مخيراً في أنْ يتعمد الخطأ في اللغة ، لو أراد [١] » فواضح أن الدكتور حسان يربط ما عزي إلى أئمة العربية من عدم القول بتلحين عرب عصور الاحتجاج ، بما عزاه إليهم من القول بأنّ السليقة اللغوية طبع فُطِرَ الإنسان عليه ولا يمكنه التخلي عنه ، أو التّحوُّل إلى غيره ، وقريب من ذلك ما عزاه إليهم دارسون آخرون كالدكتور [٢] إبراهيم أنيس ، والدكتور رمضان عبد التواب من القول بأنّ اللغة مَلَكةٌ مرتبطة بالجنس والوراثة ، لا مَلَكَةٌ يكتسبها الفرد من الوَسَط الاجتماعي الذي ينشأ فيه . ولكنّ مَنْ ألصق بسلفنا القول بذلك لم يقدّم دليلاً مُقْنِعاً على صحة ما ذهب إليه . فالدكتور عبد التواب مثلاً يقول : « يرى اللغويون العرب القدماء أنّ السليقة مرتبطة بالجنس والوراثة .. وكأنّما قد تَصَوَّروا أنّ هناك أمْراً سحرياً هو سر السليقة . ذلك هو الجنس . فكأنّ الأمهات يرضعن السليقة في ألبانهن ، وكأن السليقة تتصل اتصالاً وثيقاً برمالهم وآثارهم وأطلالهم ومدنهم [٣] » .

وهكذا يلصق الدكتور عبد التواب بأئمة العربية ما معظمهم – إن لم نقل كلهم أبرياء منه – فالموضوعية تقضي أنْ يقر المرء بأنّه جاء عن قلة [٤] منهم ما يوحي بما عزاه إليهم هؤلاء الدارسون ، ولكن لم يؤثر عَنْ أعلامهم نَصٌّ صريح يفيد ما أُلصِقَ بهم من

---

(١) – اللغة بين الوصفية والمعيارية : ٨٤

(٢) – انظر : من أسرار اللغة : ٢٠

(٣) – فصول في فقه اللغة : ٩٥

(٤) – كإشارة البغدادي السابقة إلى أن بعضهم يرى أن العربي لا يطاوعه لسانه على الخطأ ، وعزا ياسين الحمصي (١) إلى الدنوشري (٢) قوله : « العربي لا يتكلم بغير لغته ، ولو قَطَع إربا إربا »، انظر حاشية ياسين الحمصي على التصريح في هامش : ٢٢٥/٢ من (التصريح)

١) – هو ياسين بن عُلَيْم الحمصي المشهور بالعليمي (١٠٦١هـ) من علماء عصره في علوم اللغة والنحو والدين . خلاصة الأثر : ٤٩١/٤-٤٩٢ .

٢) – هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدَنوشري (١٠٢٥ هـ) من أعلام عصره في اللغة والنحو . خلاصة الأثر : ٥٣/٣

القول بأنّ السليقة اللغوية أو الطبع اللغوي مَلَكَةٌ مرتبطة بالجنس أو الوراثة ، بل إنّ بعضهم كالزمخشري سبق المحدثين [١] إلى ما تَغنّوا به طويلاً من أن الطبع اللغوي هو أنْ يتطبع الإنسان باللغة التي لُقّنه إياها المجتمع الذي نَشأ فيه ، وأنْ يتكلم بهذه اللغة دون أنْ يشعر بخصائصها ، أو أصولها ، أو دون أن يجوجه التكلم بها إلى استحضار ذلك ، أو استشعاره . قال الزمخشري : « قد يكون الرجل عارفاً بعدة لغات ، فإذا كَلّم بلغته التي لُقّنها أولاً ، ونشأ عليها ، وتَطبّع بها لم يكن قلبه إلا إلى معاني الكلام يتلقاها بقلبه . ولا يكاد يفطن للألفاظ كيف جرت ، وإنْ كَلّم بغير تلك اللغة ، وإن كان ماهراً بمعرفتها كان نظره أولاً في ألفاظها ، ثم في معانيها [٢] » .

ويلاحظ أنّ الزمخشري في حديثه هذا استعمل كلمة (تَطبّع) للتعبير عن امتلاك الإنسان لغته الأمّ ، وهذا يعني أنّ اللغة عنده ملكة مكتسبة يتطبع المرء عليها تطبعاً منذ صغره حتى تغدو عنده عادة تجري مجرى الطبع ، وهو ما قصده الأئمة من السليقة ، أو الطبع اللغوي كما أوضح الزجاجي (٣٤٠ هـ) في قوله : « إنّما نقول إن العرب كانت تتكلم بهذا الكلام طَبْعاً على جهة العادة الجارية مجرى الطبع ، لأنّ المطبوع على الشيء لا يمكنه الانتقال عنه ، ولكن قد يقال لبعض العادات طَبْعٌ لأنّها تَجري مجراه في أكثر أحوالها ، ألا ترى أنّ العربي القُحّ لو نزل في بعض بلاد العجم ، وأقام فيه سنين لتعلم من كلامهم ، وتكلم به ، أفتراه انتقل طبعه ؟ بل تغيرت عادته .. ولهذه العلة فسدت لغات مَنْ خالط مِنْ الأعراب أهْل الحضر ، لأنّهم يسمعون كلام غيرهم ، فاختلط عليهم كلامهم ، ولو كانوا مخلوقين على النطق بكلامهم خلقة ، لما أمكنهم الانتقال عنه ولكن في طبع الإنسان النطق ، وأن يتكلم بكلام ما ، فهو يتكلم بكلام مَنْ نشا بينهم ، ويعتاده حتى يصبح كالمنطبع عليه ، فإنْ انتقل إلى قوم آخرين كان جائزاً أنْ يتكلم بكلامهم كما ترى الواحد منا يتكلم بألسنة كثيرة [٣] » . فهل ثمة كلام أوضح من هذا الكلام دلالةً على وعي أئمة العربية أنّ اللغة ملكة يكتسبها الإنسانُ من المجتمع الذي ينشأ فيه ؟! وهل يجوز مع ذلك أنْ يُقالَ : إنّهم لم يفطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اكتساب اللغة أو

---

(١) – انظر : فصول في فقه اللغة : ٩٠ ، ومشكلات القياس : ٢١٤

(٢) – الكشاف : ٣/٣٣٥

(٣) – اشتقاق أسماء الله : ٤٩٠ – ٤٩١

أنهم ربطوا السليقة اللغوية ، أو الطبع اللغوي بالجنس والوراثة ، فكلام الزجاجي هذا واضح الدلالة على أن الإنسان مهيأ لاكتساب لغة القوم الذي ينشأ فيه .

على أنّ بعض أئمة العربية لحنوا منذ وقت مبكر بعض العرب المحتج بلغتهم ، وهذا ينافي ما عُزِي إليهم من القول بأنّ السليقة اللغوية مرتبطة بالجنس أو الوراثة ، لأنّ ما كان كذلك لا يمكن الإنسان أنْ يتخلى عنه أو أنْ يخطئ في ممارسته .

وأول مَنْ وقفتُ لديهم على تلحين العربي المحتج بلغته عنبسة بن معدان ، قال أبو عمرو بن العلاء : « كنّا عند بلال بن أبي بردة ، فأنشد الفرزدق :

تُرِيكَ نجومَ الليلِ والشمسُ حيَّةٌ زِحَامٌ بناتِ الحارث بن عَبّاد

فقال عَنبَسة بن معدان : الزحام مذكر [١] » فابن معدان خَطّأ الفرزدق في تأنيث الفعل (تُرِيك) لأنّه مسند إلى (الزحام) وهو مذكر ، وقد أقرّ [٢] ابن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧ هـ) بوجاهة رأي ابن معدان ، ولكنه لم يخطئ الفرزدق في هذا البيت بل أوله مع ما هو معروف عنه من كثرة الطعن على العرب عامة ، وعلى الفرزدق خاصة فقد قال الفرزدق :

مُسْتَقْبِلِين شَمَالَ الشّام تضربنا بحاصب كنديف القطن مَنْشُور
على عمائمنا تُلْقِي وأرحلنا على زَوَاحِفَ تُزْجِي مُخّها ريرِ

فقال الحضرمي : « إنما هو ريرٌ ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع [٣] » ونظير ذلك طعن الحضرمي في قول الفرزدق أيضاً :

فلو كان عبد الله مولىً هجوتُه ولكنّ عَبْدَ الله مَوْلَى مواليا

فقد قال له : « لحنتَ وكان ينبغي أنْ تقول : (مَوْلَى مَوَالٍ) [٤] » .

ومع إقرار عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩ هـ) بتقصير قواعده عن أنْ تستوعب كل ما قالته العرب ، لم يتردد في الطعن على بعضهم ، فقد سأله أحدهم : « أخبرني عن هذا الذي وضعتَ يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال له: لا [٥] » . ثم أردف السائل قائلاً :

---

(١) – الموشح : ١٦٦
(٢) – انظر : المصدر نفسه .
(٣) – طبقات فحول الشعراء : ١٧/١ ، والموشح : ١٥٦-١٥٧
(٤) – نزهة الالباء : ١٩
(٥) – أخبار النحويين البصريين : ٢٦ ، وطبقات اللغويين والنحويين : ٢٢

« فَمَنْ تَكَلَّمَ بخلافك ، واحْتذى ما كانت العرب تكلم به أتراه مخطئاً ؟ قال : لا [١] » . فهذا تصريح من ابن عمر بأن قواعده قاصرة عنْ أن تستوعب كل ما جاء عن العرب . وبأنّ من خالف قواعده هذه لا يراه مخطئاً ، ومع ذلك تقرنه بعض المصادر بابن أبي إسحاق الحضرمي في كثرة الطعن على العرب . قال ابن سلام : « اخبرني يونس النحوي قال : كان أبو عمرو بن العلاء أشَدَّ تسليماً للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق ، وعيسى ابن عمر يطعنان عليهم . وكان عيسى بن عمر يقول : أساء النابغة [٢] في قوله :

قَبِثٌ كأني ساورتني ضئيلـةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

ويقول : موضعه (ناقعا) [٣] » .

وأبو عمرو بن العلاء شبيه حاله بحال ابن عمر ، فقد أقَرَّ [٤] هو الآخر بأنّ أصوله لا تستوعب كلّ ما جاء من العرب ، وأنه إنّما بناها على الأكثر ، وسَمّى ما خالفها من كلامهم لغات ، وقد وصفته بعض [٥] المصادر بأنّه كان أشَدَّ تَسْليماً للعرب، بل بأنه « كان يسلم للعرب ولا يطعن عليها [٦] » . ومع ذلك كله لحن بعض ما لم يطرد في أصوله . فقد لحن أبا خيرة ، أحد الأعراب الرواة في بعض ما قاله ، ذكر الزجاجي أن أبا عمرو سأل أبا خيرة : « كيف تقول حَفَرْتَ إراتك ؟ فقال : حَفَرْتَ إراتَك [٧] ، فقال : فكيف تقول : استأصل الله عرقاتِهم [٨] أو عرقاتَهم ؟ فقال : استأصل الله عراقتَهم ، فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال : لانَ جلدك يا أبا خيرة، يقول : أخطأتَ .. قال أبو العباس : وهي لغة

---

(١) – انظر : المصدري السابقين .

(٢) – ديوانه : ٤٦

(٣) – طبقات فحول الشعراء :١٦/١، وانظر : الموشح : ٥٠ والارتشاف : ٣٥٦/٢

(٤) – انظر : طبقات النحويين واللغويين : ٣٩

(٥) – انظر الحاشية التي قبل السابقة وأخبار النحويين البصريين : ٢٢ ، ونزهة الالباء : ١٨ – ١٩

(٦) – طبقات اللغويين والنحويين : ٣٥

(٧) – يُقالُ : وأرَ يئرُ إرة ، أي : حفر حُفْرَة لإيقاد النار . انظر : مجالس العلماء : ٥–٦ . والخصائص : ٣٠٤/٣ ، واللسان : (وأر) .

(٨) – اختلفت العرب في (إراة) و (عرقاه) فمنهم من نصبه بالفتح على أنّه مفرد كـ (سَعْلاة) ومنهم من نصبه بالكسرة على أنّه جمع مؤنث سالم . انظر : اللسان (عرق) و (وأر) ، ومجالس العلماء : ٥–٦ .

لم تبلغ أبا عمرو .. وقال المازني : كان أبو عمرو يَرُدّه ،ويراه لحناً [١]" فواضح أنّ أبا عمرو لحن أبا خيرة في نَصْبه (عَرَقات) و (إراتك) بالفتح وإن ذكرتْ بعض المصادر [٢] أنّه صار فيما بعد يروى ذلك عنه ، ففي تلحينه إياه في البداية إقرار منه بأنّ العربي المحتج بلغته قد يجوز عليه اللحن .

ولم أقف ليونس بن حبيب (١٨٢ هـ) على ما يفيد طعنه في شيء من كلام العرب وشبيه بذلك الحال عند الخليل (١٧٤ هـ) وسيبويه (١٨٨ هـ) والكسائي (١٨٦ هـ) وإن كان هذا الأخير قد عاب بعض القراءات ، وأما الفراء (٢٠٧ هـ) فعلى تلحينه بعض ما لم يطرد لديه في القراءات لم أقف على تلحينه شيئاً مما لم يطرد لديه في مصادر الاستشهاد الأخرى ، وأقرب ما يكون إلى ذلك عنده حديثه عن نون الوقاية . قال : "إنّما تكون هذه النون في (فَعَل) و (يَفْعُل) مثل : (ضربوني ، ويضربني ، وضربني) وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى ، فيقول : أنتَ ضاربني ، يتوهم أنّه أراد : هل تضربني ، فيكون ذلك على غير صحة . قال الشعر .. وقال آخر [٣] :

وما أدري وظني كُلّ ظَنٍّ أمُسْلمني إلى قومي شَرَاحِ

يريد : شراحيل ، ولم يقل أمسلمي ، وهو وجه الكلام [٤]" . فقول الفراء : ربما غلط الشاعر .. فيكون كلامه على غير صحة ، قد يوحي بأنّ ما ذكره من الأشعار ووصفه بذلك كلام ملحون عنده .

ولم أقف للأخفش (٢٠٨ هـ) على تلحين شيء مما لم يطرد في كلام العرب .

وأما الأصمعي (٢١٦ هـ) فمن الذين كثر رَدّهم ما لم يطرد . فقد أُثِرَ عن ابن أخيه عبد الرحمن أنّه قال : " كان عمي إذا وَرَدَ عليه شيء ينكره ، قال : جَحْفِلْ به . ومعناه : إرْمِ به [٥]" . وقد تمثل شيء من رَدّ الصمعي ما لم يتبعه ، ويقس عليه بتلحينه إياه صَرَاحة ، فالرجل لم يكن يرى ما يمنع من الطعن في العربي المحتج بلغته كما يُفْهَمُ مما ذكره

---

(١) – مجالس العلماء : ٥ – ٦

(٢) – انظر : المصدر السابق : ١٠٥، والخصائص : ٣٠٤/٣ ، ونزهة الألباء : ٢٦

(٣) – قيل : إنّه يزيد بن مخرم الحارثي ، انظر : المقاصد : ٣٨٥/١ – ٣٨٦ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٥٦/٦ – ٥٧ .

(٤) – معاني القرآن : ٣٨٦/٢ .

(٥) – أخبار النحويين البصريين : ٤٩

المزرباني في قوله : « سئل الأصمعي عن بيت العجاج [١] :

غَيْرَ ثلاثٍ في المَحَلِّ صيَّم

وأصله الواو ؟ قال : حدثني عيسى بن عمر قال : سألتُ رؤبة عن هذا فقال : تيه به في المتيّهين ، وهو صُومٌ [٢] » . ففي عدم اعتراض ابن عمر والأصمعي على طعن رؤبة في شعر أبيه ما يوحي أنّهما لا يريان ما يمنع من الطعن في العرب المحتج بلغتهم ، وهذا واضح عند الأصمعي في تعليقه على قول الشاعر [٣]:

بالخيرِ خَيْرات وإن شرّافا ولا أريدُ الشرَّ إلاّ أنْ تَـا

فقد قال المرزباني : « يريد : فشرا ، ويريد إلا أنْ تريد [٤] » . ثم ذكر أنّ الأصمعي سُئِل عن الحذف في هذا البيت ، فأجاب بأنه : « ليس بصحيح في كلامهم ، وإنما يتكلمون به أحياناً [٥] » .

ومما يظهر فيه إقرار الأصمعي بجواز تلحين العربي المحتج بلغته موقفه من ذي الرمة ، فقد لحّنه غير مرة مع إقراره بأن شعره حجة ، أما إقراره بذلك فواضح في قول أبي حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) : « حدّثنا الأصمعي قال : الكميت بن زيد ليس بحجة لأنّه مُوَلَّدٌ ، وكذلك الطرماح ، وذو الرمة حجة ، لأنه بدوي [٦] » . فذو الرمة حجة إذن عند الأصمعي ، ومع ذلك لحنه في قوله [٧]:

وَقَفنا فَقُلنا إيهِ عن أم مالك وما بال تكليم الديار البلاقـع

فقد قال أبو سعيد السيرافي : « كان الأصمعي يخطئ ذا الرمة في هذا البيت ويزعم أن العرب لا تقول : إلا إيهٍ بالتنوين [٨] » . ولهذا المثال نظائر [٩] ، لحّن فيها الأصمعي ذا

---

(١) – ديوانه : ٤٤٤/١ .
(٢) – الموشح : ٣٤١ – ٣٤٢
(٣) – هو لقيم بن أوس . انظر : معجم شواهد العربية : ٥٦٤
(٤) – الموشح : ١٥
(٥) – الموشح : ١٥ ، وانظر : ١٩ – ٢٠ منه .
(٦) – فحولة الشعراء : ٣٩ – ٤٠
(٧) – ديوانه : ٧٧٨/٢
(٨) – شرح كتاب سيبويه : ١٧٣/١ ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٩، وشرح المفصل : ٧٠/٤-٧١ ، وشرح شذور الذهب : ١١٨-١٢٠ .
(٩) – انظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٧٢ ، ومجالس العلماء : ١٩٥-١٩٦ ، الموشح : ٣٤١ – ٣٤٢ .

الرمة مع أنّ شعره حجة عنده ، وكذلك فعل بعبيد الله بن قيس الرقيات ، فقد لحن بعض أشعاره مع أنّه يحتج بها .

قال الأصمعي : « عمر بن أبي ربيعة مولّد وهو حجة ، سمعت أبا عمرو ابن العلاء يحتج بشعره في النحو ، ويقول : هو حجة ، وفضالة بن شريك الأسدي ، وابن الرقيات هؤلاء مولدون ، وشعرهم حجة [١] » . فابن الرقيات حجة عند الأصمعي إذن ، ومع ذلك لحنه في بعض أشعاره ، قال المرزباني : « قال الأصمعي : لحن ابن الرقيات .. حين قال [٢] :

تبكيكمُ أسماءُ مُعْوِلَةً وتقول ليلى وَارَزِيئَتِيهْ

قال : كان ينبغي أن يقول : وارزيئتاه كما تقول : واعمّاه ، ووأختاه [٣] » .

وبذا يتبين أنّ الأصمعي لحن ذا الرمة ، وابن أبي قيس الرقيات مع إقراره بأنّ أشعار كليهما حجة ، مما يعني أنّه لا يمتنع من تلحين العربي المحتج بلغته إذا جاء بما يخالف الأصول المعمول بها .

وأبو العباس المبرد (٢٨٥ هـ) من أكثر الناس رَدّاً لما لم يطرد إن لم يكن أكثرهم إطلاقاً . وقد تجلى شيءٌ من ذلك بتلحينه النص صراحة كما في حديثه عن قول بعض العرب : لولاك بإدخال (لولا) على الضمير المتصل قال : « هذا خطأ ، لا يصلح إلا أنْ نقول : لولا أنتَ كما قال الله عز وجل [٤] « لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ » [٥] » .

ومما يظهر فيه تلحين المبرد بعض ما أُثِر عن العرب قول ابن السراج : « قال أبو عمرو : قَوْمٌ يقولون : كُنْتِي ، وقال أبو العباس : هو خطأ [٦] » ولذلك نظائر [٧] لحن فيها

---

(١) – فحولة الشعراء : ٣٢

(٢) – ديوانه : ٩٩

(٣) – الموشح : ٢٩٥

(٤) – سورة سبأ الآية : ٣١

(٥) – الكامل : ٢/٢٤٩ – ٢٥٠ ، وانظر : شرح المفصل : ٣/١١٩

(٦) – الأصول في النحو : ٣/٧٠

(٧) – انظر : المقتضب : ١/١٢٣ ، ٢٦٩ –٢٧٠ ، ٢/١٧٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤٩ – ٢٥٠ ، ٤/ ٢٤٢ – ٢٤٣ ، وشرح كتاب سيبويه : ٢/١٨٤ ، واشتقاق أسماء الله : ٣٠ ، واللامات : ٥٣ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١/١١٨ ، والارتشاف : ١/٢٥٦-٢٥٧ ، والخزانة : ٩/١٢

المبرد ما لم يطر في أصوله .

والزجاج (٣١٠ هـ) من الذين لحنوا صراحة بعض ما لم يطرد في أصولهم ، وقد أشار إلى إمكان وقوع الخطأ من الشاعر ، في حديثه عن إسكان تاء التأنيث المربوطة ، وقلبها هاء في الوصل ، فقد ذكر أنّ بعضهم أجاز ذلك ثم قال : « واستشهد بشعر مجهول ، قال أنشدني بعضهم :

لَمّا رأى ألاّ دَعَهْ ولا شِبَعْ مال إلى أرْطاة حِقْفٍ فالطجع

وهذا شعر لا يعرف قائله ، ولا هو بشيء ، ولو قاله شاعر مذكور لقيل : أخطأت ، لأنّ الشاعر قد يجوز أن يخطئ [١] » . وما يظهر فيه تلحين الزجاج كلام بعض العرب حديثه عن فتح لام الأمر قال : « حكى الفراء أنّ لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك : (لِيَجْلِسْ) ، فقالوا : (لَنجْلِسْ) ، ففتحوا ، وهذا خطأ لا يجوز فتح لام الأمر وحكى البصريون فتح لام الجر نحو قولك :(لِزَيْد) تقول :(المال لَزَيْدٍ) وجميع مَنْ ذكرنا من الذين رَوَوا هذا الشاذ عندي صادقون في الرواية ، إلا أنّ الذي سُمع منه مخطئ [٢] »

وكذلك الحال عند ابن السراج (٣١٦ هـ) فقد أشار إلى إمكان وقوع العربي المحتج بلغته في اللحن فقال : « لو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدتَ حَرْفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول ، فاعلم أنّه شاذ ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أنْ يكون قد حاول مذهباً .. أو استهواه أمر غلطه [٣] ». فهذا نص واضح الدلالة على أنّ ابن السراج لا يستبعد وقوع الغلط من العربي الفصيح المحتج به ، وهذا ما يؤكده ذِكرُه قول بعضهم :« من الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثيرٌ ممن قد أخطأ لأنه وإن كان فصيحاً ، فقد يجوز عليه الوهل والزلل [٤] » ، فهذا النص وإن لم يكن لابن السراج [٥] فإن ذكره إياه دونما اعتراض على صاحبه يوحي

---

(١) – معاني القرآن وإعرابه : ٢/٣٦٥ – ٣٦٦

(٢) – نفسه : ٢/٩٨

(٣) – الأصول في النحو : ١/٥٦ – ٥٧

(٤) – نفسه : ٤/٤٤٠

(٥) – يوحي السياق أنّه للأصمعي ، أو المبرد ، والمُرجّح أنه للأصمعي . انظر : الأصول : ٣/٤٣٩ – ٤٤٠

أنه يقول بمقولته ، ويؤيد ذلك إشارة ابن السراج نفسه قبل قليل إلى إمكانية وقوع اللحن من العربي الموثوق بلغته .

وقد يلحن أبو جعفر النحاس ما لم يطرد في أصوله ، ومما لحنه في الشعر فتح نون التثنية قال : " فتح هذه النون لحن ، ولا يلتفت إلى ما أنشدوه وهو[١] :

أعرِفُ منهـا الجيـد والعينانـا [٢] "

ومما يدل على عدم منع النحاس تلحين العرب المحتج بهم إيراده تلحين الأئمة لهم دونما اعتراض على ذلك كقوله : " حكى الأخفش ، والكسائي والفراء أنّ لام الأمر ، ولام (كي) ولام الجحود يفتحن .. قال أبو إسحاق [٣] : لا يلتفت إلى حكاية حاكٍ لم يروها النحويون القدماء ، وإن كان الذي يحكيها صادقاً فإن الذي سُمِعَتْ منه مخطئ [٤] "

فواضح أنّ النحاس حكى تلحين الزجاج بعض ما سمع من العرب دونما اعتراض عليه ، ولو لم يكن يوافقه في مقالته هذه لعلق عليها بما يوحي بذلك .

ويلحن الزجاجي (٣٤٠ هـ) بعض ما لم يطرد في أصوله ، ومما غلطه في الشعر إدخال (يا) على ما فيه (أل) التعريف ، قال : " وقد غلط بعض الشعراء ، فأدخلها على (الذي) لمّا رأى الألف واللام لا تفارقانه فقال :

فيا الغلامان اللذان فـرّا إياكما أنْ تُكسبانا شـرّا [٥] "

ونظير ذلك حديث الزجاج عن إدخال(أل) التعريف على الفعل المضارع في قول الشاعر

يَقُولُ الخَنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وعلى الجملة الاسمية في قول الآخر :

وبالقوم الرسولُ اللهِ مِنهُمْ لهم ذَلّ القبائل من مَعَدّ

فقد علق على إدخال (أل) عل الفعل في البيت الأول ، وعلى الجملة الاسمية في الثاني بقوله : " ومثل هذا غلط وخطأ لا يُعبّأ به ، وإنما حكيناه ليُتجنّبَ [٦] " .

---

(١) – قيل إنّه رجل من ضبّة . انظر : الخزانة : ٤٥٢/٧

(٢) – إعراب القرآن : ١٦٥/٤ – ١٦٦

(٣) – يريد الزجاج . انظر : الصفحة السابقة .

(٤) – إعراب القرآن : ٤٨٥/١ – ٤٨٦

(٥) – اللامات : ٥٢ – ٥٣

(٦) – اللامات : ٥٤

ولحن السيرافي بَعْضَ ما لم يطرد لديه ومما لحنه في الشعر إدخال (أل التعريف على الفعل المضارع في البيت السابق [١] .

ومع أن أبا علي الفارسي (٣٧٧ هـ) لم يستبعد أن يغلط العربي [٢] المحتج بلغته، ومع أنّه طعن في بعض القراءات القرآنية ، لم أقف على تلحينه شيئاً مما أُثِر عن العرب وأقربُ ما يكون إلى ذلك عنده مسايرته مَنْ خطأ ذا الرمة في قوله [٣] :

حَرَاجِيْجُ ما تَنفكُّ إلا مناخةً على الخَسْف أو نَرْمي بها بَلَداً قفرا

فقد قال أبو علي : « لم يجز : (لم يزل زيدٌ إلا راكبا) كما لم يجز ثَبتَ زيدٌ إلا راكبا ، لأنّ معنى (مازال) ، (ثَبتَ) ومن ثَمّ غَلّطَ ذو الرمة في قوله : (حَرَاجِيْجُ ..) [٤] » .

ومما صَرّح فيه ابن جني بتلحين ما قاله بَعْضُ العرب قوله « أَمّا ما يأتي عن العرب لَحْناً ، فلا نَعْذر في مثله مولّداً فمن ذلك بيت الكتاب [٥] :

وما مِثْلُه في الناس إلا مُمَلّكاً أبو أُمّه حَيٌّ أبوه يقاربُه

ومراده فيه معروف ، وهو فيه غير معذور ، ومثل هذا في الفصل قول الآخر [٦] :

فأصبَحَتْ بَعْدَ خَطّ بَهْجَتِها كَأنّ قَفر أرسومَها قلمـاً

أراد : فأصبَحَتْ بعد بهجتِها قَفراً كأنّ قلماً خَطّ رسومَها ، فأَوْقَعَ من الفَصْلِ والتقديم والتأخير ما تراه [٧] » ، وأورد قول الشاعر [٨] :

فَقَدْ والشكُّ بَيّنَ لي عنـاءٌ بِوَشْكِ فِرَاقِهم صُرَدٌ يَصيحُ

---

(١) – انظر : شرح كتاب سيبويه : ٢/٥٢-٥٣

(٢) – انظر : الخصائص : ٣/٢٧٣ ، والمسائل الحلبيات : ٢٢٧

(٣) – ديوانه : ٣/١٤١٩

(٤) – المسائل الحلبيات : ٢٧٢ – ٢٧٣

(٥) – هذا البيت مما زاده أبو الحسن الأخفش على كتاب سيبويه . انظر : الكتاب : ١/٣٢ ، الحاشية : (٣) ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه : ١٢٠ –١٢١ ، وينسب هذا البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه : ١٠٨ من طبعة الصاوي .

(٦) – هذا البيت مجهول النسبة ، انظر : الخزانة : ٤/٤١٨

(٧) – الخصائص : ١/٣٢٩ – ٣٣٠

(٨) – البيت مجهول النسبة ، انظر : ضرائر الشعر : ٢٠١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٤/ ٨٩ – ٩٠

ثم قال : « أرادَ : فقد بُيِّن لي صُرَدٌ يصيح بوشك فِراقِهم ، والشَّكُّ عَناءٌ . فقد ترى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ، ولا لشيء منها ، وأغربُ من ذلك وأفحش ، وأذهب في القبح قول الشاعر [١] :

لَهَا مُقْلَتا حَوْراءَ طُلَّ خَميلةٌ من الوحش ما تَنفَكُّ ترعى عَرَارُها

أراد : لها مقلتا حوراءَ من الوحش ما تنفك خَميلةٌ طُلَّ عَرَارُها . فمثل هذا لا نجيزه للعربي أصلاً فضلاً عن أنْ نتخذه للمولَّدين رسما [٢] » .

وهكذا يتضح أنَّ ابن جني لحن العرب في بعض ما لم يطرد لديه مبيِّناً أنه لا عذر لصحابه في ذلك ، وأنَّهم لا يُتَّبعونَ فيه .

ومع أنَّ الزمخشري لحن بعض ما لم يطرد لديه في القراءات القرآنية ، لم أقف على تلحينه شيئاً مما لم يطرد في مصادر الاستشهاد الأخرى صراحة وأقرب ما يكون إلى ذلك قوله في تحريك هاء السكت : « حَقُّها أنْ تكون ساكنة، وتحريكُها لحن ، ونحو ما في(إصلاح ابن سكيت) مِنْ قوله :

يـا مَرْحبـاهُ بحمـار عَفْـراءْ
يـا مَرْحبـاهُ بحمـار ناجيَـهْ

مما لا يُعَرَّجُ عليه [٣] » . فذكر الزمخشري هذين البيتين في معرض تلحينه تحريك هاء السكت مع أنَّهما جاءا بذلك قد يعني أنَّه يلحنهما أيضاً ، وليس في كلامه ما يحتم ذلك فلم ينسب اللحن إليهما صراحةً مجتزئاً بوصفه إياهما بأنَّهما مما لا يُعَرَّجُ عليه ،أي من الشاذ الذي لا يُعْمَلُ عليه ، ومما يوهم أنَّ الزمخشري لَحَّنَ بعض لغات العرب تلحينه إبدال الياء المبدلة من همزة (إزار) في صيغة (افتعل) ومشتقاتها تاء وإدغامها في تاء هذه الصيغة ، فقد قال في (المفصل) « وقولُ من قال ائْتزر خطأ [٤] » مع أنَّ صاحب(اللسان) أجازه [٥] ، وَرَوى هو وأئمة آخرون هذا الإعلال في نظائر لهذه المادة كـ (ائْتَمَنَ) [٦] و

---

(١) – هذا البيت مجهول النسبة ، معجم شواهد العربية : ١٥٩

(٢) – الخصائص : ١/٣٣٠

(٣) – المفصل : ٣٣٢ – ٣٣٣

(٤) – المفصل : ٣٧٥

(٥) – انظر : اللسان (أزر)

(٦) – انظر : الخصائص :٢/٢٨٧ – ٢٨٨ ، والارتشاف : ١/١٥٢ ، واللسان (أزر)

(أتهل)[١] ، ولكن بعضهم جعله لغةً رديئة [٢] ، ولَحّنَ الزمخشري [٣] نَفسُه القراءةَ به ، ومع ذلك ليس في تلحينه (اتزر) ومشتقاته دلالةٌ على تلحينه شيئاً من كلام العرب ، المحتج به ، لأنّ الإعلال في هذه المادة ليس من كلامهم عنده فقد جعله من تَحْريف الرواة مرةً [٤] ، وجَعَله من العاميّ [٥] مرة أخرى . ولم أقف لابن يعيش (٦٤٣ هـ) على تلحينه شيئاً مما لم يطرد لديه في مختلف مصادر الاستشهاد .

أما ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) فقد لوحظ طعنه [٦] على بعض القراءات ، وأقرب ما يكون إلى تلحين ما لم يطرد عنده في غير القراءات ردّه النص كقوله : « لا يُعْرَفُ (كِلْ) و (كِلْتُ) من كلامهم لشيء مفرد .. وأما قوله [٧] :

في كِلْتَ رجليها سُلاَمى واحدة كِلْتاهما قَدْ قُرِنَتْ بزائدهْ

فَمَرْدُودٌ [٨] » . ومن هذا القبيل تعليقه على قطع (فا) عن الإضافة في قول العجاج :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

قال : « وقول العجاج (مَرْدٌ ودٌ عليه) [٩] » . ولذلك نظائر [١٠] عبّر فيها بهذه العبارة عن موقفه تجاه ما لم يطرد ، وهي أقرب ما يكون إلى تلحينه إياه .

وكما أنّ عصفور (٦٦٣ هـ) لم يلحن شيئاً مما لم يطرد في القراءات لم يلحن أيضاً شيئاً مما لم يطرد في مصادر الاحتجاج الأخرى ، بل أشار إلى أنّه لا يجوز تلحين العربي الفصيح ، وذلك في تعليقه على تلحين الأصمعي ، وأبي عمرو بن العلاء الشاعر

---

(١) – انظر : الخصائص :٢/٢٨٧ – ٢٨٨ ، والارتشاف : ١/١٥٢

(٢) – انظر : البحر : ١/١٩٦

(٣) – انظر : الكشاف : ١/٣٢٩

(٤) – قال في (الفائق) ٢/٤١١ « الصواب مؤتزر » والمتَّزر من تَحْريف الرواة ، وهو ما ذهب إليه صاحب (القاموس) في (أزر) .

(٥) – قال في الكشاف : ١/٣٢٩ : (اتَّزر عامي) .

(٦) – انظر : الأمالي النحوية : ١/٩٧ ، والإيضاح في شرح المفصّل : ٢/٤٥٠ – ٤٥١

(٧) – هذا الرجز مجهول النسبة ، انظر : الخزانة : ١/١٢٩ – ١٣١

(٨) – الإيضاح في شرح المفصل : ١/١٢١ – ١٢٢

(٩) – نفسه : ١/١١٩ – ١٢٠

(١٠) – انظر المصدر نفسه : ١/٣٥٦ – ٣٥٧ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ١٧٠

أبا نُخَيْلَة ، قال : « لولا أنّه غير فصيح لما جاز لهما ذلك [١] » ، ولأن زياداً الأعجم غير فصيح عند ابن عصفور أباح لنفسه أن يلحنه قال : « أما قول زياد الأعجم :

أمِتْها لك الخير أوْ أحْيِها كَمَنْ ليسَ غاد ولا رَائحُ

فرفع (غادياً) و (رائحاً) ، فلا حُجّة في كلامه عند أكثر العلماء ، لأنّه نزل بإصطخر من بلاد فارس ، ففسد لسانه ، فلذلك لُقّبَ بالأعجم ، وكثيراً ما يوجد اللحن في شعره [٢] . فواضح أنّ ابن عصفور إنّما أباح لنفسه تلحين زياد الأعجم لعدم فصاحة هذا الأخير ، لأنّ ابن عصفور كما لاحظنا لا يجيز تلحين العربي الفصيح .

ولم أقف لابن مالك (٦٧٢ هـ) على تلحينه شيئاً مما لم يطرد ، وهو يشير إلى أنّ العربي الموثوق بعربيته لا يحسن تلحينه ، وذلك في قوله : « نَسَبَ سيبويه قائلَ : (إنّهم أجْمَعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنّه من العرب الموثوق بعربيتهم ، وليس ذلك من سيبويه – رحمه الله – بمرضي ، بل الأولى أنْ يُخَرَّجَ على أنّ قائل ذلك ، أراد إنّهم (هم أجمعون ذاهبون) [٣] » .

ولم أقف للرضي (٦٨٦ هـ) على تلحين شيء مما لم يطرد سوى ما لوحظ من رَدِّه بعض القراءات ، وسوى ما توحي به إشارته إلى تلحين بعضهم العماني [٤] الراجز في قوله :

كأنّ أذنيه إذا تَشَوَّفا قادمةً أو قلماً مُحَرَّفا

فقد قال الرضي : « رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت ، وقال الممدوح [٥] : الصواب تَحْسَبُ أذنيه إذا تَشَوَّفا قادمة [٦] » .

---

(١) – شرح الجمل : ٤٢٦/١

(٢) – نفسه : ٤٠٧/١ – ٤٠٨ ، مع أن المرجح أنه توفي في نهاية القرن الأول للهجرة ، انظر : شعر زياد الأعجم : ٣٤ – ٣٥ ، ٨٣

(٣) – شرح الكافية الشافية : ٥١٥/١ ، يرى بعضهم أن سيبويه لا يعني بالغلط هنا صريح اللحن ، بل التوهم ، بدليل أنه أوّل ما نقله هنا عن العرب على ما أوّله عليه ابن مالك في حديثه هذا ، وكأنّه أي ابن مالك لم يطلع على كلام سيبويه . انظر : الكتاب : ١٥٥/٢ ، وانظر : اللغة العربية ثوابت ومتغيرات : ٤٦-٤٩ .

(٤) – ذكر البغدادي في (الخزانة) : ٢٤١/١٠ أن بعضهم يعزو هذا الرجز إلى أبي نخيلة ، ومنهم ابن عصفور في(شرح الجمل) : ٤٢٤/١ – ٤٢٥ ، ولاحظنا أنّ أبا نخيلة ليس فصيحاً

(٥) – هو هارون الرشيد ، انظر : القصة كاملة في (الخزانة) : ٢٣٧/١٠ – ٢٣٨

(٦) – شرح الكافية : ٣٤٧/٢

ومع مسايرة أبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) بعضهم في تلحين قراءة شاذة ، نقف لديه على ما يوحي أنه يمنع تلحين من يحتج بلغته وهو قوله : « حكى ابن سلام أنّ عيسى بن عمر كان يلحن النابغة في قوله :

في أنيابـها السُّـمُ نَاقِـــعُ [1]

ويقول : لا يجوز إلغاء الظرف مُقَدَّماً ، والعربي الباقي على سليقته لا ينبغي أنْ يُلَحَّنَ [2] » فأبو حيان إذَنْ لا يرتضي تلحين العربي الباقي على سليقته . وفي (الارتشاف) ما قد يوهم أنّه خالف ذلك ، وهو قوله : « أمّا قول الشاعر [3] :

وشمسُكَ في شَرْقٍ وَغَرْبٍ مُنيرةٌ فما بالني أشكو الظلامَ من الدهر

فخطأ ، والصواب (بالي) بغير نون [4] » . وليس في صنيع أبي حيان هذا ما يقطعُ بأنه يبيح تلحين لغة من يحتج به ، لأنّ هذا البيت مجهول القائل ، فلم ينسبه[5] محقق (الارتشاف) ، بل لم يشر إلى أنّ مصدرا ما ذكره من قبل (الارتشاف) مما يُستَبْعَدُ معه أنْ يكون من لغة عصور الاحتجاج .

تَبيَّن فيما تقدم أنّ معالجة بعض الأعلام ما لم يطرد في أصولهم تَمثَّلَتْ أحياناً بتلحينه وقد وقفنا على معالم لذلك اضطربت بين الإيماء إليه والتصريح به لدى كل من عَنبَسة بن معدان وأبي عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، والمبرد، والزجاج ، وابن السراج والزجاجي ، وأبي سعيد السيرافي ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن الحاجب . ولم أقف عند الفراء والأخفش والزمخشري على التصريح بتلحين شيء مما لم يطرد سوى تلحينهم بعض ما لم يطرد في القراءات . وأما الخليل وسيبويه ، وابن عصفور ، وابن يعيش وابن مالك ، والرضي ، وأبو حيان ؛ فلم أقف على تصريح لأحدهم بتلحين شيء مما لم يطرد في القراءات ، أو في غيرها سوى ما لوحظ من مسايرة أبي حيان أحدهم في تلحين إحدى القراءات الشاذة ، وأما أبو عمرو بن العلاء ، والمبرد ، والزجاج وأبو جعفر

---

(١) – قطعة من بيت سبق توثيقه ، وهو :

فبتُّ كأني ساورتْني ضئيلةٌ من الرُّقْش في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ

(٢) – انظر : طبقات فحول الشعراء : ١٦/١ .

(٣) – الارتشاف : ٣٥٦/٢

(٤) – الارتشاف : ٤٧٢/١ – ٤٧٣

(٥) – انظر : الارتشاف : ٤٧٣/١ ، الحاشية (١) .

النحاس ، وأبو سعيد السيرافي ، وابن جني فلحنوا بعض ما لم يطرد لديهم في القراءات وفي سائر مصادر الاستشهاد .

• ثانياً : رَدُّ النحاة للرواية بالرواية :

إنّ رَدّ النحوي رواية النص على الوجه الذي لا يرتضيه مما يعتمده في معالجة ما لم يطرد في أصوله ، وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ): " أما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوْجُه ، أحدها أن تختلف الرواية مثل أن يقول الكوفي :

سَيُغْنِيني الذي أغناكَ عني فَلاَ فَقْرٌ يَدومُ ولا غِنَـاء

فَمَدّ الغِنَى ، وهو مقصور ، فَدَلّ على جوازه ، فيقول البصري : الرواية (غَناء) بفتح الغين ممدود [١] " . فالنحاة إذن يعوّلون على رَدّ ما لم يرتضوه من روايات النص في معالجة ما لم يطرد لديهم ، ولكنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ تعدد روايات النص يطعن في الاحتجاج به ، أو بإحدى رواياته ، أو يسوّغُ رد الرواية بالرواية ، فالنحوي قَدْ يَعْمل بما يوافق القياس من روايات النص ، ويهمل أو يؤول ما سوى ذلك ، بل ربما استشهد بمختلف رواياته كما يلاحظ عند سيبويه [٢] ، والفراء [٣] ، وهذا لا ينفي أنّ بعض الأئمة رَدّ رواية النص على وجه غير مطرد برواية أخرى على وجه مطرد ، ولعل النظر إلى صنيع

---

(١) – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٤٧ ، وانظر : ٦٥-٦٧ .

(٢) – وهذا واضح في حديثه عن إعمال الصفة المشبهة . قال : " أما النكرة فلا يكون فيها إلا : الحسنُ وجهاً ، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين .. زعم أبو الخطاب أنه سمع قوما من العرب يُنْشدون هذا البيت للحارث بن ظالم :

فَمَا قومي بثَعلبةَ بن سَعْد ولا بفزارة الشُعرِ رقَابـــا

فإنما أُدْخلت الألف واللام في (الحسن) ثم أعملته كما قال : الضارب زيدا وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسن الوجهَ ، وهي عربية جيدة قال الشاعر :

فما قومي بِثَعْلَبَةَ بن سعْد ولا بفزارة الشُعْرِ الرِّقابا

الكتاب : ١/٢٠٠- ٢٠١

(٣) – كما فعل بقول النابغة الذبياني :

إلا أواري لأياً ما أبيِّنُها والنؤي كالحوْض في المظلومة الجلد

انظر : معاني القرآن : ١/٢٨٨ ، ٤٧٩ – ٤٨٠ ، وانظر : ديوان النابغة (٣) .

النحاة في ضوء بيان أسباب تعدد روايات النص الواحد يفضي إلى موقف أقرب إلى الموضوعية تجاه صنيع كل منهم .

فمن هذه الأسباب إنشاد الشاعر شعره غير مرة على أوجه مختلفة . واختلاف رواة هذا الشعر عنه . قال السيوطي (٩١١ هـ) معللاً تعدد الروايات في البيت الشاهد « كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض . وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبتُ باحتمال أن يكون الشاعر أنشدَ مرةً هكذا ومرةً هكذا ثم رأيتُ ابن هشام قال : كانت العرب يُنشِدُ بعضهم شعر بعضٍ وكلٌ يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطِرَ عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات [١] » . ولا شك في أنّ تعدد روايات النص الواحد إذا كان ناجماً عن هذا السبب وسابقه ، لا يضير في الاحتجاج بمختلف رواياته ، قال ابن ولاد [٢] (٣٣٢ هـ) : « ألا ترى أنّ سيبويه كان يستشهد ببيت لوجوه شتى ، وإنما ذلك على حَسَبِ ما غيّره الرواة بلغاتها . لأنّ لغة الراوي من العرب شاهد كما أنّ قول الشاعر شاهد إذا كانا فصحين [٣] » وقد نصّ ابن السيرافي [٤] (٣٨٥ هـ) والأعلم [٥] الشنتمري (٤٧٦ هـ) على ما نص عليه ابن ولاّد من أن تعدد الروايات في النص إذا كان ناجماً عن اختلاف رواته في عصر الاحتجاج لا يطعن في الاستدلال به، أو بإحدى رواياته ،وهذا يفسّر اعتراض كثير من الأعلام على ردّ رواية النص على الوجه الذي لا يطرد ، بروايته على وجه مطرد كما سنرى بعد قليل .

على أنّ هناك أسباباً أخرى أدّت إلى تعدد روايات النص كالتصحيف والتحريف وخير دليل على أثر ذلك في تعدّد هذه الروايات ما ألّفه [٦] الأئمة في باب التصحيف والتحريف ، وقد أشار الأصمعي إلى شيوع التصحيف في الشعر فقال : « أقمتُ بالمدينة

---

(١) – الاقتراح : ٧٦

(٢) – هو أحمد بن محمد بن ولاد أبو العباس من تلاميذ الزجاج ، (بغية الوعاة) : ٣٨٦/١

(٣) – شرح أبيات مغني اللبيب : ١٥٩/٢

(٤) – انظر : المصدر نفسه : ٣٠١/١ – ٣٠٢ ، ١١٨/٢

(٥) – انظر : تحصيل عين الذهب : ٣٤/١

(٦) – كـ (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) للحسن بن عبد الله بن سعيد السكري (٣٨٢ هـ) ، والتنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني (٣٦٠ هـ).

زماناً ما رأيت بها قصيدة صحيحةً إلا مُصَحَّفَةً ، أوْ مَصْنوعةً [١] » ، وقال ابن سلام : « وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ، ولا يضبط الشعر إلا أهله [٢] » .

ومن هذه الأسباب إصلاح الرواة الأشعارَ التي يروونها ، فمن المعروف أنّ الرواة وأصحاب المختارات الشعرية كانوا يصلحون الأشعار على النحو الذي يرتضونه ، فقد روي عن الأصمعي أنّه قال « قرأتُ على خلف شعر جرير ، فلما بلغتُ قولَه [٣] :

فيا لك يوماً خيُره قبل شرِّه تغيَّبَ واشيه وأقصُر عاذله

فقال : ويله ، وما ينفعه خير يؤول إلى شر ؟ قلت : هكذا قرأته على أبي عمرو فقال لي : صدقتَ .. وكذا قال جرير ، وكان قليل التنقيح مُشَرَّد الألفاظ .. فقلت : كيف كان يجب أنْ يقول ؟ قال : الأجود له : فيا لك يوماً خيره دون شرِّه ، فأروه هكذا ، فقد كانت الرواة قديماً تصلح من أشعار القدماء ، فقلت والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا [٤] » وهذا الخبر يؤكده ما ذكره أبو الفرج الأصفهاني من أنّ رواة شعر الفرزدق كانوا : يعدّلون ما انحرف من شعره ، وأنّ رواة شعر جرير فعلوا مثل فعلهم في إصلاح شعر صاحبهم [٥] » .ومما يذكر في هذا الصدد قول أبي العلاء المعري على لسان امرئ القيس: « أما أنا فما قلت في الجاهلية إلا بزحاف : لكَ مِنْهُنَّ صالح [٦] ، وأما المعلمون في الإسلام فغيّروه على حَسَب ما يريدون[٧] ».فهذه النقول كلها تؤكد بجلاء أن إصلاح الرواة الأشعار التي يروونها من أسباب تعدد الروايات في النص ، ولو أنّ الأمر اقتصر على مَنْ عاش منهم في عصور الاحتجاج لهان الخطب ، لأنّ لغة كل من الشاعر والراوي حجة في

---

(١) – المزهر : ٤١٣/٢

(٢) – طبقات فحول الشعراء : ٥٠ ط . ١٩٥٢

(٣) – ديوانه : ٩٦٥/٢

(٤) – الموشح : ١٩٨ – ١٩٩

(٥) – الأغاني : ٢٥٨/٤

(٦) – البيت كاملاً هو :

ألا رُبَّ يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سيما يوم بدارة جُلْجُلِ

ديوان امرئ القيس : ٣٤٥

(٧) – رسالة الغفران : ٣١٨ ، ولمثال آخر على إصلاح الرواة الأشعار انظر : ٣١٥ من هذا المصدر

هذه الحالة خلافاً للروايات الناجمة عن إصلاح أصحاب المختارات المتأخرين كما فعل أبو تمام (٢٣١ هـ) في (الحماسة) ، قال الدماميني (٨٣٨ هـ):" وقع في حماسة أبي تمام قول الربيع بن مالك يرثي[١]مالك بن زهير العبسي :

مَنْ كانَ مسروراً بِمَقتَل مالك فَلْيَأتِ نسوتنا بِوَجْه عـارِ

قال المرزوقي : إنّي لأتعجب من أبي تمام مع تكلفة رَمّ جوانب ما اختاره من الأبيات كيف ترك قوله : فليأت نسوتنا ، وهي لفظة شنيعة جداً ، وأصلحه المرزوقي بقوله : فليأتِ سَاحَتنا [٢] " ، فالرواة إذن وأصحاب المختارات الشعرية كانوا يصلحون الأشعار التي يروونها ، ولاشك في أنّ الروايات الناجمة عن تغيير مَنْ لم يُحتَجّ بلغته منهم ، لا يحتج بها ، وهذا من الأسباب التي تسوّغ للنحوي ردّ بعض الروايات شكاً في صحتها ، ومن هذه الأسباب أيضاً أنّ النحاة أنفسهم منذ وقت مبكر كان بعضهم يحرّف الشاهد تحريفاً يؤيد مذاهبهم ، وهذا واضح في تعليق الأصمعي على قول الشاعر :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْـلانِ

قال : " هذا البيت غيّره النحويون ، والرواية الصحيحة : (من يفعل الخيرَ فالرحمن يشكره) [٣] وفي رواية عن أبي الحسن الأخفش [٤] قال : أخبرنا أبو العباس المازني عن الأصمعي أنّه أنشَدَهم (فالرحمن يشكره) قال : فسألتهُ عن الرواية الأخرى ، فذكر أنّ النحويين صنعوها ، ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها [٥] " . وأشار أبو زيد (٢١٥ هـ) إلى تحريف النحاة الشواهد في تعليقه على بيت الكتاب :

فَكَـرَّتْ تبتغيـه فَوَافَقتْـه على دَمِـه ومصرعـه السِّباعـا [٦]

فقد ذكر أن الرواية الصحيحة :

فَكَرَّتْ عند فِيقَتِها إليـه فَألفتْ عند مَرْبضِـه السِّباعـا

---

(١) – انظر : الخزانة : ٣٨٨/٧ ، الحاشية (٣) ز

(٢) – الخزانة : ٣٨٨/٧ ، وانظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٩٩١، ٩٩٥- ٩٩٦

(٣) – شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٧٢/١ ، وانظر : الكتاب : ٦٤/١-٦٥

(٤) – أي الأخفش الأصغر علي بن سليمان (٣١٢٥ هـ) وقد نقل عنه هذا الخبر أبو جعفر النحاس في (إعراب القرآن) : ٢٦٤/٢ – ٢٦٥

(٥) – شرح أبيات مغني اللبيب :٣٧٣/١ ، وانظر : إعراب القرآن :٢٦٤/٢ - ٢٦٥

(٦) – البيت للقطامي . ديوانه : ٤١

ثم ذكر أن [١] الرواية السابقة التي رواها سيبويه من تغيير النحاة ، ومن هذا القبيل ما قاله العسكري في بيت الكتاب أيضاً :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومةٍ ومُختَبِطٌ مما تطيح الطَّوائحُ

فقد صَحَّح رواية المبني للمعلوم في (يَبْك) وخطأ رواية الكتاب بالمبني للمجهول مؤكداً أنها : « مما قلبه النحويون ، وخالفهم فيه الرواة [٢] » ، وأنكر الأصمعي هذه الرواية أيضاً موضِّحاً أنّها (من عمل النحويين) [٣] وسنلاحظ أنّ المبرد كثيراً ما كان يرد ما لم يطرد عنده في روايات بعض الشواهد بروايته إياها رواية مختلفة تؤيد مذهبه ، ويبدو أنّه كان يُنْظَرُ إلى رواياته هذه على أنّها تحريفٌ منه تأييداً لمذهبه . قال علي بن حمزة الأصفهاني : « وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر ، لأنّه ربما ركب المذهب الذي يخالف فيه أَهْلَ العربية واحتاج إلى نصرته ، فَغَيَّر له الشعر ، واحتج به [٤] » .

فهذه النصوص الكثيرة تؤكد أنّ تحريف بعض النحاة الشواهد أحياناً من أسباب تعدد الروايات في النص الواحد ، وهذا ما يسوغ للنحوي أنْ يردَّ روايات بعض الأبيات، أو أنْ يَتوقَّف في الاحتجاج بها شَكّاً في صحة ثبوتها .

وبذلك يتبين أنّ ثمة أسباباً طبيعية أدّت إلى تعدد الروايات في النص الواحد كتعدد رواته في عصور الاحتجاج ، واختلاف لغاتهم ، وهذا مما يسوغ للنحاة الاحتجاج بمختلف روايات النص ، كما أنّ ثمة أسباباً غير طبيعية أدّتْ إلى ذلك كالتصحيف والتحريف ، وإصلاح الرواة لما يروونه ، وتحريف النحاة الشواهد على النحو الذي يرتضونه ، وهذا ما يسوِّغ رَدَّ بعضهم أحياناً روايات بعض الشواهد إذا ما جاءت بما لم

---

(١) – نوادر أبي زيد : ٢٠٤

(٢) – الخزانة : ٣٠٣/١ . ولم يحدد البغدادي أيَّ عسكري يريد / ولم أَتَهدَّ إلى حقيقة الأمر .

(٣) – الخزانة : ٣٠٣/١ – ٣٠٤ ، وانظر : الشعر والشعراء : ٩٨/١ – ١٠٠ . ولذلك نظائر انظر : الخزانة : ١٣٤/٥ – ١٣٧ ، ٨٣/٦ ، ٣٩٠/٨ – ٣٩١ ، وقد أشار ابن عبد ربه في (العقد) : ٣٩٠/٥ إلى وضع النحاة كالمبرد روايات بعض الشواهد .

(٤) – التنبيهات على أغلاط الرواة : ١٠٩ ، وانظر : ١١٦ منه ، وقد أحلْتُ في الحاشية السابقة على إشارة ابن عبد ربه إلى وضع المبرد الروايات .

يطرد في أصولهم خاصة ، وأقدمُ مَنْ وَقفتُ لديهم على معالم من هذا القبيل أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) في تعليقه على قول عمر بن أبي ربيعة [١]

ثم قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً عَدَدَ النجم والحصا والتـرابِ

فقد أنكر على ابن أبي ربيعة حذف حرف الاستفهام في هذا البيت ، ثم طعن في روايته هذه مومئاً إلى الرواية التي تتفق وقياسه قال : « وروى بعض الرواة أنّه إنما قال : قيل لي : (هل تحبها قلتُ بَهْراً) [٢] » ، ومما طعن فيه أبو عمرو على إحدى روايات النص حديثه عن قول الشاعر [٣] :

أبى جودُه لا البخلَ واستعجلتْ به نَعَمْ من فتىً لا يمنع الجوعَ قاتلَه

فقد استشكل النحاة [٤] رواية هذا البيت بنصب (البخل) ، ولعل هذا وراء طعن أبي عمرو في هذه الرواية بقوله : « أبى جوده لا البخلِ بخفض اللام [٥] » .

وبذا يتضح أنّ معالم رَدّ النحوي ما لم يتفق وأصوله من روايات الشاهد الواحد بدت عند أبي عمرو بن العلاء ، ولم أقف على شيء من ذلك لدى الخليل (١٧٤ هـ) ولا سيبويه (١٨٨ هـ) ولا الكسائي (١٨٩ هـ) ، بل لاحظنا أنّ [٦] سيبويه قد يستشهد بمختلف روايات البيت . وأما الفراء فقد رَدّ رواية بعض الأبيات على وجوه غير مطردة ، وهذا واضح في حديثه عن الفصل بين المتضايفين بالمفعول قال « هذا مما كان يقوله نحويو أهل المدينة ، ولم نجد مثله في العربية [٧] » . وقال : « ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فَزَجَجْتُهـا مُتَمَكِّنـاً زَجَّ القلوصَ أبي مِزَادهْ

قال الفراء : باطل والصواب : زجَّ القلوصِ أبو مزاده [٨] » . فالفراء كما هو واضح

---

(١) – ديوانه : ٤٣١

(٢) – الموشح : ٣١٥ – ٣١٦

(٣) – هذا البيت مجهول النسبة . انظر : المصادر في الحاشية التالية .

(٤) – انظر : المسائل العسكرية : ١٨٠–١٨١ والخصائص : ٣٥/٢ ، ومغني اللبيب : ٢٧٥ ، وشرح شواهد مغني اللبيب : ٦٣٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب :٥ /٢٠ – ٢٧

(٥) – البحر : ٢٧٣/٤ ،وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢١٣/٢ ، ومراجع الحاشية السابقة

(٦) انظر : ص (١٠٨) من هذا البحث .

(٧) – معاني القرآن للفراء : ٣٥٨/١

(٨) – نفسه : ٨١/٢ – ٨٢

رَدَّ رواية الشاهد على الوجه غير المطرد بالرواية المستقيمة ، ولم أقف على ما يدل أنّ الأخفش (٢٠٨ هـ) كان يفعل ذلك .

ولاحظنا قبل قليل إشارة الأصمعي إلى ما ابتُلِيَ الشعر به من تصحيف وتحريف ، وإلى أنّ النحاة غيّروا روايات بعض الشواهد على النحو الذي يؤيد مذاهبهم ، وهذا كله يسوغ إقدامه على رد روايات بعض الشواهد التي لا يرتضيها وهو ما يُلْمَسُ في قول حمزة الأصفهاني (٣٦٠ هـ) « كان سيبويه يحكي عن الخليل أنّه كان يجيز إسكان حرف الإعراب في الاسم المرفوع ، والمجرور في الشعر .. فعارضه الأصمعي ، وقال : ما جاءنا ذلك عن ثبت .. فأنشده :

إذا اعوجَجْنَ قُلْـــنَ صاحِـبْ قَـــوِّمِ

فقال الأصمعي : ليست الرواية بصحيحة ، وإنما روايتنا : قُلْنَ صاحِ قَوِّمِ [١] » .

ومما رَدَّ فيه الأصمعي ما لم يرتضه من الروايات صنيعه بقول الشاعر :

فَلَسْنا على الأعقاب تدمى كلومُنا ولكن على أقدامنا يقطر الدما

فقد ذكر الزجاجي (٣٤٠ هـ) أنّ الأصمعي كان يقول : « هذا غلط إنما الرواية : ولكن على أقدامنا تقطر الدما منقوطة من فوقها ، والمعنى ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات الدما ، فيصير مفعولاً [٢] » ومن هذا القبيل صنيع الأصمعي أيضاً بقول الشاعر [٣] :

شُغِلَتْ ثم أتتْ تَرْشُفُه فإذا هِيَ بِعِظامٍ ودَمَـا

فقد رَدَّ الأصمعي رواية البيت على هذا الوجه فقال : « إنّما الرواية : فإذا هي بعظامٍ ودِمَاء ، ثم قصر الممدود [٤] » ولهذه الأمثلة نظائر [٥] رَدَّ فيها الأصمعي روايات بعض الشواهد راوياً إياها على الوجه الذي يرتضيه ، ويتفق والأصول عنده . وليس ثمة ما يمنع من احتمال أنْ تكون الرواية التي يقول بها مخطّئاً سواها من قبيل إصلاحه البيت

---

(١) – التنبيه على حدوث التصحيف : ١٣٣ – ١٣٤

(٢) – مجالس العلماء : ٣٢٥

(٣) – البيت مجهول النسبة ، انظر : الخزانة : ٤٩١/٧

(٤) – مجالس العلماء : ٣٢٦

(٥) – انظر : إعراب القرآن : ٢٦٤/٢ ، وشرح الجمل : ٣٩١/٢ ، و ص (١٠٩) من هذا البحث .

الذي يرويه ، يشجع على القول بذلك ما لاحظناه من أنَّ الأصمعي من الرواة الذين يصلحون الأشعار التي يروونها على النحو الذي يرتضونه ، كما يشجع عليه أنَّه ممَّن لحنوا [١] شيئاً مما يحتج به عنده وعند سائر الأئمة .

وبرز لدى المبرد (٢٨٥ هـ) رَدَّ الرواية بالرواية ، فقد نَصَّ أنَّ " السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة [٢] " ، أو (الرواية الضعيفة [٣]) وهذا يوحي أنَّ ما رَدَّه من روايات بعض الشواهد لا يعني إنكاره وجودَ هذه الروايات حَتْماً ، بل ربما عنى تخطيئه إياها ، وهذا ما يمكن أن يلمس في تعليقه على قول الشاعر [٤]

أنا ابنُ أسماء أعمامي لها وأبي إذا ترامى بنو الإمْوانِ بالعار

قال : " الإموان جمع (أمة) وأصله (أمَة) (فَعَلَة) متحركة العين فـ (أمه) قد علمنا أنَّ الذاهب منها واو بقولهم : إمْوان ومن أنشده أُمْوان ، فقد غلط لأنه يحتج بقولهم : حَمَلٌ ، وَحُمْلان وهذا إنما كان يُحْمَلُ على ما كان مُعتلاً مثله نحو أخ ، إخْوان وقد روى أبو زيد : أُخْوان ، فإلى هذا ذهبوا ، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة [٥] "

ومما رَدَّ فيه المبرد روايات بعض النصوص حديثه عن تعدية الفعل اللازم بلا حرف مُعَدٍّ فقد منع ذلك ثم قال " وأما قول الشاعر – وهو جرير – وإنشاد أهل الكوفة له ، وهو قوله :

تَمُرُّون الديارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كلامكم علي إذَنْ حَرَامُ

فليسا بشيء [٦] ولذلك نظائر كثيرة [٧] رد فيها المبرد روايات بعض الشواهد مغالياً في ذلك مغالاةً عابها [٨] عليه غير واحد من الأئمة ، وربما عرضنا لشيء من هذا فيما سيأتي

---

(١) – انظر : ص (٩٨ – ٩٩) من هذا البحث .

(٢) – الكامل : ٢٢/٢

(٣) – الكامل : ٣٥/١

(٤) – هو صَخْر بن حَبْناء . انظر : الكامل : ٣٤/١ – ٣٥

(٥) – الكامل : ٣٤/١ – ٣٥

(٦) – الكامل : ٢٢/٢

(٧) – انظر : المقتضب : ٥١/١ – ٥٢ ، ٢٤٢/٤ – ٢٤٣ ، وشرح كتاب سيبويه : ١٣١/٢ – ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٦٨/٢ –١٧٤ ، والأصول في النحو : ٤٤٥/٤ – ٤٤٧

(٨) – كابن جني في (الخصائص) : ٧٢/١ – ٧٥ ، وابن يعيش في (شرح المفصل) : ١/ ٦٧ – ٦٨ ، وابن الحاجب في (الإيضاح في شرح المفصل) : ٢٩٦/١ – ٢٩٧

والذي وقفتُ فيه على رد ثعلب (٢٩١ هـ) روايات بعض الشواهد حديثه عن قول الشاعر :

يا صاح يا ذا الضّامـــرِ العَنـــسِ

قال ثعلب : " أخطأ [١] سيبويه في هذا البيت ، فأنشده بالرفع ، وهو على الخفض :

يا صّاح يا ذَا الضّامِرُ العنسِ والرّحْلِ ذي الأقْتاب والحِلْسِ

لأنّه ذهب بـ (ذا) مذهب (هذا) و (ذو) يُذْهَبُ فيها مذهب (هذا) ومذهب صاحب ، وهي ها هنا بمعنى صاحب ، لأنه قال : يا صاحب الضامر ، والرجل والأقتاب والحِلْس ، وخطأ أن يكون : يا هذا العنسُ الضّامِرُ [٢] " .

وللزجاج (٣١٠ هـ) إقدام على رَدّ الروايات التي جاءت بما لم يطرد لديه ، وفي حديث أبي سعيد السيرافي عَمّا أجازه من إسكان حرف الإعراب الصحيح في الضرورة شيء من هذا القبيل ، قال : " كان أبو العباس محمد بن يزيد ، والزجاج ينكران هذا ، ويأبيان جوازه ، وينشدان بعض ما أنشدناه على خلاف الرواية التي ذكرنا [٣] " . ومما رَدّ فيه الزجاج الرواية التي لم تتفق وأصوله برواية توافقها حديثه عن النصب في قولهم : (يا أبتَ) قال : " زعم قطرب أنّ الفتح على جِهات إحداها أنك أردْتَ بها:(أبَةً) ثم حذفت التنوين .. وعلى قول الطرماح [٤]

يا دارَ أقوتْ بعد أصرامها عاماً وما يعنيك من عامِها

وهذا الذي قاله قطرب خطأ كله ، التنوين لا يُحْذَفُ من المنادى المنصوب .. وأما قوله: يا دارَ أقوت بنصب (دار) فلم يروه أحد من أصحابنا، ولا أعرف له وجهاً . وأنشد سيبويه والخليل وجميع البصريين :(يا دارُ أقوت) بضم الراء [٥] " ولذلك نظائر [٦] رد فيها الزجاج ما لا يتفق وأصوله من روايات بعض الشواهد على أنه قد يجتزئ بوصف

---

(١) – انظر : الكتاب : ١/١٩٠

(٢) – مجالس ثعلب : ١/٤٤٥ ، وانظر : ١/٢٧٥ منه .

(٣) – شرح كتاب سيبويه : ٢/١٦٨ – ١٦٩

(٤) – ديوانه : ٤٣٩

(٥) – معاني القرآن وإعرابه : ٣/٨٨ – ٨٩

(٦) – انظر : نفسه : ٤/٣٥٨ – ٣٥٩

الرواية [١] التي لا يرتضيها ، ولا يمكنه ردها بالشذوذ ، أو بشبه الخطأ .

ومما يتضح فيه طعن ابن السراج (٣١٦ هـ) في رواية بعض النصوص حديثه عن الجمع بين اسمين موصولين مختلفي اللفظ ، فقد ذكر أنّ البغداديين الذين على المذهب الكوفي يجيزون ذلك ، ثم قال : « وينشدون :

من النّفر اللائي الذين إذا هم يَهَاب اللئامُ حَلْقةَ الباب قَعْقَعُوا [٢]

قالوا : فهذا جاء على إلغاء أحدهما ، وهذا البيت قد رَوَاه الرواة ، فلم يجمعوا بين (اللائي) و (الذين) [٣] ، ومما يتضح فيه أيضاً أنّ ابن السراج لا يمتنع من رَدّ رواية الشاهد على الوجه الذي لا يرتضيه ذكره غير مرة رَدَّ [٤] المبرد عدداً من الروايات من دون أنْ يعلق عليه بما يدل على تذمّره من صنيعه ، بل ربما علق بما يوحي برضاه عن هذا الصنيع كما في حديثه عن عدم صرف ما ينصرف في الشعر قال : « قال قوم : يجوز في الشعر ترك صرف ما ينصرف ، قال محمد بن يزيد ، وهذا خطأ عظيم .. ومما يحتجون به قول العباس بن مرداس :

يفوقان مرداسَ في مَجْمَع

وإنما الرواية : يفوقان شيخي في مجمع [٥] » . ثم عَلّق ابن السراج على مقالة المبرد هذه بقوله : « ولكن لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر، لما كان حذف التنوين بأبعد من حذف الواو في قوله [٦] :

فبيناهُ يَشْرى رَحْلَه [٧] »

---

(١) – المصدر نفسه : ١/٥١ – ٥٣ ، ٤/٣٠٥ ، ٣٢٠ – ٣٢١

(٢) – يُنْسَبُ هذا البيت لأبي الرُّبَيْس الثعلبي ولغيره . انظر : الخزانة : ٦/٧٧ – ٨٧

(٣) – الأصول في النحو : ٢/٣٥٤ – ٣٥٥

(٤) – انظر : الأصول في النحو : ٣/٤٥٣ – ٤٥٤

(٥) – نفسه : ٣/٤٣٧ – ٤٣٨ ، وصدر البيت (فما كان حصن ولا حابس) . الخزانة : ١/ ١٤٧

(٦) – قيل : إنّه العُجير السَلولي ، وقيل مُخَلَّب الهلالي . والبيت بتمامه :

فبيناهُ يَشْرى رحله قال قائل لمَنْ جملٌ رخو الملاط نَجيبُ

الخزانة : ٥/٢٥٧ وما بعدها .

(٧) – الأصول في النحو : ٣/٤٣٩

فابن السراج يشك إذن في ثبوت ترك صرف ما ينصرف في الشعر مما يعني أنّه يطعن في الروايات التي جاءت بذلك ، والتي رَدّها المبرد ، وقبل قليل لاحظناه يطعن في رواية شاهد آخر على وجه لا يجيزه ، وهذا كله يؤكد أنّه طعن في روايات بعض الشواهد التي جاءت بما لم يطرد لعدم اطمئنانه إلى صحة ثبوتها .

ويعول أبو جعفر النحاس (٣٣٨ هـ) على رد الرواية بالرواية في معالجة ما لم يطرد لديه ، وهو وإنْ لم يصرح بذلك ، فإنّ عرضه رَدَّ غيره [١] روايات بعض الشواهد بلا تعليق حيناً، واستظهاره بردهم هذا في معالجته ما لم يطرد لديه حيناً آخر يدل على أنه كان يعوّل على رد الرواية إذا ما طُعِنَ فيها عند الأئمة في معالجة ما لم يطرد كما هو واضح في قوله : « وقد حُكِي { هل أنتم مطلعونِ [٢] } بكسر النون ، وهي لحن لا يجوز لأنّه جمع بين النون والإضافة .. وإنْ كان سيبويه والفراء قَدْ حَكَيا مثله .. وأنشد الفراء وحده :

وما أدري وظني كُلُّ ظَنٍّ أمسلمني إلى قومي شراح [٣] »

ثم قال النحاس : « أما البيت الذي أنشده الفراء ، فالقول فيه ما حكاه أبو إسحاق ، قال أنشدنا محمد بن يزيد : (أأسْلَمني)[٤] ولهذا المثال نظائر [٥]. استظهر النحاس فيها بطعن الأئمة على روايات بعض الشواهد في التخلص مما لم يطرد لديه ، ممّا يدل أنّه ينسج على منوالهم في ذلك .

ولم أقف لدى الزجاج (٣٤٠ هـ) على رَدّه شيئاً مما لم يطرد شَكّاً في صحة روايته ، ولكنه يؤكد أنّ الروايات الشاذة يُسَلّم فيها للعرب ، ولا يُعتَرَضُ بها قال : « إذا خرج الشيء إلى طريق الشذوذ في الرواية ، سُلِّمَ للعرب ، وسقط الاعتراض فيه ، وبقيت الروايات الصحيحة والرجوع إليها [٦] » .

---

(١) – انظر : إعراب القرآن : ٣/٤٥٢ – ٤٥٣ ، ٤/٣٦٤ – ٣٦٥

(٢) – سورة الصافات الآية : ٥٤ ، وهذه القراءة شاذة ، انظر : القراءات الشاذة : ١٢٧ – ١٢٨

(٣) – نفسه : ٣/٣٢٢ – ٣٢٣

(٤) – نفسه : ٣/٣٢٣

(٥) – انظر : المصدر نفسه : ٢/٣٩٠

(٦) – اشتقاق أسماء الله : ٤٦٥

وإذا ما انتقلنا إلى أبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) نجد أنه يعي أنّ تعدد الروايات في النص قد ينجم عن اختلاف لغة القائل عن لغات الرواة ولهذا لا يَطْعَنُ في الاحتجاج بهذه الروايات ، ومع ذلك رَدّ روايات بعض الشّواهد على الوجوه التي يجيزها شكا في صحة ثبوتها ، أما إدراكه أنّ اختلاف لغات الرواة من أسباب تعدد روايات الشاهد فواضح في حديثه عن قول الشاعر [١] :

يَنْفَعُ الطّيّبُ القليلُ من الرزْ قِ ولا يَنْفَعُ الكثيرُ الخَبيثُ

فقد قال أبو سعيد : « يروى أنّ الخليل قال للأصمعي : لِمَ قال : الخبيثُ ؟ فقال : هذه لغتهم ، يجعلون مكان الثاء تاءً ، فقال الخليل : فَلِمَ جعل (الكثير) بالثاء ؟ فسكت الأصمعي [٢] » . ثم قال أبو سعيد : « وهذا عندي يحتمل وَجْهَيْن ، أحدهما .... والوجه الثاني أنْ يكون الشاعر قاله .

الكثير بالثاء غير أنّ الرواة نقلوا بالثاء على ما تتكلم به العرب ، ولم ينقلوا (الخبيث) بالثاء للقافية التائية [٣] » .ولأنّ أبا سعيد كان يعي أنّ اختلاف لغة الراوي عن لغة الشاعر من أسباب اختلاف روايات النص لا يرى في هذا الاختلاف ضيراً ، بل ربما أوّل [٤] هذه الروايات المختلفة دونما رَدّ لإحداها بالأخرى ، ولكن هذا لم يمنعه مِنْ رَدّ الروايات التي جاءت بما لا يجيزه ، ولم يثبتها أصحابه كما في حديثه عن ترك صرف ما ينصرف في الشعر ، فقد ذكر أنّ الكوفيين أجازوا ذلك ثم قال :« وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلّها تتخرج على غير ما أولوه وتُنْشَدُ على غير ما أنشدوه ، فمن ذلك إنشادهم قول عباس مرداس السلمي :

فَمَا كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقان مِرْدَاس في مَجْمَع

فلم يصرف (مرداساً) ، وهو أبوه ، وليس بقبيلة [٥] » . ثم أضاف السيرافي قائلاً: « أما بيت عباس بن مرداس ، فإن الرواية عند أصحابنا : يفوقان شيخي في مجمع ، وشيخه هو مرداس ، ورأيت في شعر عباس بن مرداس في نسخة عمرو ابن أبي عمرو الشيباني :

---

(١) – هو السموءل ، انظر : شعر السَّموءل : ٢٦

(٢) – شرح كتاب سيبويه : ١٩٦/٢

(٣) – نفسه : ١٩٧/٢

(٤) – انظر : المصدر نفسه : ٨٣/١ – ٨٤

(٥) – شرح كتاب سيبويه : ١٠٤/٢

(يفوقان شيخي) [١] ولهذا المثال نظائر [٢] رد فيها السيرافي روايت بعض الشواهد التي جاءت بما لم يطرد شكاً في صحة وجود هذه الروايات ، ويبدو أنّ صنيعه هذا قائم على الشك الذي لا يرقى إلى مرتبة القطع بوجود الرواية ، أو عدم وجودها ، بدليل أنّه قد يحتاط فيؤول مَا طعن فيه من الروايات في حال صحتها كما فَعَل بقول عنترة [٣] :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لـه حَرُمَتْ عليَّ وليتها لَمْ تَحرم

فقد ذكر أنّ الكسائي استدّل بهذا البيت على زيادة (مَنْ) ثم قال : " ورواية أكثر الناس : (يا شاة ما قَنَص لِمَنْ حَلَّتْ له)، فإنْ كانت الرواية صحيحة في (مَنْ) فَهي لعمري زائدة وقد يحتمل ألا تكون زائدة ، وتجعل نكرة بمنزلة إنسان قَنَص بمعنى قانص وهو نعت له [٤] " . فالسيرافي – كما هو واضح – شَكّ في ثبوت إحدى روايات هذا البيت مشيراً إلى أنّ أكثر الناس لا يرويها إبْطالاً لاستدلال الكسائي ، ثم استدرك فأوّلها خشية أنْ تكون صحيحةً .

مما تقدم يتضح أنّ أبا سعيد السيرافي كان يدرك أن تعدد الروايات في النص الواحد قد يكون ناجماً عن اختلاف لغة قائله عن لغة ناقله ، ولهذا لم يكن يرى في مجرد تعدد الروايات فيه مدعاة لعدم الاحتجاج به ، أو لردّ إحداهما بالأخرى ، ولكنه لا يمتنع عن ردّ الرواية التي جاءت بما لم يطرد إذا ما تَبيّنَ له أنها غير موثوقة عند الأئمة ، وربما عمل على تأويلها خشية أنْ تكون صحيحة النقل .

وبيّنَ أبو علي الفارسي مَنْهَجَه في التعامل مع ما اختلفت رواياته من النصوص بقوله : " إذا اختلفت الرواية ، وكان أحد الفريقين أضبط ، وَعَضَّدَ الضَّبْطَ القياسُ ، وموافقة الأشباه ، كان الأخذ بما جَمَعَ هذين الوصفين أولى وأرجح [٥] " . فالفارسي إذن لا يرد إحدى روايات النص بالأخرى ، بل يعمل بالتي وافقت القياس ونقلها الثقة

---

(١) – نفسه : ١٠٥/٢

(٢) – انظر : المصدر نفسه : ٢١٧/٢ – ٢١٨ ، ٢٣٧ – ٢٣٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٢٩ – ١٤٣٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٦٩/٦

(٣) – ديوانه : ٢٨ ، والرواية فيه ما قنص .

(٤) – شرح كتاب سيبويه : ١٣٦/١ – ١٣٧

(٥) – الحجة : ٢٨٩/١

الضابط ، ولهذا نراه [١] يَعْرض مختلف روايات النص مؤولاً ما لم يطرد منها ، ولكن هذا لم يمنعه من تلحين روايات بعض الشواهد أوردّها ، فمن القبيل الأول صنيعه برواية الفراء البيتَ الشاهد [٢] :

إذا ما خَرَجْنا قال ولْدانُ أهلِنا تعالَوا إلى أنْ يأتنا الصيدُ نَخطبِ

فقد قال أبو علي : « أنشده أبو بكر عن الأصمعي أَحْسِبُ :

إذا ما غَدَونا قال ولدان أهلنا هَلُمَّ إلى أنْ يأتي الصَّيدُ نَخطبِ

وإنشاد الفراء خطأ فاحش لأنه جزم بـ (أن) [٣] » . ومما ردَّ فيه الفارسي الرواية التي خالفت أصوله بالرواية التي وافقتها الجملة لا تعطف على المنادى حديثه عن عطف الجملة على المنادى فقد مَنَع [٤] ذلك ، ثم قال : « فإن قلت : فقد جاء في الشعر :

يَا عَجَباً وَقَدْ رأيتُ عَجَبـا [٥]

فالرواية : يَا عَجَباً لقد رأيت عَجَبـاً

كذا روى أبو عمرو ، وليس هذا مما يعترض به على ما قدّمْناه من القياس الصحيح [٦] » . وبذلك اتضح أنّ أبا علي الفارسي إذا ما تَعَدَّدَتْ الروايات في النص أخذ بما وافق القياس منها ونقل عن الراوي الثقة الضابط، ولكن هذا لم يمنعه مِنْ تَلْحين روايات بعض الشواهد أوردّها بروايات أخرى ، وقد وَقَفنا على ما يؤيد ذلك خلافاً لدارسين آخرين [٧] .

ولا يرى ابن جني (٣٩٢ هـ) في تعدد روايات النص ما يطعن في إحدى رواياته بدليل أنه يعرض [٨] أحياناً مختلف روايات النص دونما اعتراض على إحداها بالأخرى أياً

---

(١) – انظر : المسائل البصريات : ١٨

(٢) – هو امرؤ القيس . ديوانه : ٥٣ ط. السندوبي ، وليس في (ط) محمد أبو الفضل إبراهيم

(٣) – المسائل البصريات : ٢٥

(٤) – انظر : المصدر نفسه : ٢٢٦ – ٢٢٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣/١٢٠ – ١٢٢

(٥) – هذا رجز من كلام الضَّب للضفدع فيما تزعم العرب ، انظر : شرح شواهد شرح الشافية : ١٦٧ – ١٧٢ ، وسر الصناعة : ٧٢-٧٣

(٦) – المسائل البصريات : ٢٢٧

(٧) – ذكر الدكتور محمد خير الحلواني في (أصول النحو العربي) : ٤٧ ، أنه لم ير الفارسي فيما قرأ له ، و عنه يَرُدّ الرواية بالرواية .

(٨) – انظر : سر الصناعة : ١/٣٢١

كانت موافقتها القياس عنده ، ولكن هذا لم يمنعه من الأخذ بالرواية التي توافق القياس ، وإهمال ما سواها ، بل ربما طعن فيها ، وَرَدَّها إذا لم تثبت عند من يَثِقُ بهم من الرواة والأئمة ، وأما إذا كان مختلف روايات النص محل ثقة عنده ن فلا يرد شيئاً منها ، بل ربما عَابَ على غيره ذلك ، فقد عاب على المبرد رَدَّه الروايات التي استدل بها سيبويه على جواز إسكان حرف الإعراب الصحيح في الشعر ، قال أبو الفتح : « واعتراض أبي العباس في هذه المواضع إنما هو رَدٌّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشَّهوة مجردةً من النصفة ، ونَفْسَهَ ظَلَم ، لا مَنْ جَعَلَه خَصْمَه [١] » .

وأما أخذُ ابن جني بالرواية التي يؤيدها القياس ، وإهمال ما سواها فواضح في حديثه عن تقديم التمييز على عامله إذا ما كان فعلاً متصرفاً ، فقد ذكر أن أبا عثمان المازني ، والمبردَ أجازا ذلك محتجين بقول الشاعر [٢] :

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نَفساً بالفراقِ تطيبُ

قال : « فأما ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس من قول المُخَبَّل : أتهجر .. فنقابله برواية الزجاجي [٣] ، وابن أبي إسحاق أيضاً :

وما كان نَفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم ، وذلك أنَّ هذا المميِّز هو فاعل في المعنى ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل [٤] » . ومن هذا القبيل حديثه عن ترك صرف ما ينصرف في الشعر ، فقد منع ذلك لأن القياس أنْ ترد الضرورة إلى أصل، ثم قال: « فأما ما رووه من قول الشاعر :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداسَ في مجمع

فإن أبا العباس رواه غير هذه الرواية ، وهي قوله

يَفُوقانِ شَيْخي في مَجْمَع

---

(١) – الخصائص : ٧٥/١

(٢) – يُنْسَبُ للمُخَبَّل السعدي ولغيره . انظر : الخصائص : ٣٨٤/٢

(٣) – الزجاجي قَبِل الرواية التي لم يعملْ بها ابن جني ، وعمل بها ، انظر : الجمل : ٢٤٢ – ٢٤٣

(٤) – الخصائص : ٣٨٤/٢

فرواية برواية ، والقياس فيما بعد معنا [١] » . ففي هذا المثال وسابقه عمل ابن جني برواية النص التي وافقت قياسه ، وأهمل الرواية التي تخالفها دونما طعن فيها ، أو استنكار لها ، وما ذلك إلا لأنّ هذه الروايات على اختلافها موثوق بها عنده بدليل أنّه قد ينكر الرواية التي جاءت بما لم يطرد ، ولم يروها أصحابه كما في قوله : « أما ما ذهب إليه البغداديون من أنّه يجوز حذف نون التثنية ، وإنشادهم في ذلك :

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنها القدما الأفعوان الشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا [٢]

قالوا : أراد القدمانِ ، فحذف النون ، ونصب (الحيات)، وجعلوا (الأفعوانَ) وما بعدها بدلاً منها ، فهذه رواية لا يعرفها أصحابنا ، والصحيح عندنا ما رواه سيبويه :

قد سالم الحياتُ منه القدما

برفع (الحيّات) ونصب (القدم) ، ونصب (الأفعوان) وما بعدها بفعل مضمر دَلَّ عليه (سَالَم) لأنه قد عُلِمَ أنها مُسَالَمَةٌ [٣] » ولذلك نظائر ردَّ [٤] فيها ابن جني ما لم يروه أصحابه .

وبذا تبين أن ابن جني (٣٩٢ هـ) لا يرى في تعدد روايات النص مَطْعناً فيه ، أو في إحدى رواياته إذا ما كانت كلها موضع ثقة عنده ، وأما إذا كانت الرواية غير موثوقة لديه ، أو موثوقة ولكنها تخالف قياسه ، فيردُّها في الحالة الأولى ، ويهملها في الحالة الثانية دونما رَدٍّ لها ، أوْ طَعْنٍ فيها ، بل قد يعيب على غيره رَدَّ رواية الثقة

ولم أقف لدى الزمخشري (٥٣٨ هـ) على شيءٍ مما نحن بصدد الحديث عنه سوى طعنه في صحة الروايات التي استَدَلَّ بها الكوفيون ، ومنْ وافقهم على إجازة ترك صرف ما ينصرف في الشعر ، قال : « وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت [٥] » .

---

(١) – سر الصناعة : ٢/٥٤٦ – ٥٤٧

(٢) – يُنْسَبُ هذا الرجز للعجاج ولغيره . انظر : سر الصناعة : ٤٣١ ، والخزانة : ١٠/٢٤٠ ، ١١ / ٤٠٩ – ٤١٢ ، وديوان العجاج : ٢/٢٣٣

(٣) – سر الصناعة : ٢/٤٨٣ – ٤٨٤ ، وانظر : المبهج : ١٢٢ – ١٢٣

(٤) – انظر : الخصائص : ٣/٥٩ ، ١٦٣

(٥) – المفصل : ١٧

وقد يعرض ابن يعيش (٦٤٣ هـ) مختلف روايات النص دونما طعن بإحداها ، بل قد يعيب على غيره ذلك ، ومع هذا تنكّر هو نفسه لبعض الروايات التي جاءت بما لم يطرد لديه خاصةً شكاً في صحة شيوعها ، وأمّا إذا كانت الرواية منقولة عن ثقة لديه [١] كسيبويه وغيره من أصحاب ابن يعيش البصريين فلا مجال لردها عند هذا الأخير ، بل يقتصر على عرضها ، ولو كان أحد أصحابه قد طعن فيها ، وهذا واضح في حديثه عن حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط ، قال : « ربما حذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاء ، وهي مُرَادة . قال الشاعر :

مَنْ يَفعلِ الحسناتِ الله يشكرهـا والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْـلانِ

هكذا أنشده سيبويه ، وقد أنشده غيره من الأصحاب : (مَنْ يَفعل الخَيرَ فالرحمن يشكره) ، ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية [٢] » . فابن يعيش كما هو واضح عرض روايتي النص في هذا النقل ، دونما ردٍّ لإحداهما مع أنّ أولاهما وهي رواية سيبويه طعن فيها كما لاحظنا من قبل الأصمعي [٣] صاحب ابن يعيش الذي نجد لديه نظيراً لما لاحظناه هنا من عرض مختلف روايات أصحابه في النص دون اعتراض على إحداها . ولو كانَ ما فيها شاذّاً . قال : « أمّا الغِراء فَمَمْدُود ، وهو شاذٌّ .. هكذا نقله [٤] سيبويه ممدوداً ، وعليه الفراء [٥] ، وخالف ذلك الأصمعي ، ورواه مقصوراً ، والقياس مع الأصمعي [٦] مع الرواية [٧] » . ففي هذا المثال وسابقه عرض ابن يعيش مختلف روايات أصحابه في النص دونما ردٍّ لشيء منها مع أنّ بعضها مخالف القياس ، وبعضها الآخر طعن فيه بعض اصحابه أنفسهم ، وكل هذا يؤكد أن الرجل لا يرد الرواية إذا ما نُقِلَتْ عَمَّنْ يثق به أياً كانت درجة موافقتها القياس ، بل ربما عاب على غيره ذلك . فقد عَلَّقَ على ردّ

---

(١) – أشار إلى شيء من ذلك في (شرح المفصل) : ٦/٧٢ – ٧٣ ، ٩/٣ ، ١٢

(٢) – شرح المفصل : ٩/٣ ، وانظر : ٩/٥٣

(٣) – انظر : ص (١١١) من هذا الكتاب

(٤) – انظر : الكتاب : ٣/٥٣٨

(٥) – انظر : المقصور والممدود : ٤٠ ، ٥١

(٦) – انظر : حواشي (الكتاب) : ٣/٥٣٨

(٧) – شرح المفصل : ٦/٣٩ – ٤٠

المبرد ما استُدِلّ به على جَواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر بقوله : « اعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس بالسهل ردُّها [١] » .

وبذا يتضح أنّ ابن يعيش يعرض مختلف روايات النص دونما اعتراض على شيء منها إذا كانت موثوقة لديه بغض النظر عن مدى موافقتها القياس ، وأما إذا لم تكن موثوقة فهو يردها ، ولو وافقت القياس ، وهذا واضح في قوله : « أما بَيْتُ الحماسة :

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتُها وهي تَصْفرُ

فالبيت لتأبط شرا ، ويروى : ولم أك آئبا ، فمن قال : ولم أك آئبا لم يكن فيه شاهد ، ولا شذوذ .. ومَنْ روى : وما كدت آئبا — وهي الرواية الصحيحة المختارة — فالشاهد أنّه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو منصوب ، وذلك أن قولك : كدتُ أقوم أصله كدت قائماً [٢] » فظاهر أنّ الرواية التي ردّها ابن يعيش ليست مخالفة القياس ، ولا شك في أنّها لو كانت موثوقة عنده لما رَدّها وإذا كان هذا صنيعه بما وافق القياس من الروايات غير الموثقة فَبدهي أنْ يفعل ذلك بما خالف القياس منها كما في قوله : « ذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت محدودةً ، أي معلومة المقدار نحو (يوم) و (شر) .. واستدلوا على جوازه بقوله [٣] :

يا ليتَ عِدّةَ حولٍ كلّه رَجَبُ

فجر كله على التأكيد لـ (حول) وهو نكرة ، وأنشدوا أيضاً :

إذا القَعُود كَرّ فيها حَفَدا يوما جديدا كلّه مُطَرّدا [٤]

وقال الآخر .. ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس مع أنّ الرواية : يا ليت عدة حولي كلّه رجبُ بالإضافة ، وإذا أضيف كان معرفة ، والرواية في قوله : يوما جديدا كلُّه مُطَرّدا ، برفع (كل) على تأكيد المضمر في (جديد)والمضمرات

---

(١) – نفسه : ٦٨/١ – ٦٩

(٢) – شرح المفصل : ١٣/٧ – ١٤ ، وانظر : ١٧١/٧

(٣) – هو عبد الله بن مسلم الهذلي ، وصدره :

لكنّه شاقه أنْ قيل ذا رجب

شرح أشعار الهذليين : ٩١٠ ، وانظر : معجم شواهد العربية : ٢٩ ، ٤٦

(٤) – البيت مجهول النسبة ن انظر : معجم شواهد العربية : ٤٦٢

كلها معارف [١] ،، وثمة أمثلة [٢] أخرى ردّ فيها ابن يعيش روايات جاءت بما لم يطرد لديه ن وما ذلك إلا شك منه في هذه الروايات ، وهو لا يبيِّنُ – شأنُه شأنُ سائر النحاة – سنده في رد الرواية ، أو الشك في وجودها ، وإذا كان قُرْبَ عَهد النحاة الأوائل بالشواهد ودواعي تغييرها يسوِّغ لهم ذلك ، ويجعلهم قادرين على تمييز صحيح الروايات من موضوعها ، فليس للنحاة المتأخرين من سند في ذلك سوى اتباع مَنْ وثقوا بهم من السلف واعتنقوا مذاهبهم ومع هذا نجد طعن النحاة ولا سيما المتأخرين في هذه الرواية أو تلك لا يرقى عن مستوى الشك إلى مرتبة اليقين بدليل أنّهم قد يؤولون ما طعنوا فيه من الروايات، أو ردُّوه خشية أنْ يكون صحيح الرواية ، وهذا واضح في حديث ابن يعيش عن إهمال (إذن) إذا ما سبقت بما يطلب الفعل المضارع الذي دَخَلَتْ عليه ،قال : ،، أما قول الشاعر :

لا تتركَنّي فيهم شطيرا إنّي إذَنْ أهلك أو أطيرا

فإنّه شاذ ، وإن صَحَّتْ الرواية ، فهو محمول على أنْ يكون الخبر محذوفاً وابتدأ (إذن) بعد تمام الأول بخبره .. كأنّه قال : لا تتركني فيهم غريبا بعيدا إني أذل . إذن أهلك أو أطيرا [٣] ، ولذلك نظائر [٤] طعن فيها ابن يعيش على الرواية التي جاءت بما لم يطرد ثم احتاط ، فأولها خشية أنْ تكون صحيحة ثابتة .

وبذا يتضح أنّ ابن يعيش لا يرى مجرد تعدد الروايات في النص ما يطعن في شيء منها إذا ما كانت موثوقة بغض النظر عن مدى موافقتها الأصول ، أو مخالفتها إياها ، وهو يرفض ما يشك فيه من الروايات أمطرداً كان ما فيها ، أمْ غير مطرد ، ورفضه هذا قائم على مجرد الشك الذي لا يرقى إلى مرتبة اليقين بدليل أنّ بعض الروايات التي رَدَّها احتاط فأولها خشية أنْ تكون صحيحة النقل

وأوضح ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) غير مرة أنّ الرواية الصحيحة لا تُردُّ ومع ذلك رَدَّ روايات بعض الشواهد من دون أنْ يبيِّنَ حجته في الطَّعْن عليها ، أما تأكيده عَدَمَ

---

(١) – شرح المفصل : ٤٤/٣ – ٤٥

(٢) – انظر : المصدر نفسه : ٧٤/٢ ، ٧ / ١٤٣

(٣) – نفسه : ١٦/٧ – ١٧

(٤) – انظر : شرح الملوكي : ٤٣٧ – ٤٣٩

رَدِّ الرواية الصحيحة فواضح في حديثه عن ترك صرف ما ينصرف في الشعر ، فقد ذكر أنَّ الكوفيين أجازوا ذلك استدلالاً بنحو قول الشاعر :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مَجْمَع

وذكر أيضاً أنَّ البصريين – ولا سيما المبرد – طعنوا في استدلال الكوفيين بدعوى أنَّ الرواية في هذا البيت هي : « يفوقان شيخي في مجمع » ، ثم وصف صنيع البصريين هذا بأنَّه : « ليس بمستقيم ، وإن صَحَّتْ هذه الرواية ، لأنَّ الرواية الأخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح ويكفي في التمسك به رواية صحيحة وإنْ رُوِيَ غيرها من جهة أخرى ، فلا يضرُّ إذ ليس بينهما تعارض [١] » . وأكَّدَ ابن الحاجب ما أصله هنا من أنَّ الرواية الصحيحة لا تُرَدُّ بمثلها في رَدِّه على المبرد طعنه في روايات سيبويه ، فقد ذكر أنَّ المبرد أنكر على سيبويه إجازته الترخيم في غير النداء للضرورة . ثم قال ابن الحاجب : « وأنشد سيبويه :

ألا أَضْحَتْ حبالكم رِماها وأضحتْ منك شاسعةً أَمَاما [٢]

وهو واضح فيما ادَّعاه ، وردَّه المبرد بأنَّ الرواية : وما عهدي كعهدك يا أَمَاما ، وهو من تعسفاته [٣] » . فابن الحاجب لا يرى إذن أنَّ تُرَدَّ الرواية بالرواية إذا كان كل منهما صحيحاً ، ومع ذلك رَدَّ احتجاج بعضهم لجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفراقِ حَبيبَها وما كان نفساً بالفراق تطيب

بوجهين « أحدهما أنَّ الرواية : وما كان نفسي بالفراق تطيب .. والثاني أنَّ ذلك على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ، ولا يُحتَجُّ به [٤] ». ولو أن ابن الحاجب اقتصر على الوجه الثاني ، لكان موقفه مما نحن بصدده أوْضَحَ ، وأكثر انسجاماً ، فقد أكد كما لاحظنا قبل قليل أنَّ الرواية الصحيحة لا ترد ، ومع ذلك رَدَّ هنا رواية عمل بها أئمة مشهورون كالمازني [٥] (٢٤٩ هـ) والمبرد [٦] (٢٨٥ هـ) ، وابن

---

(١) – الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٨/١ – ١٤٩

(٢) – البيت لجرير ، ديوانه : ٢٢١/١ ، ورواية الديوان لا شاهد فيها .

(٣) – الإيضاح في شرح المفصل : ٢٩٦/١ – ٢٩٧

(٤) – نفسه : ٣٥٧/١

(٥) – انظر : المقتضب : ٣٦/٣ – ٣٧ ، والخصائص : ٣٨٤/٢

(٦) – انظر : الحاشية السابقة .

السراج [١] (٣١٦ هـ)، والزجاجي [٢] (٣٤٠ هـ) بل لم ينكرها حتى بعضُ مَنْ لم يجز ما يُستَدلُّ بها عليه كابن جني [٣] ، وليس لابن الحاجب حجة في رد هذه الرواية سوى تقليد بعض البصريين [٤] في ذلك .

وَرَدَّ ابن عصفور (٦٦٣ هـ) بعض الروايات التي جاءت بما لم يطرد ، لأنها لم تصح عنده ، فقد ذكر ما عزاه إلى المبرد من إجازته نحو : (مَرَرْتُ بمسلماتِ) بكسر التاء من غير تنوين ثم قال : « ورواية منْ روى : (تنورتها من أذرعاتِ) [٥] من غير تنوين غير صحيحة [٦] » . ووصف هذه الرواية في مكان آخر بأنها (لا يُعَوَّلُ عليها لضعفها) [٧] ، ولهذا المثال نظائر [٨] رَدَّ فيها ابن عصفور ما لم يصحَّ عنده من الروايات التي جاءت بما لم يطرد ، ولكنه في ذلك كغيره لا يوضِّحُ حجته في عدم صحة هذه الروايات أو عدم ثبوتها والراجح أنَّ القضية لا تعدو الشك في ذلك ، بدليل أنَّه كثيراً ما يؤول الروايات التي يردها محتاطاً خشية أنْ تكون صحيحة كقوله : « زعم أهل الكوفة أن (رُبَّ) تكون اسماً، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر [٩] :

إنْ يقتلوك فإنَّ قَتْلَك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فرفع (عار) على أنه خبر (رب) ، و (رب) مبتدأ ، وهذا لا حجة فيه ن لأن الرواية الصحيحة : (وبعض قتل عار) ، وإن صَحَّت رواية من روى : (ورب قتل عار)

---

(١) – انظر : الأصول في النحو : ٢٢٤/١

(٢) – انظر : الجمل في النحو : ٢٤٢ – ٢٤٣

(٣) – انظر : الخصائص : ٣٨٤/٢ ، وص (١٢٢) من هذا البحث

(٤) – انظر : الإنصاف : ٨٢٨ – ٨٣١

(٥) – قطعة من قول امرئ القيس :

تنوَرتُها من أذرعات وأهلها بيثْرب أدْنى دارها نظرٌ عالِ

وتنورتها نظرت إلى نارها ، انظر : ديوان امرئ القيس : ٣١

(٦) – شرح الجمل : ٢٣١/٢

(٧) – نفسه : ٤٧٥/٢ ، ويذكر أن الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) : ٢٧٢/١ – ٢٧٣ استدل على جواز ما أجازه المبرد بالرواية التي ردَّها ابن عصفور هنا .

(٨) – انظر : المصدر نفسه : ٢٨٤/٢ – ٢٨٥

(٩) – هو ثابت قطنة ، انظر : الخزانة : ٥٧٦/٩ – ٥٧٧

لم يكن فيه حجة لأنّ (عار) يكون خبر ابتداء مضمر كأنّه قال : هو عار [١] ولهذا المثال نظائر [٢] ردّ فيها ابن عصفور روايات جاءت بما لم يطرد شكّاً في صحتها ، ثم احتاط ، وأوّلها خشية أنْ تكون صحيحة .

وبهذا يتضح أنّ ابن عصفور يرد ما لم يطرد في روايات بعض النصوص شكاً في صحة هذه الروايات ، وكثيراً ما يحتاط فيؤول ما فيها خشية أن تكون ثابتة .

ولم أقف لدى ابن مالك (٦٧٢ هـ) على شيء مما نحن بصدده سوى ما يفيد [٣] أنّ الروايات إذا اختلفت في النص فلا تُرَدُّ إحداها بالأخرى ، وسوى موافقته أبا سعيد السيرافي في الطعن على ما استُدِلّ به [٤] على وجود التنوين الغالي .

وأوضح الرضي (٦٨٦ هـ) أن الرواية لا ترد بالرواية في تعليقه على رَدِّ أحدهم رواية أحد الأبيات . قال : ((الإنصاف أن الرواية لو ثَبَتَتْ عن ثقة لم يجز ردها ، وإن ثبتت رواية أخرى [٥])) . ويبدو أن الفراء ليس ثقة عند الرضي الذي مَنَعَ الجمع بين أداتين متفقتي المعنى غير مفصول بينهما ،ثم قال:((وأنشدالفراء : ما إنْ لا أُبَيِّنُها [٦] ، بالجمع بين

---

(١) – شرح الجمل : ٤٧٧/١

(٢) – انظر : المصدر نفسه : ٥٠٥/١ ، ١٤/٢ – ١٥ ، ١٤٢

(٣) – عَلَّقَ على اختلاف رواية المبرد عن رواية سيبويه لقول الشاعر :

ألا أَضْحَتْ حبالكم رِمَاماً وأَضْحَتْ منْكَ شاسعَةً أماما

بقوله : ((والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ، ولا تُدْفَعُ إحداهما بالأخرى)) . انظر : شرح الكافية الشافية : ١٣٧/٣

(٤) – وهو قول رؤبة : (وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَقْنْ) . قال ابن مالك : ((أنكر أبو سعيد السيرافي هذا التنوين ، ونسب روايته إلى الوهم بأن قال : إنّما سمع رؤبة يسرد هذا الرجز ويزيد (إنْ) في كل بيت فَضَعُفَ لفظه بهمزة (إنْ) لانحفازه في الإيراد ، فظن السامع أنه نوّن وكسّر الروى ، وهذا الذي ذهب إليه أبو سيعد تقرير صحيح مخلّصٌ من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن)) . شرح الكافية الشافية : ١٤٣٠/٣

(٥) – شرح الكافية : ٣٨/١

(٦) – قطعة من قول النابغة الذبياني :

إلا أواريَ لأياً ما أبيّنُها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

الأواري جمع (آرية) وهو ما يحبس به الخيل من وتد وحبل ، والمظلومة الأرض الممطورة في غير وقت مطرها ، والجلد الأرض الصلبة . انظر : ديوان النابغة : ٣ ومعاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ – ٤٨٠ ، والخزانة : ١٢١/٤ – ١٢٨

ثلاثة أحرف نافية ، والرواية : لاَ يأَ ما أُبيِّنها [١] » . ومما رد فيه الرضي رواية الكوفيين لبعض النصوص حديثه عن زيادة (مَنْ) الموصولة ، قال : « تجيء عند الكوفيين حَرْفا زائداً ، وأنشدوا .. وأنشدوا أيضاً :

يـا شـاة مَنْ قَنص لِمَنْ حَلّـتْ لـه حَرُمَـتْ علي وليتها لـم تحـرمِ

والمشهور : يا شاة ما قَنص [٢] » .ومما ردَّ فيه الرضي الرواية التي جاءت بما لم يطرد حديثه عن نصب الاسم والخبر بـ (إنَّ) وأخواتها ، فقد ذكر أن الفراء أجاز نصبهما بـ (ليت) ثم قال : « ويجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً كما رَوَوا عنه عليه السلام : { إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لسبعين خريفاً [٣] } » [٤] . وأضاف الرضي قائلاً : « أما نصب باقي أخوات (ليت) للجزأين فممنوع ، والمروي : { إن قعر جهنم لسبعون خريفاً [٥] } ، وبذا يتبين أنَّ الرضي رَدَّ رواية النص على الوجه الذي لا يطرد عنده شكّاً في صحتها أو ثوبتها ، ويبدو أنَّ مَنْ رَوَوا هذه الروايات التي رَدَّها ليسوا ثقاتٍ عنده بدليل نصه على أنَّ الرواية إذا ثبتت عن الثقة لم يجز ردُّها ، وإن ثبتت في النص رواية أخرى .

ولم أقف لدى أبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) على ما يوضح [٦] موقفه تجاه ما نحن بصدد الحديث عنه .

اتضح فيما تقدم أنَّ لتعدد الروايات في النص أسباباً طبيعية ، كأن ينشد الشاعر شعره مرات مختلفة ، وكتعدد رواة النص واختلاف لغاتهم ، وأسباباً غير طبيعية كإصلاح الرواة لمروياتهم الشعرية ، ولا سيما إن لم يكونوا ممن يُحتَجُّ بلغتهم ، وكالتصحيف والتحريف ، وكوضع النحاة روايات بعض النصوص وتغييرها ، وقد لاحظنا أنَّ الأسباب

---

(١) – شرح الكافية : ٢٦٧/١

(٢) – نفسه : ٥٥/٢

(٣) – والرواية في صحيح مسلم : ٣٢٩/١ : (لسبعون خريفا) .

(٤) – شرح الكافية : ٣٤٧/٢

(٥) – نفسه : ٣٤٧/٢

(٦) – سوى عدم تعليقه على رد أحدهم رواية في بيت ، شك أبو حيان نفسه في ثبوته عن العرب . انظر : البحر : ٤١٨/٢ – ٤١٩

الطبيعية لتعدد الروايات في النص هي التي سَوَّغَتْ للنحوي [١] نفسه تصحيح مختلف روايات النص دوماً دونما ردّ إحداها بالأخرى ، وأن الأسباب غير الطبيعية هي التي سَوَّغت له أحياناً ردّ رواية النص على الوجه الذي لا يطرد عنده ، وقد وقفنا على معالم لذلك لدى أبي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) والأصمعي (٢١٦ هـ) والمبرد ، وثعلب ، والزجاج، وابن السراج ، وأبي جعفر النحاس ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والرضي ، ولم أقف على ردٍّ لما لم يطرد شكّاً في صحة روايته لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، والزجاجي ، وأبي حيان الأندلسي ، ولم يكن النحاة يوضّحون حججهم في ردّ الرواية التي جاءت بما لم يطرد ، وإذا كان قرب عهد متقدميهم بملابسات رواية الشواهد تمكّنهم من تمييز الرواية الصحيحة من الرواية المصنوعة ، فليس للمتأخرين منهم في ذلك سوى محاكاة سلفهم من الرواة والنحاة الذين وثّقوهم أكثر من غيرهم ، ولهذا وَجَدْنا بعض المتأخرين كأبي سعيد السيرافي ، وابن يعيش ، وابن عصفور يحتاط فيؤول ما يردُّه من الروايات وهذا كله يوحي بأن رد النحوي الرواية التي جاءت بما لم يطرد لديه قائم على شيء من النسبية المنبعثة عن التعصب المذهبي ، مما لا يطمئن المرء معه دائماً إلى أن هذه الرواية غير ثابتة حقاً ، ويشجع على القول بذلك ما لاحظناه من أن بعضهم كابن الحاجب ردّ روايات عمل بها ، أو صححها أئمة مشهورون كالمازني ، والمبرد ، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن جني .

• ثالثاً : طعن النحاة فيما جُهل قائله :

ثمة ما يدل أنّ وضع النصوص اللغوية قديم في تاريخ العربية . فقد أُثِرَ عن الخليل (١٧٤ هـ) أنّه قال : « إنّ النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت [٢] » ، ونظير ذلك قول الأصمعي : « أقمتُ بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة صحيحة إلا مُصَحَّفَةً أو مصنوعة [٣] » ، والذي يؤكد قدم وضع النصوص

---

(١) – وقد وقفنا على معالم لذلك لدى أبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضي .

(٢) – المزهر : ١/١٧١

(٣) – المزهر : ٢/٤١٣

في العربية تنبيه الأئمة على أنّ المصنوع لا حجة فيه . قال ابن سلام (٢٣١ هـ) : « في الشعر مصنوع ومفتعل كثيرة لا خير فيه ، ولا حجة في عربيته ، ولا غريب يُستَفادُ منه [١] » . وإلى ذلك أشار [٢] أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) وغيره ، وقد كان لوضع هذه النصوص أثر في استدلال النحاة ، تَمثّل بتوقفهم في الاحتجاج بما جُهل قائله ، وهو ما أشار إليه السيوطي (٩١١ هـ) قال : « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله وكأنّ علة ذلك خوف أن يكون لمولّد ، أو مَنْ لا يوثق بفصاحته [٣] » ، وإلى مثل ذلك ذهب البغدادي [٤] (١٠٩٣) ، وهذا لا يعني أنّه لا يجوز الاحتجاج بالنصوص المجهولة القائل ، ويكفي دلالةً على ذلك أنّ سيبويه لم يكن يحرص [٥] على نسبة أبياته ، وقد وضّح الأئمة أنّ معرفة قائل البيت ليست لازمة إذا ما اتضح بطريقة ما أنّه من لغة عصور الاحتجاج ، قال أبو حيان : « وهذا – يريد الجهل بصاحب الشاهد - لا يقدح في الاحتجاج ، بل متى رُوِيَ أنه من كلام العرب ، فليس من شرطه تعيين قائله [٦] ». وقال العيني (٨٥٥ هـ) : « الجهالة لا تضر في الاحتجاج بالأبيات إذا احتج بها المتقدمون مثل سيبويه وأمثاله ، فإنّ في كتابه أبياتاً مجهولة ، قد احتج بها [٧] » ، وأكد [٨] البغدادي (١٠٩٣ هـ) ما أوضحه أبو حيان والعيني من أن الشاهد إذا ثبت بطريقة ما أنه من لغة عصور الاحتجاج لا تَلزَمُ معرفة صاحبه .

---

(١) – طبقات فحول الشعراء : ٥/١ ، والمزهر : ١٧١/١

(٢) – انظر : المزهر : ١٧٨/١ – ١٧٩

(٣) – الاقتراح : ٧١

(٤) – انظر الخزانة : ١٥/١ – ١٦

(٥) – توحي العبارات التي نُسبَ بها بعض أبيات الكتاب أن سيبويه نسب بعض أبياته وهذا لا ينفي أنه لم يكن حريصاً على نسبتها بدليل أن حديثه عن بعضها يدل أنه كان بإمكانه أن ينسبها ولكنه لم يفعل ،وقد وضحت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (كتاب سيبويه وشروحه) : ١١٨ – ١١٩ ، ١٣٩ – ١٤٠ ، والدكتور خالد عبد الكريم جمعة في كتابه : (شواهد الشعر في كتاب سيبويه) : ١١٠ ، ١٣٤ – ١٣٥ ، ١٩١

(٦) – شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٥٧/٤

(٧) – المقاصد النحوية : ٣٩٣/٣

(٨) – انظر : الخزانة : ١٦/١ ، ٣١٧/٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣٤١/٣

على أن وضع النصوص في العربية إنْ لم يؤدِّ فعلاً إلى منع الاحتجاج بالنصوص المجهولة القائل ، فقد سَوَّغ للنحاة أحياناً ردَّ ما لم يطرد في أصولهم ، إذ كثيراً ما نراهم يردون هذه الظاهرة أو تلك مما لم يجيزوه بحجة الجهل بقائل النص الذي جاءت فيه ، كما أنّهم كثيراً ما يمتنعون من الإقرار بالظاهرة اجتزاء بنص يُظَنُّ أنه مصنوع ، وسأتلمس معالم هذا وذاك عند الأعلام في هذه الفقرة .

لم أقف على شيء من ذلك عند من سبق الأخفش (٢٠٨ هـ) والأصمعي(٢١٦ هـ) أما هذا العالمان ، فقد رَدَّا بعض ما لم يجيزاه بدعوى أن النصوص التي جاءت به مصنوعة ، قال المازني (٢٤٩ هـ) : ((كان الأصمعي وأبو الحسن يقولان : الإ زارُ مَذَكَّرٌ ، ويردّان قول الأعشى :

كَتَمْثِيلِ النَّشْوَانِ يَرْ فَلُ فِي البَقِيرِ وفِي الإزارِه

ويقولان : القصيدة مصنوعة [١])) . وأشار حمزة الأصفهاني (٣٦٠ هـ) إلى رد الأصمعي ما لم يجزه طَعْناً في صحة ثبوته ، فقال : ((كان سيبويه يحكي عن الخليل أنه كان يجيز إسكان حرف الإعراب في الاسم المرفوع والمجرور في الشعر ، فعارضه الأصمعي ، وقال : ما جاءنا ذلك عن ثَبْتٍ نَعْرفه ، فأنشد سيبويه للأقيشر :

رُحْتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقَدْ بدا هَنْكِ مِنَ المِئْزرِ

فقال الأصمعي : ليس للأقشر بيتٌ نعرفه [٢])) .

وَرَدَّ المبرد (٢٨٥ هـ) بعض ما لم يطرد عنده للجهل بقائله ، أو لأنه مصنوع ، فمن القبيل الأول قوله في لام الأمر : ((النحويون يجيزون إضْمارَ هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول مُتَمِّم بن نويرة ، وقول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا

ولا أرى ذلك على ما قالوه ، لأن عوامل الأفعال لا تُضْمرُ ، وأضعفها الجازمة .. ولكن بيت متمم يُحْمَل على المعنى .. وأما هذا البيت [٣] الأخير ، فليس بمعروف على

---

(١) – مجالس العلماء : ١٣٠ ، وانظر : ديوان الأعشى : ١٥٣ ، واللسان (أزر)

(٢) – التنبيه على حدوث التصحيف : ١٣٣-١٣٤،وانظر : الخزانة : ٤/٤٨٤-٤٨٥

(٣) – ذكر البغدادي أنه مجهول القائل منبها على أنه عُزي إلى أبي طالب عمّ الرسول ﷺ وإلى حسان ، والأعشى . انظر : الخزانة : ١١/١٤

أنه في كتاب سيبويه [١] ،، ومما ردّ فيه المبرد النصوص التي جاءت بما لم يطرد لكونها عنده نصوصاً مصنوعة حديثه عن الجمع بين تنوين الاسم ، أو نون المثنى وجمع المذكر السالم وبين الإضافة قال : ،، إذا نُوِّنَ الاسم لم يتصل به المُضْمَر ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقِباً للتنوين تقول : (هذا ضاربُ زيد ، وهذا ضاربك غدا) ، ولا يقع التنوين ها هنا .. وعلى هذا قول الله تعالى : { إنّا منجوك وأهلك } [٢] وقد روى سيبويه بيتين مجهولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة .. والبيتان اللذان رواهما سيبويه هما :

هم القائلونَ الخيرَ ، والآمرونه إذا ما خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمر مُعْظَمَا

وأنشد :

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقُه [٣]

وبهذا يتبيَّنُ أنّ المبرد ردّ بعض ما لم يجزه بدعوى أنه مصنوع ، وللجهل بقائله ، ولم أقف لدى أبي العباس ثعلب (٢٩١ هـ) على شيء من ذلك خلافا للزجاج (٣١٠ هـ) فقد ردّ غير مرة ما لم يجزه للجهل بقائل النصوص التي جاءت به ، قال : ،، أجاز بعضهم (يحيُّ) بياء مشدودة مدغَّمة، وذكر أن بعضهم أنشد :

وكأنّها بين النساءِ سبيكةٌ تمشي بسدّة بيتها فَتَعَيُّ

ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر ، ومنْ أي القبائل هو ، وهل هو ممن يؤخذ بشعره أم لا ، ما كان يضرُّه ذلك [٤] ،، ثم أضاف الزجاج معلِّقاً على هذا البيت بقوله : ،، لو عُرِفَ قائله ، وكان مِمَّنْ يؤخذ بقوله لم يجز ، وهذا عندنا لا يجوز في كلام ولا شعر [٥] ،، . ومما ردّ فيه الزجاج ما لم يطرد عنده لكونه مجهولاً ردّه على مَنْ

---

(١) – المقتضب : ١٣٢/٢ – ١٣٣ ، وانظر : الكتاب : ٨/٣ ، والأصول في النحو : ١٧٤/٢ – ١٧٥

(٢) – سورة العنكبوت الآية : ٣٣

(٣) – الكامل : ٢١٣/١ – ٢١٤ ، وأشار البغدادي في (الخزانة) : ٢٧٣/٤ إلى أن هذين البيتين مصنوعان .

(٤) – معاني القرآن وإعرابه : ٤١٩/٢ ، وقد عزى هذا البيت في (التاج) (يحيي) إلى الحطيئة ، ولم أقف عليه في ديوانه .

(٥) – معاني القرآن وإعرابه : ٤١٩/٢

أجاز الجمعَ بين (يا) و (اللهم) قال الزجاج : " وزعم أن بعضهم أنشده :

وما عليكِ أنْ تقولي كلّما صليتِ أو سبّحتِ يا اللهمّ ما

وليس يُعارض الإجماع ، وما أتى به كتاب الله تعالى ، ووُجِد في جميع ديوان العرب بقول قائل : أنشدني بعضهم ، وليس ذلك البعض [١] بمعروف ، ولا بمسمّى [٢] ".

ولهذين المثالين نظائر [٣] ردّ فيها الزجاج ما لم يُجزه لمجيئه في شعر مجهول القائل ، ولا شك في أنّه إنّما فعل ذلك مخافة أن يكون هذا الشعر مصنوعاً ، وهو ما أشار إليه في تعليقه على إجازة الفراء كسر ياء المتكلم في نحوي (عَصَاي) قال : " أجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر ، لأنّ أصل التقاء الساكنين الكسر ، وأنشد :

قال لها هل لكِ يا تافيّ قالتْ له ما أنتَ بالمرضيّ

وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه ، وعَمَلُ مثل هذا سهل ، وليس يُعْرَفُ قائل [٤] هذا الشعر من العرب [٥] " ، وبذا يتضح أن الزجاج ردّ بعض ما لم يطرد مما جهل قائله خشية أنْ يكون مصنوعاً .

ولم أعثر لدى ابن السّراج (٣١٦ هـ) على شيء مما نحن بصدده سوى أنه ذكر [٦] ردّ المبرد بعض ما لم يطرد لكونه مجهولاً ، ولم يعلق على صنيع المبرد بشيءٍ .

وردّ أبو جعفر النحاس (٣٣٨ هـ) بعض ما لم يطرد لديه في النصوص المجهولة القائل فقد ذكر أنّ بعضهم استدلّ بقول الشاعر :

نُوِّلي قَبْلَ يومِ بيني جُمَانا وصِلِينا كما زَعَمْتِ تِلانا

---

(١) – تعريف (بعض) بـ (أل) التعريف غير مسموع عن العرب كما يقول النحاة وقد صرح بمنعه الزجاجي ، وأجازه الأخفش قياسا ، انظر : اشتقاق أسماء الله : ٤٦٣ – ٤٦٥ ، والارتشاف : ٥١٥/٢ – ٥١٦ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٦٥٥/٢

(٢) – معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٤/١ ، وقد ذكر البغدادي في (الخزانة) :٢٩٦/٢ أن الرجز الذي في هذا النص لا يعرف قائله ، وانظر فهارس الخزانة : ٣١٣/١٢

(٣) – انظر : المصدر نفسه : ٣٦٥/٢ – ٣٦٦ ، ١٥٩/٣ – ١٦٠

(٤) – ذكر البغدادي أن هذا الشعر ليس مجهولاً بل للأغلب العجلي ، من أرجوزة طويلة في ديوانه . انظر : الخزانة : ٤٣١/٤ ، ٤٣٤

(٥) – معاني القرآن وإعرابه : ١٥٩/٣ – ١٦٠

(٦) – انظر : الأصول في النحو : ١٧٤/٢ – ١٧٥

على زيادة التاء مع (الآن) ، ثم أبطل هذا الاستدلال واصفا هذا البيت بأنّه : « بيت موّلد لا يُعْرَفُ قائله ، ولا تصح به حجةٌ [١] » ،مع أنّ هذا البيت لجميل بثينة [٢] ، وعزاه البغدادي [٣] لابن أحمر الباهلي، ومما رَدَّ فيه النحاس مالم يطرد للجهل بقائله قوله: « حُكِي (هل أنتم مطلعونِ [٤]) بكسر النون ، وهي لحن لا يجوز ، لأنه جَمْعٌ بين النون والإضافة وإن كان سيبويه والفراء قد حكيا مثله وأنشدا :

هم القائلونَ الخير والآمرونــه إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظَما

وإنشاد الفراء : والفاعلونه ، وأنشد سيبويه وحده :

ولم يرتفقْ والناسُ محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقُه [٥]

ثم قال النحاس تعليقاً على هذين البيتين « أما البيتان اللذان أنشدهما سيبويه وشركه في أحدهما الفراء فلا يُعْرَفُ مَنْ قالهما ، ولا تَثْبتُ بهما حجة ، ولو عُرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب [٦] » ، فالنحاس إذن رَدَّ بعض ما لم يطرد مما جاء في النصوص المجهولة القائل .

ولم أقِفْ على ما يدل أن الزجاجي (٣٤٠ هـ) كان يفعل ذلك ، بينما يلاحظ لدى أبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) في قوله : « أنشد الفراء أو غيره من الكوفيين في مَدّ المقصور :

قَدْ عَلِمَتْ أختُ بني السَّعلاة وعَلِمَتْ ذاك مع الجراء
أنْ نِعْمَ مأكولاً على الخَوَاءِ

فَمَدَّ (السعلاة) وهو مقصور ، وكذلك (الخوى) ، وهذه الأبيات غير معروفة ولا يُعرف قائلها ، وغير جائز الاحتجاج بمثلها ولو كانت صحيحة ، لم يعوزنا تأويلها على غير الوجه الذي تأولوه عليه [٧] » . فأبو سعيد السيرافي أهمل ما في هذه الأبيات مما لم يطرد ، ولم يؤوله رداً له ، وشكّاً في وجود هذه الأبيات ، ولو كانت موثوقة لأوّلها .

---

(١) – إعراب القرآن : ٤٥٣/٣
(٢) – انظر : ديوانه : ٢١٨
(٣) – انظر : الخزانة : ١٧٩/٤
(٤) – سورة الصافات الآية : ٥٤ ، وانظر : البحر : ٣٦١/٧
(٥) – إعراب القرآن : ٤٢٢/٣ ، وانظر : الكتاب : ١٨٨/١
(٦) – نفسه : ٤٢٣/٣
(٧) – شرح كتاب سيبويه : ١٤٩/٢ – ١٥٠ ، وانظر : الإنصاف : ٧٤٦

وَرَدَّ أبو علي الفارسي (٣٧٣ هـ) بعض ما لم يطرد بدعوى أن النصوص التي جاءت به مصنوعة ، فقد مَنَعَ الجمع بين نون التثنية ، أو الجمع وبين الإضافة ، ثم قال : " وما جاء في الشعر من قوله : (والآمرونه) والناس محتضرونه زعموا أنّه مصنوع [١] " . وقد لاحظنا أن غير واحد من الأئمة رد ما في هذين البيتين للجهل بقائل كل منها ، ولأنهما مصنوعان ، وكذلك ابن جني (٣٩٢ هـ) رد بعضَ ما لم يطرد لمجيئه في نصوص لم تثبت عند أصحابه ، وهذا واضح في حديثه عن إدخال حرف الجر على مثله لفظاً ومَعْنى في قول الشاعر :

فَلاَ واللهِ لا يُلْفَى لما بي ولا لِلما بهم أبداً دَوَاءُ

قال أبو الفتح : " وبعد فالحقُّ أحقُّ أنْ يتبع ، هذا البيتُ [٢] لم يعرفه أصحابنا ولا رَوَوْه ، والقياس من بعد على نهاية المَحَجّ له ، والإعراض عنه ، ولا سيما وقد جاوز بحرف الجر حرفاً ، مثله لفظاً ومعنىً ، فلو وُجِدَ هذا البيت عنواناً على كل ورقة من مصحف أبي عمرو ، لما جاز استعمال مثله في الشعر ، فَضْلاً عن الأخذ به في كتاب الله [٣] " . ويذكر أن ابن جنّي نَفسَه ذكر هذا البيت في (الخصائص) [٤] ولم يردّه ، وهو ما فعله بما جاء فيه حَذْفُ نون التوكيد نحو (اضربَ رجلا) فقد امتنع من حَمْل أحد النصوص عليه بدعوى (أنّه لم يأت عنهم) ، ثم قال : " فأما ما أنشدوه من قول الآخر :

اضربَ عنك الهمومَ طارقَها ضَرْبَكَ بالسيفِ قَوْنسَ الفَرَسِ

فَمَدْفُوعٌ مصنوع عند عامة أصحابنا ، ولا رواية تَثْبُتُ به [٥] " ، وتفيد المصادر [٦] أن هذا البيت مصنوع كما قال ابن جني ، ومع ذلك اجتزأ في (الخصائص) [٧] ، بالإشارة إلى أنّ ما فيه شاذٌّ مرذول ، دونما إشارة إلى كونه مصنوعا ، ولكن هذا لا ينفي أنّ الرجل رَدَّ بعض ما لم يجز للجهل بقائل النص الذي جاء به ، أو لكونه مصنوعا .

---

(١) – المسائل الحلبيات : ٣٢٠ – ٣٢١ ، وانظر : الصفحة السابقة .

(٢) – البيت من قصيدة طويلة لمسلم بن معبد الوالبي ذكرها البغدادي في (الخزانة) : ٣٠٨/٢

(٣) – المحتسب : ٢٥٦/٢

(٤) – انظر : ٢٨٢/٢

(٥) – المحتسب : ٨٠/١

(٦) – انظر : النوادر : ١٣ ، والمزهر : ١٧٧/١

(٧) – انظر : ١٢٦/١

ولم أعثر لدى الزمخشري على ردّ صريح لما لم يطرد بسبب الجهل بقائل النص الذي جاء به ، ولكن لديه ما يدل أنّه يستضعف ، أو يتهم الاستدلال بالمجهول القائل قال: « قُرِىء بمصرخيّ بكسر الياء وهي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول :

قال لها هل لكِ يا تافيّ قالتْ له : ما أنتَ بالمرضيّ [١] »

ولاحظنا قبل [٢] قليل أن هذا الشعر للأغلب العجلي ، وفي حرص الزمخشري على بيان أنه استدل به مع كونه مجهول القائل إيماءةٌ خفية إلى اتهام الاحتجاج بما كان من هذا القبيل .

ولا يرد ابن يعيش (٦٤٣ هـ) ما لم يطرد لمجرد الجهل بقائل النص الذي جاء به، ولكن بذلك يُهَوِّنُ عليه ردّ النص ، وهذا ما يلمس في حديثه عن تأكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً ، فقد منَع ذلك ثم قال : « وأما قوله :

قد صَرَّت البكرة يوماً أجمعا

فلا يُعرفُ قائله مع شذوذه [٣] » ، وقد يَرُدُّ ابن يعيش ما لم يطرد للجهل بقائله حاملا إياه على الضرورة ، وهذا واضح في حديثه عن همزة (أناس) قال : حذفوا الهمزة وصارت الألف واللام في (الناس) عوضاً منه ولذلك لا يجتمعان ، فأما قولهم :

إنّ المنايا يَطَّلِعْنَ على الأناس الآبنينا

فمردود لا يُعْرَفُ قائله [٤] ، ويجوز أن يكون جَمَع بين العوض والمعوض منه ضرورة [٥] ، ففي هذا المثال وسابقه يُلْمَسُ أنّ ابن يعيش يرى في الجَهْل بقائل النص الذي جاء بما لم يطرد مما يُهوِّنُ رَدّه ، وعدم الاعتدادِ به . وهو ما يلحظ بوضوح عند ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) في حديثه عن الجَمْع بين (يا) و (اللهم) قال : « التزموا بحذفه — يريد (يا) — في (اللهم) لأن الميم عوض عنه عند البصريين ، وقوله :

---

(١) – الكشاف ٥٥١/٢ ، وانظر : ١٠٧/٤

(٢) – انظر : ١٣٤

(٣) – شرح المفصل : ٤٥/٣ ، وقد أكد البغدادي في (الخزانة) : ١٨١/١ الجهل بقائل هذا البيت مشيراً إلى أن البصريين يرون أنه مصنوع .

(٤) – بل يُعْرَفُ ، فقد عزاه البغدادي وغيره إلى ذي جدن الحميري . انظر : الخزانة : ٢/ ٢٨٠ ، ٢٨٧

(٥) – شرح المفصل : ٩/٢ ، وانظر : ٢١/٥

إنّي إذا مـا حَـدَثٌ ألَمّـا أقول يا اللهمّ يا اللهمّ مـا

محمول على الضرورة مع كونه مجهولا [١] » ، على أن ابن الحاجب لا يقر الظاهرة اجتزاء بالنص المجهول ، فقد أكد أنّ (وَيْحاً) و (ويلاً) و (وَيْساً) مصادرُ لا أفعال لها ، وأنها منصوبة بأفعال ليس من جنسها ثم قال : « وما ينشد من قوله :

فَمَا وَالَ ولا وَاحَ ولا وَاسَ أبو هنـد

مجهول [٢] » ، فواضح أن ابن الحاجب لم ينصب تلك المصادر بأفعالها الواردة في هذا البيت لأنه بين مجهول القائل مما يدل أن الجهل بقائل النص عنده يحول دون بناء القاعدة على ما فيه ، وقبل قليل لاحظنا هذه الجهالة تُهَوِّنُ عليه رَدَّ ما لم يطرد ، وعدم الاعتداد به

وَرَدَّ ابن عُصْفور (٦٦٣ هـ) بعض ما لم يطرد للجهل بقائله ، ولم يجتزئ بما جُهِل قائله ، أو بما يشك في صحة ثبوته في إقرار الظاهرة ، فمما ردَّ فيه ما لم يجزه للجهل بقائله قوله في نون التثنية : « أجاز بعضهم فَتْحَها مع الألف ، واستدلّ على ذلك بقوله :

أعْرِفُ منها الجيدَ والعَيْنانـا ومنخرين أشبهـا ظَبيـانـا

وهذا لا حُجّة فيه لأنه لا يُعْرَف قائله [٣] » .

ومن هذا القبيل قوله : « أما (افْعَنْلَيْتُ) فزعم ابو الفتح أنه يكون متعديا ، وغير مُتَعَدٍّ فغير المتعدى نحو(احْرَنْبَى الديك)والمتعدي نحو(اغْرَنْدى ، واسْرَنْدى) قال الراجز .

قَدْ جَعَل النعاسُ يَغرندِيني أدفَعُه عني ويَسْرَنْدِيني

وزعم سيبويه أنه لا يتعدى ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، إذْ لم يُسْمَعْ متعديا إلا في هذا الرجز ، وغالب الظن فيه أنه مصنوع [٤] » ، فواضح في هذا المثال وسابقه أن ابن عصفور لا يجتزئ بالنصوص التي يَظُنُّ أنّها مصنوعة في إقرار الظاهرة ، وقد يكون من

---

(١) – الإيضاح في شرح المفصل : ٢٨٩/١ – ٢٩٠

(٢) – نفسه : ٢٣٨/٢ – ٢٣٩ ، وأفاد ابن عصفور في شرح الجمل : ٤١٣/٢ أن هذا البيت مصنوع

(٣) – شرح الجمل : ١٥٠/١ ، وقد نُسِب الرجزُ الذي في النَّقْل لرجل من ضَبَّة . انظر : الخزانة : ٤٥٢/٧

(٤) – الممتع : ١٨٥ – ١٨٦ ، وقد ذكر أبو حيان – كما سنلاحظ بعد قليل – أن هذا الشعر مجهول القائل ، ومصنوع .

هذا القبيل عدم قبوله [١] الصيغ والأوزان التي لم تَرِدْ إلا في كتاب (العين) المنسوب للخليل خشية أن تكون موضوعة لما هو معروف من الخلاف والاضطراب في رواية هذا الكتاب ونسبته ، وسنقف على شيء من ذلك لدى أبي حيان الأندلسي .

أما ابن مالك (٦٧٢ هـ) ، والرضي (٦٨٦ هـ) فلم أعثر لديهما على شيء يفيد فيما نحن بصدد الحديث عنه خلافا لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) فقد رَدَّ [٢] البيت السابق الذي استدل به ابن جني على تعديه صيغة (افعَنْلى)[٣] كما فعل ابن عصفور بدعوى أنه مصنوع ومجهول القائل ، كما أهمل صيغا تَفَرَّدَ (العين) بروايتها شكّا في صحة رواية هذا الكتاب قال : « افوَنْعَل احوَنْصَل ، وافعَوْلَلَ اعثَوْجَجَ ، وهذان الوزنان أغفلهما سيبويه .. قيل لأنهما من كتاب العين فلا يُلتَفَتُ إليهما [٤] » ، ومن هذا القبيل قول أبي حيان : « قَرَعْبَلانة قيل: لم تُسْمَعْ إلا من كتاب(العين) فلا يُلتَفَتُ إليها [٥] » .

وبذا يتبين أنّ أبا حيان لا يجتزئ بالنصوص المشكوك في صحة ثبوتها والمظنون بأنّها مصنوعة في الإقرار بالظاهرة .

تبين فيما سبق أن وضع النصوص قديم في تاريخ العربية ، وقد نبه على ذلك الخليل كما لاحظنا ، وكان الأئمة يتوقّفون في البناء على النص المصنوع ، ولا يعتدون به أو بما يظنون أنه مصنوع ، وقد تَلَمَّسْنا معالم لذلك عند الأصمعي، والمبرد ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن عصفور ، وأبي حيان الأندلسي ، ولما كان الجهل بنسبة البيت مما لا يساعد على القطع بأنه من لغة عصور الاحتجاج ما لم تتوفر قرينة أخرى ، فقد كان الاعلام كثيراً ما يردُّون ما لم يطرد في الأبيات المجهولة النسبة عندهم خشية أنْ تكون مصنوعة ، أو لمولد لا يُحتَجُّ به ، وقد وُجِد صَدىً لذلك لدى المبرد ، والزجاج ، وابن السراج ،وأبي جعفر النحاس ، وأبي سعيد السيرافي، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش وابن الحاجب ، وابن عصفور .

---

(١) – انظر : الممتع : ١٦٥ ، ١٧١ ، ولأمثلة أخرى عنده ، انظر : شرح الجمل : ١٣/٢

(٢) – انظر : الارتشاف : ٨٢/١ ، والمبدع : ١١٠ ، ومنهج السالك : ١٢٧

(٣) – انظر : الحاشية الثانية من هذه الصفحة .

(٤) – الارتشاف : ٨٦/١ ، وانظر : ٨٢/١

(٥) – الارتشاف : ٦٨/١

وهذا لا يعني أن البيت المجهول النسبة لا حجة فيه ، بل متى ثبت بطريقة ما أنه يعود إلى عصور الاحتجاج احتُجَّ به ، وقد أشرنا إلى تصريح غير واحد من الأئمة بذلك ، يُضَاف إلى ذلك أن النحوي قد يردُّ البيت للجهل بقائله عنده في الوقت الذي يكون قد نسبه نحويون آخرون ، وقد وقفنا على شيء من ذلك لدى الزجاج ، وأبي جعفر النحاس وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، مما يوجب التريث في قبول رَدَّ النحوي ما لم يطرد في بعض النصوص للجهل بأصحابها .

www.moswarat.com

المصادر والمراجع

- أبو علي الفارسي : للدكتور عبد الفتاح شلبي . ط١ القاهرة ١٩٥٨
- إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى . ط. القاهرة ١٩٣٧
- الأحاجي النحوية : للزمخشري . تح. مصطفى الحدري . حماة ١٩٦٩
- أخبار النحويين البصريين : لأبي سعيد السيرافي . تح . طه الزيني وزميله ط١ . ١٩٥٥
- ابن يعيش النحوي : للدكتور عبد الإله نبهان ، رسالة دكتوراه مخطوطة بجامعة دمشق .
- أدب الكاتب : لابن قتيبة . تح . محمد محيي الدين عبد الحميد . ط٤ ١٩٦٣
- ارتشاف الضرب : لأبي حيان الأندلسي . تح . د . مصطفى النحاس . ط١ ١٩٨٤ — ١٩٨٩ .
- أسس علم اللغة العام : لماريو باي . ترجمة د . أحمد مختار عمر . ط٣ . القاهرة ١٩٨٣ .
- الأشباه والنظائر في النحو : للسيوطي . تح . عبد الإله نبهان ورفاقه . ط١ . دمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٧
- اشتقاق أسماء الله تعالى : لأبي القاسم الزجاجي . تح . عبد الحسين المبارك ط١ النجف ١٩٧٤
- أصول التفكير النحوي : للدكتور علي أبو المكارم . منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٣
- الأصول ، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي : للدكتور تمام حسان ط ٢ الدار البيضاء ١٩٨١
- الأصول في النحو : لابن السراج . تح . د . عبد الحسين الفتلي ط١ بيروت ١٩٨٥
- أصول النحو العربي : للدكتور محمد خير الحلواني ط٢ الدار البيضاء ١٩٨٣
- أعجب العجب في شرح لامية العرب : للزمخشري ط١ مطابع الفجر الحديثة١٣٩٢هـ
- إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس . تح . د . زهير غازي زاهد ط٣ بيروت ١٩٨٨
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج : تح . إبراهيم الأبياري ط٣ بيروت ١٩٨٦
- أعلام الكلام : لابن شرف القيرواني . ط١ مصر ١٩٢٥
- الأغاني:لأبي الفرج الأصفهاني ط١دار المعرفة القاهرة ١٩٢٧-١٩٥٨
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : لأبي البركات الأنباري . تح سعيد الأفغاني ط . دمشق ١٩٥٧

- الاقتراح في علم أصول النحو : للسيوطي . تح . د . أحمد محمد قاسم ط١ القاهرة ١٩٧٦
- أمالي الزجاجي :لأبي القاسم الزجاجي. تح.عبد السلام هارون . ط١/١٣٨٢ هـ
- الأمالي النحوية : لابن الحاجب . تح . هادي حسن حَمُّودي . ط١ بيروت ١٩٨٥
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنباري تح . محمد محيي الدين عبد الحميد ط . دار الفكر بلا تاريخ .
- أوضح المسالك : لابن هشام . تح . محيي الدين عبد الحميد . ط٨ . بيروت ١٩٨٦
- الإيضاح في شرح المفصّل : لابن الحاجب . تح . د . حسن موسى بناي . ط١ بغداد ١٩٨٢
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي . تح . د. مازن المبارك ط٤ . بيروت ١٩٨٢
- البحث اللغوي عند العرب : للدكتور أحمد مختار عمر . ط٤ . القاهرة ١٩٨٢
- البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي . ط. بيروت بلا تاريخ .
- بحوث ومقالات في اللغة : للدكتور رمضان عبد التواب . ط١ . القاهرة ١٩٨٢
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي . تح . محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ١٩٦٤
- التأويل النحوي في القرآن الكريم : للدكتور عبد الفتاح الحموز . ط١ الرياض ١٩٨٥
- تاج العروس من جواهر القاموس : للزبيدي محمد بن محمد الحسيني . الكويت ١٩٦٥
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري تح . د. سليمان عبد الرحمن العثيمين . ط١ بيروت ١٩٨٦
- تحصيل عين الذهب من جوهر معدن الأدب : للأعلم الشنتمري ، مطبوع مع كتاب سيبويه . ط بولاق ١٣١٦ هـ .
- التدريب على تمثيل التقريب : لأبي حيان الأندلسي . تح . نهاد فليح حسن . ط١ بغداد ١٩٨٧
- تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد : لابن مالك . تح . د. محمد كامل بركات ط مصر ١٩٦٧

ـ التطور اللغوي مظاهر وعلله وقوانينه : للدكتور رمضان عبد التواب . ط١ مصر ١٩٨٣

ـ التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني . تح . إبراهيم الأبياري ط١ بيروت ١٩٨٥

ـ التكملة : لأبي علي الفارسي . تح . د. حسن شاذلي فرهود . ط١ الرياض ١٩٨١

ـ التمام في تفسير أشعار هذيل : لابن جني تح أحمد ناجي القيسي وزميله ط. بغداد ١٩٦٢

ـ التنبيه على حدوث التصحيف : لحمزة الأصبهاني تح محمد آل ياسين . بغداد ١٩٦٧

ـ التنبيهات على أغلاط الرواة : لعلي بن حمزة ، مطبوع مع المقصور والممدود : للفراء . تح . عبد العزيز الميمني . ط القاهرة ١٩٦٧

ـ الجمل في النحو : لأبي القاسم الزجاجي . تح . د. علي توفيق الحمد . ط١ بيروت ١٩٨٤

ـ حاشية ياسين الحمصي على التصريح : مطبوع بهامش التصريح لخالد الأزهري . ط دار الفكر – بيروت بلا تاريخ .

ـ الحجة للقراء السبعة : لأبي علي الفارسي . تح . بدر الدين قهوجي وزميله . مراجعة محمد يوسف دقاق وزميله ط١ دمشق ١٩٨٤-١٩٩١

ـ الخاطريات : لابن جني . تح . علي ذو الفقار شاكر ط بيروت ١٩٨٨

ـ خزانة الأدب : لعبد القادر البغدادي . تح عبد السلام هارون ط١ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦

ـ الخصائص : لابن جني . تح . محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت بلا تاريخ .

ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : محمد بن فضل الله المحبي . ط دار صادر بيروت .

ـ دراسات في العربية وتاريخها: لمحمد الخضر حسين.ط٢ دمشق١٩٦٠

ـ ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس ، تح . محمد حسين طه ، مكتبة الآداب بلا تاريخ .

ـ ديوان امرئ القيس : تح . محمد أبو الفضل إبراهيم . ط٣ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ وطبعه حسن السندوبي ط٤ ١٩٥٩

ـ ديوان جميل بثينة : تح . د. حسين نصّار ، ط٢ القاهرة ١٩٦٧

- ديوان جرير : تح . د. نعمان محمد أمين طه ، ط دار المعارف بمصر ١٩٦٦
- ديوان ذي الرمة : تح . د. عبد القدوس أبو صالح ط٢ بيروت١٩٨٢
- ديوان حسان بن ثابت : تح . د. وليد عرفات ، ط دار صادر بيروت ١٩٧٤
- ديوان الطرماح : تح . د عزة حسن ط دمشق ١٩٦٨
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تح .د. محمد يوسف نجم ، ط بيروت ١٩٥٨
- ديوان العجاج : تح . د. عبد الحفيظ السطلي ، ط دمشق ١٩٧١
- ديوان عمر بن أبي ربيعة : شرح محيي الدين عبد الحميد ط٢ ، ١٩٦٠
- ديوان عنترة : ط دار صادر بيروت .
- ديوان الفرزدق : ط دار صادر بيروت ١٩٦٦، وط١ من طبعة عبد الله صاوي ١٩٣٦ .
- ديوان النابغة الذبياني : صنعة ابن السكيت . تح . د. شكري الفيصل ، ط١ دمشق ١٩٦٨ ديوان الهذليين : ط١ دار الكتب المصرية ١٩٤٥ – ١٩٤٨
- ذم الخطأ في الشعر : لابن فارس اللغوي ، تح . د. رمضان عبد التواب ، ط١ القاهرة ١٩٨٠
- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية : لعباس حسن ، ط القاهرة ١٩٥١
- الرد على النحاة :لابن مضاد القرطبي.تح.د. شوقي ضيف ، ط١ القاهرة ١٩٤٧
- رسالة الغفران :لأبي العلاء المعري.تح.د.عائشة عبد الرحمن، ط٦مصر ١٩٧٧
- سر صناعة الإعراب : لابن جني . تح . د. حسن هنداوي ، ط١ دمشق ١٩٨٥
- شرح أشعار الهذليين:صنعة السكري.تح.عبدالستارأحمد فرّاج ،ط القاهرة ١٩٦٥
- شرح أبيات مغني اللبيب : لعبد القادر البغدادي ، تح . أحمد يوسف دقّاق ورفيقه ط١ دمشق ١٩٧٣ - ١٩٨١
- شرح ديوان الحماسة : للمرزوقي . تح . أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، ط١ القاهرة ١٩٥١
- شرح الشافية : لرضي الدين الاستراباذي . تح . محمد نور زفزاف ورفيقيه ، ط بيروت ١٩٧٥
- شرح شواهد شرحي الشافية : لعبد القادر البغدادي ، تح . محمد نور زفزاف ورفيقيه ، بيروت ١٩٧٥

- شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور . تح . د. صاحب أبو جناح ،ط١بغداد ١٩٨٠
- شرح شذور الذهب : لابن هشام الأنصاري . تح . محيي الدين عبد الحميد . بلا تاريخ
- شرح شواهد مغني اللبيب : للسيوطي . تعليق أحمد ظافر كوجان ، ط دمشق ١٩٦٦
- شرح الكافية الشافية : لابن مالك . تح . عبد المنعم هريدي . ط١ دمشق ١٩٨٢
- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد السيرافي ج١ تح د. رمضان عبد التواب ، ط ١٩٩٠
- شرح الملوكي في التصريف : لابن يعيش . تح . د. فخر الدين قباوة
- شرح المفصّل لك لابن يعيش ، ط دار صادر ، بلا تاريخ .
- شرح الوافية نظم الكافية : لابن الحاجب. تح.د.موسى بناي ، ط١ النجف ١٩٨٢
- شعر ابن ميادة : جمع وتحقيق د. حنا حَدّاد ، ط دمشق ١٩٨٢
- شعر خداش بن زهير صنعة : د . يحيى الجبوري ، ط دمشق ١٩٨٦
- شعر الخوارج : تح.د. إحسان عباس ، ط دار الثقافة بيروت بلا تاريخ
- شعر زياد الأعجم : تح . د. يوسف حسين بكار ، ط دمشق ١٩٨٣
- شعر السموءل : تح . عيسى ساباط ، بيروت ١٩٥١
- الشعر والشعر : لابن قتيبة . تح . أحمد محمد شاكر ، ط مصر ١٩٦٦
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه : للدكتور خالد عبد الكريم جمعة ، ط١ الكويت ١٩٨٤
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك . تح . محمد فؤاد عبد الباقي ط١ القاهرة ١٩٥٧
- الصحاح للجوهري : تح.أحمد عبد الغفور العطار ،ط مصر ١٣٧٧هـ
- صحيح البخاري : ط دار المعرفة بيروت – لبنان . وط . د. مصطفى البغا بيروت ١٩٨١
- ضرائر الشعر : لابن عصفور . تح . السيد إبراهيم محمد ، ط٢ بيروت ١٩٨٢
- طبقات فحول الشعراء : لابن سلام . تح. محمود محمد شاكر،ط١٩٧٣
- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر الزبيدي . تح . محمد أبو الفضل إبراهيم
- طرق تنمية الألفاظ اللغوية : للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٦٧

- ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية : بحث للدكتور السيد رزق الطويل ، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد الأول ١٤٠٢ – ١٤٠٣ – ١٩٨٢ – ١٩٨٣ .
- العقد الفريد : لابن عبد ربه . تح. أحمد أمين وزميليه ، بيروت ١٩٨٣
- علل التثنية : لابن جني . تح . صبحي التميمي . مراجعة رمضان عبد التواب ، ط١ بيروت ١٩٨٧
- علم اللغة بين القديم والحديث : للدكتور عاطف مدكور ، ط جامعة حلب ١٩٨٧
- علم اللغة في القرن العشرين : لجورج مونان ، ترجمة د. نجيب غزاوي ، ط١ دمشق ١٩٨٢
- العنوان في القراءات السبع : لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي تح . د. زهير زاهد ورفيقه ، ط١ بيروت ١٩٨٥
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : لابن الخباز ، أبي العباس أحمد ابن الحسين . تح . حامد محمد العبدلي – بغداد ١٩٩١
- الفائق في غريب الحديث : للزمشخري .تح . محمد البجاوي وزميله ، ط١ القاهرة ١٩٤٥
- فحولة الشعراء : للأصمعي ، تح . محمد عبد المنعم خفاجي ورفيقه ، ط١ القاهرة ١٩٥٣
- الفصحى والعامية والصراع على مناطق النفوذ : بحث للدكتور جميل علوش في العددين ٣٣-٣٤ لعام ١٩٨٧ من مجلة الوحدة الصادر في الرباط عن المجلس القومي للثقافة العربية .
- فصول في فقه اللغة العربية : للدكتور رمضان عبد التواب ، ط٢ القاهرة ١٩٨٣
- في اللهجات العربية : للدكتور إبراهيم أنيس ، ط٢ القاهرة ١٩٥٢
- في النحو العربي ، نقد وتوجيه : للدكتور مهدي المخزومي ، ط٢ بيروت ١٩٨٦
- القوافي : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش . تح . د. عزة حسن . ط١ دمشق ١٩٧٠
- القراءات الشاذة : لابن خالويه.تح . برجشتراسر ، ط القاهرة بلا تاريخ
- الكامل في اللغة والأدب : للمبرّد ،ط مؤسسة المعارف ،بيروت ١٩٨٢

ـ الكتاب : لسيبويه ، تح . عبد السلام هارون ، ط عالم الكتب بيروت ، بلا تاريخ
ـ كتاب سيبويه وشروحه : للدكتورة خديجة الحديثي ، ط١ بغداد ١٩٦٧
ـ الكشاف : للزمخشري ، ط بيروت ١٩٤٧ .
ـ لغات البشر : لماريو باي . ترجمة : د. صلاح العربي ، ط١ القاهرة ١٩٧٠
ـ اللسانيات واللغة العربية : للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ،ط١بيروت ١٩٨٦
ـ اللسان : لابن منظور ، ط١ دار صادر .
ـ اللغة بين المعيارية والوصفية : للدكتور تمام حسان ، ط دار البيضاء ١٩٨٠
ـ اللغة العربية ، معناها ومبناها : للدكتور تمام حسان ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩
ـ اللغة العربية ثوابت ومتغيرات : للدكتور محمد عبدو فلفل ، ط١ دمشق ٢٠٠٢
ـ اللغة بين القديم والحديث : لعباس حسن ، ط٢ دار المعارف بمصر ١٩٧١
ـ اللامات : لأبي القاسم الزجاجي . تح . د. مازن المبارك ، ط٢ دمشق ١٩٨٢
ـ اللمع : لابن جني . تح . د. فايز فارس ، ط بيروت ١٩٧٢
ـ مبادئ اللسانيات العامة :لأندري مارتينيه.ترجمة د.أحمد الحمو،ط١دمشق ١٩٨٥
ـ المبدع في التصريف : لأبي حيان الأندلسي . تح . د. عبد الحميد السيد طلب ، ط١ بيروت ١٩٨٢
ـ المبسوط في القراءات العشر : لأحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني تح . سبيع حمزة حاكمي، ط١ دمشق ١٩٨٦
ـ المبهج في تفسير أسماء أشعار الحماسة : لابن جني . تح . د. حسن هنداوي ، ط١ بيروت ١٩٨٧
ـ مجالس ثعلب : لأبي العباس ثعلب . تح . عبد السلام هارون ، ط٢ دار المعارف بمصر ١٩٦٠
ـ مجالس العلماء : لأبي القاسم الزجاجي،تح.عبد السلام هارون .ط الكويت ١٩٦٢
ـ محاضرات في الألسنية العامة : لفرديناندو سوسير . ترجمة : يوسف غازي ومجيد نصر ، ط١ جونيه – لبنان ١٩٨٤ .
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح بن جني ، تح . علي النجدي ناصف ورفيقه ، ط القاهرة ١٩٦٦

- المدارس النحوية : للدكتور شوقي ضيف ، ط٢ دار المعارف بمصر١٩٧٢ .
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : للدكتور رمضان عبد التواب ، ط٣ مصر ١٩٨٦
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : للدكتور مهدي المخزومي ، ط٣ بيروت ١٩٨٦
- المذكر والمؤنث : لابن جني . تح . د. طارق نجم عبه الله ، ط١ جدة ١٩٨٥ .
- المذكر والمؤنث : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري . تح . د. طارق الجنابي. ط٢ بيروت ١٩٨٦
- مزاعم بناء اللغة على التوهم : لمحمد بهجة الأثري ، ط مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٧٦
- المزهر في علوم اللغة العربية : للسيوطي ، تعليق محمد جاد المولى ورفيقيه ، بيروت ١٩٨٦
- المسائل البصريات : لأبي علي الفارسي . تح . محسن خَرَّابة ، رسالة ماجستير بجامعة دمشق .
- المسائل الحلبيات : لأبي علي الفارسي . تح.د.حسن هنداوي ، ط١دمشق ١٩٨٧
- المسائل العسكريات : لأبي علي الفارسي . تح . د. محمد الشاطر أحمد ط١ القاهرة ١٩٨٢
- المسائل العضديات : لأبي علي الفارسي . تح . شيخ الراشد ، ط١دمشق ١٩٨٦
- المسائل المنثورة : لأبي علي الفارسي .تح.مصطفى الحدري ، ط١دمشق ١٩٨٤
- مسالك القول في النقد اللغوي : لصلاح الدين الزعبلاوي ، ط١ دمشق ١٩٨٤
- مشكلات القياس في اللغة العربية : بحث للدكتور عبد الصبور شاهين في مجلة عالم الفكر الكويتية ، المجلد الأول ، العدد الثالث ١٩٧٠
- معاني القرآن للفراء : تح . أحمد يوسف نجاتي ورفيقه ط٢ بيروت ١٩٨٠
- معاني القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة : تح . د. عبد الأمير محمود الورد ، ط١ بيروت ١٩٨٥ .
- معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق الزجاج ، تح . د. عبد الجليل عبده شلبي . ط١ بيروت ١٩٨٨

- معجم شواهد العربية : لعبد السلام هارون ، ط٢ ١٩٧٢
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : للدكتور سمير نجيب اللبدي ، ط٢ بيروت ١٩٨٦
- معجم القراءات : إعداد عبد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر ، ط١ جامعة الكويت ١٩٨٢ - ١٩٨٥
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام . تح . د. مازن المبارك ورفيقه ، ط٢ دار الفكر بلا تاريخ .
- المفصّل في علم اللغة العربية : للزمخشري ، ط٢ دار الجيل بيروت
- المفصّل في تاريخ النحو العربي : للدكتور محمد خير الحلواني ، ط١ بيروت ١٩٧٩
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : لمحمود العيني ، على هامش ط بولاق من خزانة الأدب : للبغدادي ، ١٢٩٩ هـ
- المقتضب : للمبرّد .تح . عبد الخالق عضيمة ، ط عالم الكتب ،بيروت،بلا تاريخ
- المقرّب : لابن عصفور . تح . أحمد عبد الستار الجواري ورفيقه ،ط١ بغداد ١٩٧١
- الممتع في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي . تح . د. فخر الدين قباوة ، ط٤ بيروت ١٩٧٩
- من أسرار اللغة العربية : للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٥١
- المنصف في شرح تصريف المازني : لابن جني . تح . إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . ط١ مصر ١٩٥٤ - ١٩٦٠ .
- منهج السالك في القول على ألفية ابن مالك : لأبي حيان الأندلسي ، تح سدني جلزرط نيوهامن ، ١٩٤٧ .
- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب : ر. هـ . روبنز تر . د. أحمد عوض ، ط١ الكويت ١٩٩٧
- الموجز في النحو : لابن السرّاج . تح . د. مصطفى الشويمي وزميله ط١ بيروت ١٩٦٥
- الموشح للمرزباني . تح . محمد علي البجاوي ، ط مصر ١٩٦٥
- النحو العربي والدرس الحديث : للدكتور عبده الراجحي ، ط ، بيروت ١٩٧٩

- النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : للدكتور مازن المبارك ط٣ بيروت ١٩٨١
- النحو العربي نقد وبناء :للدكتور إبراهيم السامرائي،دار صادق،بيروت،بلا تاريخ
- نزهة الآباء في طبقات النحاة والأدباء : لأبي البركات الأنباري . تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، ط القاهرة ١٩٦٧
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : للدكتور حسن خميس الملح ، ط١ عمان ٢٠٠٠
- النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري ، ط٢ بيروت ١٩٦٧
- همع الهوامع : شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تصحيح بدر الدين النعساني ، ط١ مصر ١٣٢٧ هـ .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه : للقاضي عبد العزيز الجرجاني . تح . محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ، ط عيسى البابي الحلبي ، بلا تاريخ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المحتويات

- مقدمة ..... آ - د
- **الفصل الأول** ١
- تعليل النحاة للشاذ ٣
- التعليل بالخفة والثقل ٧
- التعليل بكثرة الاستعمال ١٨
- التعليل بأمن اللبس ٢٩
- التعليل بالتوهم ٣٨
- **الفصل الثاني** ٥٣
- استدلال النحاة بالشاذ ٥٥
- **الفصل الثالث** ٦٧
- تأويل النحاة للشاذ ٦٩
- تأويلهم النحاة للشاذ ، معالمه ودواعيه ٧١
- أصولهم في تأويل الشاذ ٧٧
- **الفصل الرابع** ٨٩
- رد النحاة للشاذ ٩١
- تلحين النحاة للشاذ ٩١
- رد النحاة للرواية بالرواية ١٠٨
- طعن النحاة فيما جهل قائله ١٣١
- فهرس المصادر والمراجع ١٤٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

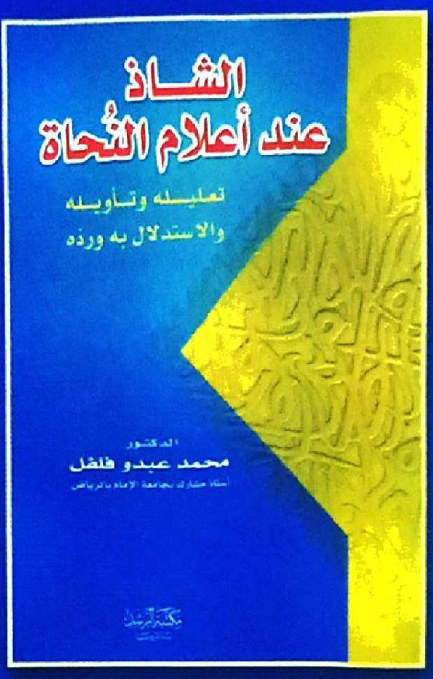

٩٩٦٠-٠١-٤٥٩-٢